A

ويبـــو

WO/GA/33/10
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : ٢٠٠٦/١٠/٣

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

الجمعية العامة للويبو

الدورة الثالثة والثلاثون (الدورة الاستثنائية السادسة عشرة)
جنيف، من ٢٥ سبتمبر/أيلول إلى ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦

التقرير

المعتمد من الجمعية

١ – تناولت الجمعية العامة البنود التالية من جدول الأعمال الموحد (الوثيقـــة A/42/1): ١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ و١١ و١٢ و١٣ و١٤ و٢١ و٢٤ و٢٥.

٢ – ويرد تقرير عن البنود المذكورة، باستثناء البنود ٥ و٨ و٩ و١٠ و١١ و١٢ و١٣ و١٤، فـــي التقرير العام (الوثيقة A/42/14.).

٣ – ويرد في هذه الوثيقة تقرير عن البنود ٥ و٨ و٩ و١٠ و١١ و١٢ و١٣ و١٤.

٤ – وترأس الاجتماع رئيس الجمعية العامة، السيد إنريكي منالو (الفلبين).

البند ٥ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير عن حصيلة المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نصّ معدّل لمعاهدة قانون العلامات

٥ – استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/33/1.

٦ – وقدّمت الأمانة للوثيقة المعنونة "حصيلة المؤتمر الدبلوماسي المعني باعتماد نصّ معدّل لمعاهدة قانون العلامات" وقالت إنها تحتوي على تقرير عن نتائج المؤتمر الذي انعقد في سنغافورة في مارس/آذار ٢٠٠٦، وإن لها مرفقات تحتوي على نصوص الصكوك الثلاثة التي اعتمدها المؤتمر وهي: معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات (المشار إليها فيما يلي بعبارة "معاهدة سنغافورة") واللائحة التنفيذية لمعاهدة سنغافورة وقرار المؤتمر الدبلوماسي التكميلي لمعاهدة سنغافورة. وقالت إن ذلك المؤتمر كان أكبر مؤتمر تنظمه الويبو، إذ حضرته ١٤٦ دولة عضوا وثلاثة وفود أعضاء خاصة وعدة منظمات مراقبة. وأضافت قائلة إن هذه المشاركة الكبيرة تحققت بفضل الإسهام السخي الذي تفضلت به حكومة سنغافورة من أجل تسهيل مشاركة العديد من الوفود وكذلك التسهيلات الممتازة التي أتاحتها حكومة سنغافورة لاستضافة الحدث. وذكّرت الأمانة بأن المؤتمر اعتمد الصكوك القانونية الثلاثة المذكورة سلفا بعد أسبوعين ونصف الأسبوع من المناقشات والمفاوضات المكثفة والتي دارت في جو بناء جدا تحت الإدارة الحكيمة لسعادة السفير السيد برهان غافور، الممثل الدائم لسنغافورة في جنيف، والذي ترأس المؤتمر وتولى قيادة فريق كفء جدا من الموظفين المسؤولين على خدمة المؤتمر.

٧ – وأخبرت الأمانةُ الجمعيات بأن باب التوقيع على معاهدة سنغافورة فتح فور اعتمادها، وقد وقّعتها حتى هذا التاريخ ٤٥ دولة. وأوضحت أن المرفق الثالث للوثيقة WO/GA/33/1 يذكر الدول الثلاثة والأربعين التي كانت قد وقعت على معاهدة سنغافورة حتى تاريخ نشر الوثيقة. وأعلنت أن دولتين أخريين وقعتا على المعاهدة بعد ذلك وهما مالي وهنغاريا. وأخبرت الأمانة بأن نيوزيلندا قد أعلنت عزمها التوقيع على المعاهدة في غضون الأسبوع الجاري. وأوضحت الأمانة بأن باب التوقيع على المعاهدة سيظل مفتوحا إلى غاية ٢٧ مارس/آذار ٢٠٠٧.

٨ – وأشارت الأمانة إلى القرار التكميلي لمعاهدة سنغافورة فأكدت على ما يحتويه من أحكام مفصلة بشأن منح المساعدة التقنية للبلدان الأقل نموا والبلدان النامية بغية تسهيل تنفيذ أحكام المعاهدة. وأوضحت أن الويبو، وعملا بأحكام القرار، قد اتخذت خطوات من أجل توفير تلك المساعدة لجميع البلدان الأقل نموا والبلدان النامية المهتمة بالتحضير للانضمام إلى المعاهدة.

٩ –وهنّأ وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) المدير العام للويبو والأمانة على النجاح في إبرام معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات. وتقدّم بالشكر إلى حكومة سنغافورة وسعادة السفير برهان غافور على التنظيم الممتاز للمؤتمر الدبلوماسي. وأكّد الوفد على أن معاهدة سنغافورة تحتوي على عناصر سيكون لها وقع على المعاهدات في المستقبل. وأشار إلى مداخلات الوفود أثناء المؤتمر الدبلوماسي والذي عمل كأداة تفسيرية. وعن أهلية المنظمات الحكومية الدولية للانضمام إلى معاهدة سنغافورة، ذكّر الوفد بموقفه مبيّنا أن إيران (جمهورية – الإسلامية) لم تكن صاحبة الفكرة ولم تؤيّدها. وأوضح قائلا إنه تحلى آنذاك بالمرونة للالتحاق بتوافق الآراء في المؤتمر الدبلوماسي. والتمس الوفد بالتالي شطب الفقرة ٢١٣ من الوثيقة SCT/14/8. وشدّد على أن القرار التكميلي لمعاهدة سنغافورة كانت من نتائج المؤتمر وهو يحتوي على ضمانات مهمة خاصة بالنظر إلى التطوّر المتسارع لتكنولوجيا المعلومات.

وأكّد على ضرورة وضع ضمانات كافية فيما يتعلق بتنسيق قانون العلامات وخاصة الأنواع الجديدة من العلامات. ولاحظ أن الضمانات المتعلقة بالتكنولوجيا الجديدة تحتاج إلى تحسين. واستطرد قائلا إن تلك المسألة ينبغي طرحها في اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية. واقترح أن تبحث الأمانة عن سبل جديدة لإشراك الدول الأعضاء في الانتفاع بنظام العلامات، على أن يكون ذلك بندا من بنود جدول أعمال اللجنة.

١٠- وأعرب وفد كينيا عن امتنانه للويبو ولحكومة سنغافورة على تنظيم المؤتمر الدبلوماسي واستضافته. وذكّر بأن الدكتور موكيشا كيتيوي، وزير كينيا للتجارة والصناعية، قد وقّع باسم حكومة كينيا على كل من الوثيقة الختامية للمؤتمر وعلى معاهدة سنغافورة. وتقدّم الوفد بالشكر إلى حكومة سنغافورة على تفانيها وخبرتها في تنظيم مؤتمر دولي بهذه الأهمية. وشكر أيضا الويبو على إيجاد الترتيبات المالية اللازمة لتسهيل مشاركة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر. وقال إن ذلك مكّنها من المشاركة بفعالية في أعمال المؤتمر الذي علّقت عليه مجموعة البلدان الأفريقية أهمية كبرى. وأعرب عن امتنانه إزاء تعيين المدير التنفيذي لمعهد كينيا للملكية الصناعية، الدكتور جيمس أوتيينو-أوديك رئيسا للجنة الرئيسية الثانية في المؤتمر، إقرارا بدور كينيا الفعال في العملية. وقال إن توقيع المعاهدة جاء في أوانه إذ تزامن مع المرحلة الأخيرة في أتمتة نظم معالجة العلامات في مكتب كينيا، والذي تم بالاستناد إلى نظام الويبو لأتمتة الملكية الفكرية. ورأى الوفد بأن المعاهدة سوف تنشئ جمعية للأطراف المتعاقدة وستكون في الوقت ذاته محفلا لأنظمة الاتصالات الإلكترونية وتنسيق قوانين العلامات وتبسيط أنظمة تدوين تراخيص العلامات. وأشار الوفد إلى أن معاهدة سنغافورة ستعود بالنفع على كينيا ومعهدها للملكية الصناعية إذ تبسّط إجراءات معالجة العلامات وتساعد على خفض التكاليف. وأضاف قائلا إنه من المرتقب أن تسهم المعاهدة في حفز التجارة الدولية وتنسيق إجراءات حماية العلامات والمحافظة عليها وتعزيز تلك الإجراءات في أفريقيا.

١١- وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وهنّأ جميع أعضاء الويبو على الخاتمة الموفقة للمؤتمر الدبلوماسي. ونقل عبارات التقدير من مجموعته لحكومة سنغافورة على ما بذلته من جهود في تنظيم المؤتمر واستضافته. وشدّد الوفد على الجو البناء والتعاوني الذي أبدته جميع الوفود خلال المفاوضات مما أسهم في التوصل إلى نتيجة متوازنة. ورأى أن معاهدة سنغافورة ستساهم في تحسين الأجواء في التجارة والاستثمار وستتيح إجراءات مبسطة للإدارات الوطنية والإقليمية المعنية بتسجيل العلامات. وقال إن المعاهدة ترسي أساسا متساويا لجميع الفاعلين الاقتصاديين الذين يستثمرون في السلع التي تحمل علامات تجارية وتقيم إطارا تنظيميا حيويا للحقوق المستمدة من العلامات. وأضاف قائلا إن المعاهدة تتيح أيضا ثباتا قانونيا في مجال الأصول غير الملموسة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تستفيد الدول الأعضاء من المعاهدة استفادة كاملة، ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

١٢- وتحدث وفد فنلندا باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها والدولتين المنضمتين إليها وهما بلغاريا ورومانيا. وأعرب عن ارتياحه لحصيلة المؤتمر الدبلوماسي. وأكّد على أن اعتماد معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات له أهمية في مصداقية الويبو كمؤسسة قادرة على التوصل إلى نتائج في مجال وضع القواعد والمعايير الدولية. وشكر الوفد حكومة سنغافورة على استضافة المؤتمر الدبلوماسي وأشار إلى دور جنوب شرقي آسيا إزاء معاهدة سنغافورة. وقال إن الهدف الرئيسي لمعاهدة سنغافورة هو تبسيط الإجراءات المتعلقة بالعلامات. ودعا إلى دعم البلدان النامية والبلدان الأقل نموا بالقدر اللازم لتسهيل تنفيذ المعاهدة، وذلك وفقا لأحكام القرار التكميلي لمعاهدة سنغافورة.

١٣- وشكر وفد البرازيل حكومة سنغافورة على استضافة المؤتمر الدبلوماسي والأمانة على عملها الجيد مما أفضى إلى حصيلة موفقة للمؤتمر الدبلوماسي الذي كانت البرازيل أيضا ممثلة فيه. ولاحظ أن القرار الدبلوماسي لمعاهدة سنغافورة استرعى انتباهه إذ أنه يتناول مسألة التعاون التقني لفائدة البلدان الأقل نموا التي تصفها الفقرة ٧ من القرار بالمستفيد الأوّلي والرئيسي من ذلك التعاون. وتساءل الوفد في هذا الصدد عن وضعية البلدان النامية الأخرى التي لا تعتبر بلدانا أقل نموا. والتمس الوفد أيضا توضيحا بشأن الصفة القانونية للقرار بالمقارنة مع معاهدة سنغافورة وفي سياق المعاهدات الأخرى التي تديرها الويبو.

١٤- وأعرب وفد هنغاريا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق والبيان الذي أدلى به وفد فنلندا باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها والدولتين المنضمتين إليها وهما بلغاريا ورومانيا. وأعرب عن سعادته إزاء النجاح الذي حققه المؤتمر الدبلوماسي. وأبدى ارتياحه للنتيجة المتوازنة التي أفضى إليها المؤتمر بعد العمل المضني والدؤوب والمفاوضات العسيرة، وهي حصيلة ستعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء في الويبو. وقال إن معاهدة سنغافورة الجديدة بشأن قانون العلامات هي خطوة مهمة إلى الأمام بالنسبة إلى التعاون الدولي في مجال حماية العلامات التجارية. وشكر الوفد حكومة سنغافورة على استضافة المؤتمر. وأعرب عن أمله في أن تدخل المعاهدة الجديدة حيز النفاذ عمّ قريب.

١٥- وأعرب وفد أوروغواي عن ارتياحه لاعتماد معاهدة سنغافورة ولائحتها التنفيذية والقرار التكميلي للمعاهدة. وقال إنها ترمي إلى تعزيز القدرات المؤسسية للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا، بغية تسهيل تنفيذ المعاهدة. وشكر الوفد أيضا حكومة سنغافورة والويبو على تنظيم المؤتمر. وتقدّم بعبارات الشكر إلى السفير برهان غافور على تفوقه في رئاسة المؤتمر والتوصل إلى نتيجة متوازنة ومتجسدة في معاهدة سنغافورة.

١٦- وهنّأ وفد السلفادور الويبو والدول الأعضاء فيها على اعتماد معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات. وشكر بصورة خاصة حكومة سنغافورة على التنظيم الرائع للمؤتمر. وقال إن الهدف من معاهدة سنغافورة هو تنسيق الإجراءات الإدارية وتبسيطها فيما يتعلق بطلبات العلامات وتسجيلها والمحافظة عليها على المستوى الوطني والإقليمي. وقال إن العناصر الجديدة القليلة التي أضيفت إلى المعاهدة فيما يتعلق بالإجراءات التي تباشرها مكاتب العلامات تحافظ على هامش المرونة الذي كانت حكومة السلفادور تصبو إليه. ولاحظ أيضا أن إدراج أحكام بشأن الإيداع الإلكتروني لطلبات العلامات وما يتعلق بها من تبليغات عنصر إيجابي جدا بالنسبة إلى المكاتب التي تقدم خدمات شبكية.

١٧- وقال وفد إستونيا إن المؤتمر الدبلوماسي كان مؤتمرا ناجحا. وذكّر بأن إستونيا وقّعت على الوثيقة الختامية للمؤتمر وعلى معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات. وأشار إلى أن سنغافورة أتاحت مكانا جميلا لاستضافة المؤتمر. وأبلغ الوفد الجمعية العامة بأن إستونيا تعدّ للتصديق على معاهدة سنغافورة وهي عازمة على إتمام عملية التصديق في نهاية سنة ٢٠٠٧.

١٨- وأعرب وفد سويسرا عن امتنانه للويبو وسنغافورة على المؤتمر الدبلوماسي. وقال إن المؤتمر نجح في التوصل إلى نتيجة متوازنة ستعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء في الويبو. وأعرب عن ارتياحه لمضمون معاهدة سنغافورة الجديدة. ورأى أن التعديلات التي أدخلت على نص المعاهدة في المؤتمر الدبلوماسي كانت إيجابية. وقال إن نطاق التطبيق الواسع للمعاهدة الجديدة والأحكام الجديدة الخاصة بالاتصال والتبليغ الإلكتروني مثلا تسمح بأخذ التطورات التقنية المقبلة في الحسبان وتترك في الوقت ذاته للأطراف المتعاقدة شأن التشريع الوطني. وقال إن المنتفعين سيجدون فائدة في الأحكام

الجديدة بشأن تراخيص العلامات التجارية والقواعد بشأن وقف الإجراءات الواجب تطبيقها في حال عدم احترام المهل الزمنية. وقال إن إنشاء جمعية للأطراف المتعاقدة لها صلاحية تعديل اللائحة التنفيذية لمعاهدة سنغافورة هو في حدّ ذاته تجديد مهم. وشدّد الوفد على أن مختلف المجموعات الإقليمية شاركت بروح ممتازة في المفاوضات بشأن المعاهدة ولائحتها التنفيذية والقرار التكميلي للمعاهدة. وقال إن ذلك الجو كان عاملا أساسيا في نجاح المؤتمر.

١٩- وانضم وفد السودان إلى الوفود الأخرى فهنّأ حكومة سنغافورة وشعبها على تنظيم المؤتمر الدبلوماسي ونجاحه. وشكر على وجه الخصوص سعادة السفير برهان غافور على رئاسته الموفقة للمؤتمر وشكر مكتب سنغافورة للملكية الفكرية على ما قدمه من دعم تقني وإداري طيلة الاجتماع.

٢٠- وأيّد وفد رومانيا البيان الذي أدلى به وفد فنلندا باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها والدولتين المنضمتين إليها وهما بلغاريا ورومانيا. وقال إنه شارك في المؤتمر الدبلوماسي وأعجب بما أبدته حكومة سنغافورة من كفاءة وضيافة. وقال إنه واثق من أن المعاهدة الجديدة ستساهم في تنسيق الإجراءات المتعلقة بالعلامات عبر العالم. وقال إن رومانيا وقّعت على كل من الوثيقة الختامية ومعاهدة سنغافورة. وأعرب عن اعتقاده بأن المعاهدة الجديدة ستكون لها آثار متعاقبة في عملية التنسيق القانوني. وأبلغ أن رومانيا أخذت هذه الآلية القانونية الجديدة في الحسبان أثناء صياغة التعديلات على تشريعها الوطني بشأن العلامات. وقال إن معاهدة سنغافورة هي مثال للتعاون الدولي والفهم المتبادل لانشغالات الدول الأعضاء في الويبو. وأعرب عن أمله في أن يقتدى بهذا المثال في محافل أخرى.

٢١- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده لمعاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التي اعتمدت بتوافق الآراء في المؤتمر الدبلوماسي في مارس/آذار ٢٠٠٦. وهنّأ الويبو وسنغافورة. وأبدى ارتياحه إذ أن إبرام المعاهدة – والعدد الكبير من الوفود التي وقّعت على المعاهدة في سنغافورة – كان دليلا على الدور المتواصل والمهم الذي تؤديه الويبو كمؤسسة تعنى بوضع القواعد والمعايير الدولية. وقال إن معاهدة سنغافورة تحتوي على كل العناصر المهمة والمفيدة التي كانت في معاهدة قانون العلامات لسنة ١٩٩٤، بما في ذلك خفض التكاليف بالنسبة لمالكي العلامات. وأضاف قائلا إنها تتيح مجموعة من العناصر الأخرى التي تستقطب مزيدا من الدول الأعضاء في الويبو للانضمام إليها.

٢٢- وشكر وفد اليابان الويبو وحكومة سنغافورة على النجاح في إبرام معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات. وهنّأ رئيس المؤتمر، سعادة السفير برهان غافور، على توجيهه الممتاز لأعمال المؤتمر. وقال إن اليابان وقعت على الوثيقة الختامية للمؤتمر. وشدّد الوفد على أهمية معاهدة سنغافورة التي برهنت على أن الويبو محفل فعال في تحقيق النتائج التي تعود بالفائدة على المنتفعين ومكاتب البراءات أيضا.

٢٣- وتقدّم وفد قيرغيزستان بعبارات الشكر للويبو وحكومة سنغافورة على استضافة المؤتمر الدبلوماسي وتنظيمه. وقال إنه كان منسّق مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية أثناء المؤتمر. وقال إن المجموعة شاركت بنشاط في أعمال المؤتمر وأسهمت بفعالية في نجاحه. وقال إن قيرغيزستان وقّعت على الوثيقة الختامية وعلى معاهدة سنغافورة. واعتبر أن حصيلة المؤتمر الدبلوماسي كانت إيجابية جدا. وأعلم الوفد الجمعية العامة أن حكومة قيرغيزستان قد طرحت قانون المصادقة على معاهدة سنغافورة على البرلمان وعبر عن أمله أن يكون بلده أول من يصادق عليها.

٢٤- وردّت الأمانة على السؤالين اللذين طرحهما وفد البرازيل، فأوضحت قائلة إن الصفة القانونية للقرار التكميلي لمعاهدة سنغافورة ينبغي أن ينظر فيه في إطار اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، وعلى وجه التحديد في رغبة الأطراف المتفاوضة بشأن تلك المعاهدة. وأضافت قائلة إن الرغبة التي أعربت عنها العديد من الوفود هي أن القرار جزء لا يتجزأ من حصيلة المؤتمر. وأشارت إلى أن هناك قرارات من هذا النوع سبق وأن اعتمدتها مؤتمرات دبلوماسية نظمتها الويبو وآخرها المؤتمر الدبلوماسي الذي اعتمد معاهدة قانون البراءات. وأضافت قائلة إن المدير العام، بصفته أمين إيداع معاهدة سنغافورة، قد أرسل نسخا مصدّقة عن الصكوك الثلاثة التي اعتمدها المؤتمر الدبلوماسي في وثيقة واحدة إلى جميع الدول الأعضاء في الويبو. وأكّدت الأمانة أيضا أن الفقرة ٧ من القرار وإن كانت تتحدث عن البلدان الأقل نموا بصفتها المستفيد الأوّلي والرئيسي من المساعدة التقنية، فإن الفقرة ٤ من القرار ذاته تلتمس من الويبو تقديم المساعدة التقنية الإضافية والملائمة للبلدان النامية الأخرى أيضا. وأوضحت الأمانة قائلة إنها اتخذت خطوات من أجل توفير تلك المساعدة لجميع البلدان النامية والبلدان الأقل نموا التي تطلبها من الويبو.

٢٥- وأحاطت الجمعية العامة علما بمضمون الوثيقة WO/GA/33/1.

البند ٨ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية

٢٦- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/33/2 Rev.

٢٧- وقدمت الأمانة للوثيقة وأشارت إلى قرار الجمعية العامة للويبو المعتمد في دورة ٢٠٠٥ والذي تقرر فيه إنشاء لجنة مؤقتة للسير قدما بأعمال الاجتماع الحكومي الدولي بغية الإسراع في المناقشات حول الاقتراحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية وإتمامها وإعداد تقرير وأية توصيات إلى الجمعية العامة في دورتها المنعقدة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦. وأضافت قائلة إن القرار أكّد أيضا على أن تعقد اللجنة دورتين اثنتين تدوم كل واحدة منهما أسبوعا واحدا. وذكّرت الأمانة بأن دورتي اللجنة المؤقتة انعقدتا من ٢٠ إلى ٢٤ فبراير/شباط ومن ٢٦ إلى ٣٠ يونيه/حزيران ٢٠٠٦. وأشارت إلى أن السفير ريغوبيرتو غاوتو فيلمان، من باراغواي، انتخب رئيسا لدورتي اللجنة الدائمة، وكان السفير مختار جومالييف من جمهورية قيرغيزستان نائبا للرئيس. وذكّرت الأمانة بأن الدورة الأولى للجنة المؤقتة في فبراير/شباط ناقشت المقترحات الجديدة للدول الأعضاء وأن اللجنة نجحت في وضع المائة وأحد عشر اقتراحا ضمن فئات وكانت تلك الاقتراحات مصاغة بشكل إجرائي وعملي. وأضافت قائلة إن الدورة التي عقدتها اللجنة المؤقتة في يونيه/حزيران نظرت في المقترحات الواردة في الفئات المذكورة أعلاه بالإضافة إلى تبليغ من مجموعة من الدول الأعضاء بشأن قرار لاعتماده من قبل اللجنة واقتراح آخر من دولة عضو بشأن قرار لاعتماده من قبل اللجنة، واقتراح آخر بشأن توصية إلى الجمعية العامة. وخلصت الأمانة إلى أن اللجنة المؤقتة لم تتوصل إلى توافق للآراء بشأن أية توصية تحال إلى الجمعية العامة في تلك الدورة، وأن تقريري الدورتين الأولى والثانية للجنة المؤقتة يردان في الوثيقتين PCDA/1/6 وPCDA/2/4. ودعت الأمانة الجمعية العامة إلى النظر في المعلومات الواردة في الفقرة السادسة من الوثيقة WO/GA/33/2 Rev. ولفتت انتباهها إلى الوثيقة WO/GA/33/9 المؤرخة في ٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦، وعنوانها "اقتراح جمهورية قيرغيزستان بشأن البند ٨ من جدول الأعمال". وقالت الأمانة إن وفد قيرغيزستان سوف يقدّم لتلك الوثيقة.

٢٨- وشكر الرئيس الأمانة على عرضها ولفت نظر الجمعية إلى أنهم الآن أمام وضع توجد فيه اللجنة، التي أسندت إليها مهمة النظر في هذا البند، وهي غير قادرة على التقدم بتوصية إلى الجمعية وعلى تقديم المقترحات وعلى طرح كيفية مواصلة العمل. فحثّ الجمعية على النظر في كيفية مواصلة العمل في المستقبل للنظر في جدول أعمال التنمية وكل القضايا المتعلقة به، مرحّبا في هذا الصدد بدعم المدير العام لدى النظر في الطريقة التي ينبغي اتباعها في المستقبل بخصوص جدول أعمال التنمية والمسائل المتصلة به. وأعرب عن أمله في أن تركز مداخلات الوفود على تلك النقطة بالتحديد والإحجام عن الرجوع إلى مناقشة مجموع المقترحات التي سبق طرحها. وحثّ الوفود على التركيز على كيفية مواصلة العمل على هذه المسألة. وأوضح قائلا إن الوفود لها الحق في التعبير عن آرائها حول الاقتراحات التي تتقدم بها.

٢٩- وشكر سفير باراغواي الرئيس والدول الأعضاء على تشريفه بمسؤولية رئاسة دورتي اللجنة الدائمة. وقال إنه بلا شك عمل قدر جهده لمواصلة المهمة بأعلى درجة من الفعالية والحياد. وأضاف قائلا إن الوثيقة WO/GA/33/2 هي في الأصل تقرير عن الوضع الراهن مقدم إلى الجمعية العامة. وذكّر بأن اللجنة المؤقتة اجتمعت في مناسبتين الأولى في فبراير/شباط والثانية في يونيه/حزيران من هذه السنة، وحيث أنها لم تستطع التوصل إلى توافق للآراء حول التقرير النهائي بخلاصات وتوصيات إلى الجمعية، فإن ما هو مقدّم في شكل تقرير إنما هو مجموعة من التوصيات من الدورتين عملت الأمانة على صياغتها فوافق عليها أعضاء اللجنة. وأضاف قائلا إنه سعى إلى إحراز تقدم في العمل فعقد العديد من الاجتماعات والمشاورات مع المجموعات والوفود، خاصة خلال الفترة ما بين الدورتين. ورأى أن التقدم الذي تحقق كبير بالنظر إلى عدد المقترحات ونوعيتها والمناقشات القيمة التي دارت. وقال إنه يعتقد فعلا بأن الجمعية العامة ستكون قادرة على اعتماد أفضل القرارات في هذا الشأن بالاستناد إلى ذلك التقدم المحرز، وستستطيع أن توجه مسار العمل المقبل بشأن برنامج الويبو بشأن التنمية. وشكر الوفود التي شاركت في اجتماعات اللجنة على مواقفها والتزامها والأمانة والموظفين المعنيين والمترجمين الفوريين على دعمهم القيم خلال فترة رئاسته. ونوّه أيضا بنائب الرئيس سفير قيرغيزستان، السيد مختار جوماليف، على مساعدته لتمكين الجنة من الوفاء بولايتها.

٣٠- وقال وفد الهند إن النقاش حول جدول أعمال التنمية ابتدئ منذ سنتين تقريبا ومنذ ذلك الحين أتيحت عدة فرص لمناقشة مختلف العناصر الواردة في المقترحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء. وقال إنّ تلك المناقشات قد ساعدت على تسليط الضوء على القضايا المعنية بيد أن اللجنة للأسف لم تستطع إحراز كثير من التقدم في التحليل العميق للمقترحات المقدمة ولا في تحديد استراتيجية فعالة للسير قدما. وأوضح ذلك قائلا إن القضايا المطروحة أمام الجمعية لها جانبان: الإجراء الذي ينبغي اعتماده الآن للنظر في جدول أعمال التنمية ومضمونه. وقال إن العنصرين متداخلان. وشدّد على أن الكل مقتنع بالحاجة إلى مواصلة الجهود بغية وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية بل هم واثقون من ضرورة مواصلتها. وحثّ على مواصلة المناقشات في المستقبل بطريقة مركزة وموحدة ترمي إلى تحقيق نتائج سريعة وكاملة. وقال إن وضع مبادئ توجيهية واضحة أمر ضروري لضمان توجيه النقاش نحو تحقيق النتائج الملموسة واقترح أن تبتّ الأمانة في تمديد ولاية اللجنة المؤقتة لمدة سنة تعقد خلالها دورتين أو ثلاث دورات لمناقشة المقترحات. واقترح الوفد أن تتخذ اللجنة في أولى دوراتها قرارا بشأن خطة عمل، مع إمكانية إدراج برنامج مرحلي للنظر في الاقتراحات. واقترح أن يتم ذلك بناء على اتفاق واضح على أن البرنامج المخصص للنظر في الاقتراحات سيكون مرحليا ولكن في نهاية تلك العملية يجب اعتماد جدول الأعمال برمته. وفيما يتعلق بالمضمون، لاحظ الوفد أن أمام اللجنة إمكانية النظر في ١١١ اقتراحا وهي مهمة تبدو جبارة في الظاهر. ولكنه يعتقد أنه إذا أمعنا النظر في تلك الاقتراحات كلها فقد نجد أن عددا لا يستهان به منها يحمل الفكرة ذاتها ويعبر عن

الانشغالات نفسها ويسعى إلى تحقيق أهداف مشتركة. وقال إن التصدي لهذه المسألة بجدية وبالجمع بين الاقتراحات المتشابهة والتخلص من العناصر المتكررة، سيمكن من تقليص العدد الحقيقي للقضايا التي سينبغي تناولها. وأكّد من جديد على أن الاقتراحات قد وضعت في فئات مختلفة وما بقي سوى أن تخضع كل فئة على حدة لذلك التحليل، مما سيفضي إلى ٢٠ أو ٢٥ اقتراحا قابلا للتطبيق. وحث الوفد بالتالي على ضرورة دراسة جميع جوانب تلك الاقتراحات وفحصها من قبل خبراء في الميدان حتى يمكن الإحاطة بتداعيات المقترحات الرئيسية واستيعاب أثرها المحتمل. ورأى أن من الضروري تحديد تلك العناصر خلال المناقشات وإسناد المهمة إلى المكتب الدولي لتحليل تلك الجوانب بمساعدة خبراء خارجيين كلما اقتضى الأمر ذلك، وتقديم الخلاصات في الاجتماعات التالية. وقال الوفد إنه واثق من أن تلك العملية ستمكن من اتخاذ قرارات صائبة وقائمة على بيانات مفيدة وأدلة موضوعية. وشدّد على ضرورة اتباع منهج علمي وليس الاعتماد على منهج قائم على التصورات أو الأفكار المتسرعة حول الموضوع. وقال إن على الدول الأعضاء أن تجعل من هذه العملية مشروعا ناجحا لا سيما وأن الموضوع بالغ الأهمية. وقال إن منح نظام الملكية الفكرية درجة عالمية من المصداقية يقتضي التصدي للانشغالات الرئيسية التي تم التعبير عنها واسترجاع التوازن في المجالات التي يعتبر أنه انعدم فيها. وأضاف قائلا إن اعتماد جدول أعمال للتنمية متين وفعال سيساعد على قطع أشواط بعيدة من أجل تعزيز نظام الملكية الفكرية وتقويته، مما سيساهم فعلا في توجيه عملية النمو في البلدان.

٣١- وتحدث وفد الأرجنتين باسم "أصدقاء التنمية". وذكّر بأنه سبق وأن تقدم ببعض التعليقات الموضوعية حول تلك القضية في اليوم السابق ولا ينوي تكرار ما قاله. فشكر السفير ريغوبيرتو غاوتو فيلمان على عمله خلال دورتي اللجنة المؤقتة في هذه السنة. وقال إنه بلا شك هناك إقرار بأن العملية في حد ذاتها لم تكن ناجحة بالقدر المتوقع وأن الجميع غير راضين عن النتيجة. وأضاف قائلا إن البيانات العامة التي أدلت بها الوفود في اليوم السابق أبرزت أن كل الوفود التي أخذت الكلمة أكّدت على أهمية قضية التنمية كما أن الوفد ذاته يعتقد بأنها قضية مهمة جدا. وأكّد الوفد من جديد على الحاجة إلى النظر في الإجراءات وفي الموضوع أيضا لأن المناقشات التي دارت كان فيها تداخل بين ما هو موضوعي وما هو إجرائي. وتساءل الوفد بالتالي عن فائدة ذلك بالنسبة إلى العملية كلها. وقال إنه حاول قدر المستطاع بصفته ممثل "مجموعة أصدقاء التنمية" أن يبسط العملية في اقتراحه الأصلي وكذلك حاول في الدورة الثانية للجنة جمع الاقتراحات في شكل قرارات محددة. ورأى الوفد أن من المفيد محاولة تيسير المناقشات وتبسيط التحليلات حيث أن ذلك سيشكل أيضا أساسا جيدا للسير قدما بالعملية. وفي الختام، قال الوفد إنه فهم وجهة النظر التي أعربت عنها المجموعة باء في اليوم السابق فيما يتعلق بتوضيح الإجراء. وقال إنها مسألة صائبة ودعا إلى بحث المسألة أكثر. وأكّد أنه منفتح لإجراء مشاورات بحثا عن السبل الكفيلة لإحراز تقدم في المناقشات.

٣٢- وقال وفد المملكة المتحدة إن فرصة التوجه إلى هذه الهيئة الموقرة فرصة نادرة. وقال إنه سعيد بذلك، وقال إنه لمح المدير العام الذي قلّما يراه. وقال إن عددا من الممثلين الدائمين في جنيف عملوا مع الرئيس سعيا إلى إيجاد حل لقضية جدول أعمال التنمية. وقال إن هناك بعض التقدم المحرز في رفع مستوى الثقة والذي كان من أكثر الأمور حيوية وكان ضروريا في هذا السياق الخاص. وقال إن المملكة المتحدة معروفة بموقفها المساند للتنمية وإنه يدرك أهمية هذا المجال وغياب التقدم نسبيا وأن جوانب عديدة من جدول أعمال التجارة والتنمية متوقفة في جنيف. ولم ير الوفد حاجة في التصريح بالمزيد لأنه اعتبر أن وفدي الهند والأرجنتين كفياه قولا، بمعنى أن على الدول الأعضاء في هذا الاجتماع أن تسعى إلى القيام بمحاولة جدية للتوصل إلى منهجية أو خارطة طريق. وقال إن ذلك من شأنه أن يساعد على النظر في مجموع الاقتراحات المتنوعة والتي في معظمها جديرة بالنظر والتي ظلت على طاولة النقاش طويلا، والهدف هو السير قدما بجدول الأعمال بأسلوب بناء. وفي

الختام، ذكّر الوفد بأن بعض الحاضرين أمضوا نصف الفترة الصباحية في ندوة مفيدة مع الدكتور سوباشاي بانيشباكدي، المدير العام للأونكتاد. وقال إن الندوة تناولت جدول أعمال الإصلاح الجاري في الأونكتاد والذي ينبغي تغييره حتى يعتمد منهجا متطلعا إلى المستقبل وقائما على التعاون مع سائر المنظمات في جنيف. وقال إنه بالبحث عن سبل السير قدما بأعمال اللجنة المؤقتة، يمكن ربما الانتباه أكثر مما سبق إلى السبل التي يمكن من خلالها أن تتعاون الويبو مع سائر المنظمات في جنيف التي لها اهتمامات وأنشطة في مجال الملكية الفكرية.

٣٣- وأعرب وفد كرواتيا عن تشرفه للتحدث باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق للتعبير عن وجهات نظرها ومواقفها التي نتجت عن مداولاتها حول هذه المسألة. وقال إن الأهمية الكبرى التي تكتسيها الملكية الفكرية والعلاقة الكامنة فيها بالأهداف الإنمائية قد أقرتها جميع بلدان المجموعة في مناسبات عديدة خلال المناقشات السالفة في إطار الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات وكذلك في إطار اللجنة المؤقتة. ووافق الوفد على أن دور الويبو في مجال التنمية يحتاج إلى إعادة النظر ولكن مع ضرورة مراعاة نطاق أنشطة الويبو بصفتها واحدة من وكالات منظومة الأمم المتحدة. وأضاف قائلا إن الملكية الفكرية ليست سوى جزءا من الحل للتنمية مثلما عمل الويبو هو جزء فقط من الكل الذي تعمل على توفيره مختلف المنظمات والهيئات الدولية، بغية مساعدة البلدان على بلوغ أهدافها الإنمائية. وأعرب الوفد عن تقدير بلدان المجموعة للعمل الذي أنجزته المنظمة حتى الآن بغية ضمان الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة حقيقية للتنمية. وأضاف قائلا إن جهود الويبو في هذا المجال كانت ترمي إلى النهوض بنظام دولي للملكية الفكرية قائم على التوازن والاستجابة لاحتياجات البلدان إلى التنمية ويعمل على تشجيع البحث ونقل التكنولوجيا وحفز الابتكار. وأكدّ الوفد من جديد على أن بلدان المجموعة أيدت عملية المناقشات حول مسألة جدول أعمال التنمية منذ بداياتها، وأنها بيّنت بوضوح تفضيلها الاقتراحات التي قدمت في جو بناء وفي شكل عملي والاقتراحات التي لا تذهب أبعد من ولاية أنشطة الويبو ونطاقها. واعتبر أن العملية ككل أحرزت بعض الإنجازات القيمة ولكنها ظلت متوقفة وغير قادرة على الإتيان بثمارها رغم الجهود الجدية التي بذلت خلال سلسلة الاجتماعات في السنتين الماضيتين. واعتبر الوفد أيضا أن الأغلبية الكبرى من الأعضاء، بما فيها المجموعة الإقليمية، أبدت في العديد من المناسبات منهجا بناءا هدفه التوصل إلى حل توفيقي. ورأى أن الأمر كان يقتضي مزيدا من الجهود الحقيقية والعزيمة والاستعداد للتوفيق من أجل تقريب المواقف المتباينة بما من شأنه التوصل إلى النتيجة التي يسعى إليها الجميع. وأكّد الوفد على أن المجموعة الإقليمية تؤيّد إجراء مزيد من المناقشات حول جدول أعمال التنمية، على أن تتم بالاستناد إلى حصيلة الاقتراحات التي حصلت على دعم جميع الدول الأعضاء. ورأى أن تخضع باقي الاقتراحات للمناقشة المستفيضة خلال الدورات المقبلة. وفي ذلك الصدد، أعرب الوفد عن تأييد المجموعة للاقتراح الذي تقدم به رئيس اللجنة المؤقتة خلال آخر اجتماع في يونيه/حزيران، والذي حظي بتأييد واسع النطاق من قبل الأعضاء والذي ينبغي في رأيه أن يشكل أساس العمل المقبل. وأضاف قائلا إن المجموعة ترى أن الهيكلية الحالية التي وافق عليها الجميع، أي تصنيف الاقتراحات في فئات، تمثل أساسا بناءا يمكن له أن يدوم ويسهم في التوصل إلى خاتمة موفقة للعمل، أي مجموعة التوصيات الواضحة التي تقدم إلى الجمعية العامة للويبو في ٢٠٠٧. ورأى الوفد أن المناقشات الإضافية ينبغي أن تكون مركزة بشكل واضح على النتائج وأن تراعي بالتالي التقدم المحرز في الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات واللجنة المؤقتة وأن تستفيد منه. وأعرب الوفد عن أسف المجموعة أمام عدم قدرة الدول الأعضاء على التوصل إلى أي نوع من النتائج. وقال إن ما يزيد الطين بلة هو الإحساس بأن الحل من أجل التقدم في المناقشات ليس ببعيد. وفي الختام، صرح الوفد قائلا إذا كانت الدول الأعضاء تريد زيادة فرصها للتوصل إلى حل فإن على جميع أصحاب المصالح أن يتناولوا العملية بواقعية مع مراعاة التباين في واقع الدول الأعضاء والاختلاف في مواقفها. وأعرب عن أمله في أن تكون الخطوات المقبلة التي

ستتخذها الدول الأعضاء في هذه الجمعيات، ولا سيما الخطوة الأولى منها، خطـــوات فـــي الاتجـــاه الصحيح.

٣٤- وشدّد وفد قيرغيزستان على أهمية المسائل المتعلقة بجدول أعمال الويبو للتنمية بالنسبة إلـــى بلده وسائر الدول الأعضاء في الويبو. وأكّد اقتناعه الثابت بأن جدول أعمال التنمية قضيـــة أساســية بالنسبة إلى جميع البلدان، أيا كان مستواها الاجتماعي والاقتصادي. وقال إنه يعتبر أن جدول أعمـــال التنمية لا يمكن أن ينحصر في قطاع بعينه، مثل المساعدة التقنية، رغم أن المساعدة التقنيـــة تكتســي أهمية كبرى بالنسبة إلى العديد من البلدان. وفي هذا الصدد، نوّه الوفد بالأنشطة التي تنجزها الويبو من خلال تقديم أنواع مختلفة من المساعدة للبلدان النامية. وأشار إلى الوثائق التي أعدها المكتب الدولـــي وقال إنها غنية عن أي وصف. وقال إنها تبيّن المساعدة التقنية التي شاركت فيـــها الويبـــو بحســب المجالات والحجم والشكل. وأضاف قائلا إن بعض البلدان والأقاليم في العالم تستفيد كل سنة من برامج الويبو المختلفة في مجال المساعدة التقنية. وأعرب عن أمله في أن تجني منطقته أيضا في المســـتقبل ثمار مزايا عضويتها في المنظمة. واعتبر الوفد أيضا أنه في حال فرض جدول أعمـــال فرضـــا دون مراعاة مصالح أكبر عدد ممكن من البلدان، فإن مآله الفشل. وأكّد على أن المطلوب هو التحلي بالصبر والبحث عن حل توفيقي واتباع منهج موحد في كل ما ينجز. وقال إنه يؤيّد بالتالي اتباع منهج يســـير خطوة خطوة ويكون منهجا بناءا هدفه البحث عن قرارات يتفق عليها الجميع على مســـتوى الشـــكل والإجراء فيما يتعلق بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وذكّر بأن بلده شارك بفعالية في أعمال دورتي اللجنة المؤقتة. واعتبر أن اللجنة نجحت في إنجاز عمل مهم، تحت رئاسة معالي السفير السيد غوتـــو، الممثل الدائم لباراغواي، إذ استطاعت جمع العديد من الاقتراحات وترتيبـــها وتصنيـــف كـــل تلـــك الاقتراحات المستلمة من الدول الأعضاء في فئات. وقال إن ذلك في حدّ ذاته خطوة كبرى نحو وضـــع جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. واعتبر أن مواصلة العمل على جدول أعمال التنمية أمر ضـــروري، مع مراعاة مصالح جميع الدول الأعضاء. ورأى الوفد إن الالتزام بأخذ جميع المقترحات المقدمة بعين الاعتبار كان مبدأ تم الالتزام به حتى الآن وينبغي احترامه في المستقبل. وقال إن قيرغيزستان تقدمـت بمشروع قرار للجمعية العامة في الويبو بشأن هذا البند من جدول الأعمـــال، وذلـــك بالاســـتناد إلـــى الاعتبارات سالفة الذكر وانطلاقا من رغبة جميع البلدان، بصفتها أعضاء في المنظمة، في إحراز تقدم نحو تعريف جدول أعمال التنمية وحصره. وقال إن ذلك الاقتراح يـــرد فـــي الوثيقـــة WO/GA/33/9 ويحتوي على عدد من العناصر الرئيسية. وأعرب عن أمله في أن يكون مضمون تلك الوثيقة مفـــهوما لدى الدول الأعضاء الموقرة وأن يحظى بتأييدها. وانتقل الوفد بعد ذلك إلى تفصيل مضمون الاقتراح. فأشار أولا إلى الديباجة التي جاء فيها "إذ تدرك الأهمية الحاسمة التي يكتسيها جدول أعمـــال معـــزّز بشأن التنمية للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)". وشرح اعتماد تلك الصياغة التصريحية لأنه يعتقد بأن جانبا مهما مثل المساعدة التقنية، والتي تعتبر عنصرا مهما من جدول أعمال التنمية، سيشمل بطبيعة الحال تكوين الكفاءات، واعتبر أن الكثير قد أنجز في ذلك المجال مـــن قبـــل البلدان ذاتها على أساس ثنائي وبوساطة الويبو. وقال إن تلك المسألة هي موضوع الإقرار في الفقـــرة الأولى من الديباجة. ثم انتقل إلى الفقرة الثانية التي هي كالتالي: "وإذ تأخذ في الحســـبان المناقشـــات المثمرة والبنّاءة أثناء الدورتين للجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشـــأن التنمية والمنعقدتين في فبراير/شباط ويونيه/حزيران ٢٠٠٦ وحدّدت فيهما الدول الأعضاء في الويبـــو عدداً من المقترحات المفروزة في فئات عدة". وأوضح سبب إدراج ذلك التصريح لأنه يؤمن بضـــرورة تناول جميع الأفكار التي تم التعبير عنها وكل المقترحات المقدمة وبحثها بعناية وجمعـــها وتوزيعـــها. وانتقل إلى الفقرة الثالثة التي ورد نصها كما يلي "وإذ تأخذ في الحسبان أيضاً ضرورة إنشـــاء هيئـــة مناسبة للويبو تستطيع الدول الأعضاء فيها مواصلة المناقشات حول كل جوانب المقترحات المتعلقـــة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية". وقال إن فقرات القرار تحتوي على بعض النقاط المهمة التي ينبغي

الإشارة إليها. فبدأ ملاحظاته بالفقرة الأولى التي تقترح إنشاء لجنة تضم جميع الدول الأعضاء في الويبو التي تمثل البلدان المتقدمة والنامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر، للاستمرار في العمل المقبل حول المقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وتحل هذه اللجنة محل اللجنة المؤقتة التي أنهت ولايتها. وقال إن اللجنة المؤقتة ستحل محل اللجنة الدائمة. وانتقل بعد ذلك إلى الفقرة الثانية التي جاء نصها كما يلي: "وأن تنظر اللجنة في جميع المقترحات المطروحة أثناء الاجتماعات الحكومية الدولية ودورتي اللجنة المؤقتة التي ستنظم لفائدتها دورتان خلال سنة ٢٠٠٧." ثم انتقل إلى الفقرة الثالثة ونصّها "وأن تتولى اللجنة تبليغ الجمعية العامة للويبو سنة ٢٠٠٧ توصياتها المحددة لوضع جدول أعمال معزز للويبو بشأن التنمية." وفي الختام، صرح الوفد قائلا إنه على استعداد للعمل بشكل بناء مع جميع المجموعات الإقليمية والبلدان فرادى على الاقتراح الذي تقدم به بلده. وأعرب عن أمله في تفهم جميع الدول الأعضاء في الويبو ودعمها.

٣٥- وأكّد وفد إندونيسيا على أهمية جدول أعمال التنمية في الويبو. وقال إنه يرى أيضا أن الجهود الرامية إلى إدماج البعد الإنمائي ضمن أنشطة الويبو وترشيده تمثل إنجازا ضخما. وقال إن ذلك سيمكن البلدان النامية من أن تحدد المنهج الملائم الذي تتبعه الويبو في النهوض بالملكية الفكرية بما يتناسب ومستويات التنمية في كل بلد على حدة. وأقرّ بأن اللجنة المؤقتة لم تستطع التوصل إلى اتفاق حول توصيات ملموسة لإحالتها إلى الجمعية العامة. وقال إن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى توقف العملية كلها بل ينبغي أن يكون إشارة إلى أن الوقت لم يحن بعد لاتخاذ القرار. وقال إنه يرى رغم ذلك أن للدول الأعضاء كلها حيز يمكن العمل فيه على إرساء قاعدة مشتركة للسير قدما رغم الاختلافات حول عناصر جدول الأعمال وحول سرعة اعتماده. ولم ير الوفد أية دولة عضو في الويبو تعترض على فكرة اعتماد جدول أعمال للتنمية. ولاحظ بالعكس أن العديد من الوفود أعربت عن عزمها الشديد على مواصلة العمل. وأوصى الوفد الجمعية العامة بتجديد ولاية اللجنة المؤقتة وتزويدها بتوجيهات واضحة وعملية لتمكينها من إحراز تقدم في المناقشات الموضوعية. وأعرب عن أمله في أن يمكن ذلك اللجنة المؤقتة من تنظيم عملها بفعالية وبمنهج قائم على النتائج. وشدّد على أن يشمل ذلك التوجيه الخطوات التي يتعين على اللجنة اتخاذها بغية صياغة توصيات محددة وملموسة في غضون الجدول الزمني المحدد لها. وشدّد على ضرورة التأكيد في تلك التوجيهات على النظر في جميع الاقتراحات، كما تم تعريفها في الاجتماعات السابقة للجنة، وذلك بطريقة شاملة. وأكّد على إمكانية توحيد الاقتراحات مع توخي الحيطة والحذر، حتى لا يؤدي ذلك إلى استبعاد أي اقتراح. ثم تحدث الوفد عن الخطوة الأولى اللازم اتخاذها وقال إنه يشاطر الرأي القائل بعقد مشاورة غير رسمية ومفتوحة مع جميع أصحاب المصالح، قبل أن تتخذ اللجنة القرار الرسمي. ورأى أن تلك المشاورات غير الرسمية من شأنها أن تساعد على بناء الثقة وإرساء جو يساعد على التوصل إلى توافق للآراء من أجل السير قدما في الموضوع. وقال إن اللجنة يمكن أن تجتمع بعد تلك المشاورات غير الرسمية في اجتماع رسمي لمناقشة نتائج الاجتماع غير الرسمي والخروج بتوصيات محددة كي تنفذها الويبو.

٣٦- وأكّد وفد نيجيريا من جديد على الأهمية التي تعلقها مجموعة البلدان الأفريقية على هذا البند من جدول الأعمال. ولاحظ أن كل ما يجب قوله حول جدول أعمال التنمية سبق وأن قيل في الاجتماعات السابقة، والأهم الآن في رأيه هو تحديد مسار العمل. ولاحظ أن العديد من الوفود والمجموعات، بما فيها مجموعة البلدان الأفريقية، قد تقدمت بالعديد من الاقتراحات الشاملة والطموحة فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية. وقال إن أهمية جدول أعمال التنمية أمر يتفق عليه الجميع من المدافعين عن الاقتراحات وسائر الوفود أيضا، وذلك لأسباب بديهية وواضحة. ورأى الوفد أن ما ينبغي عمله في ذلك الاجتماع هو الاتفاق على برنامج عمل بشأن جدول أعمال التنمية يكون مركّزا وهادفا ومحددا. وفي ذلك الصدد، أشار الوفد إلى برنامج العمل المؤلف من ثماني نقاط والذي تقدمت

به مجموعة البلدان الأفريقية للنظر فيه واعتماده من قبل هذه الجمعية الموقرة. وقال إن تلك الاقتراحات قد عرضت في البيان العام الذي أدلى به منسق المجموعة في اليوم السابق. وأوضح قائلا إن تلك النقاط الثماني قد وضعت بناء على التقييم الدقيق والموضوعي لعمل كل من الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات وعمل اللجنة المؤقتة. وقال إنها تنطلق أيضا من الرغبة الجماعية في إحراز تقدم واعتماد مجموعة من الاقتراحات الملموسة بغية تطبيقها. وقال إن برنامج العمل قد صمِّم عقب مشاورات واسعة النطاق مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني وسائر أصحاب المصالح. ووصف برنامج العمل ذاك بالخطة المحكمة بعناية. ثم تحدث الوفد عن الجانب الموضوعي فقال إن مجموعته ترى أن من الضروري مناقشة المائة وأحد عشر اقتراحا حول جدول أعمال التنمية كلها بموضوعية وشمولية، دون إغفال أي واحد منها ولا استبعاده ولا تركه جانبا. وعن مستقبل عمل اللجنة، دعت مجموعة البلدان الأفريقية إلى تجديد ولاية اللجنة المؤقتة. وأعرب الوفد عن ارتياحه وهو يستمع إلى الوفود الأخرى التي تكرّر ذلك النداء في هذه الجمعية. وأوصى بأن يكون خيار التجديد هو الخيار الوحيد المعروض على نظر الجمعية. وفي الختام، قال الوفد إن مجموعة البلدان الأفريقية تحتفظ بحقها في الرجوع إلى الموضوع بغية اقتراح خطة عمل لاعتمادها من قبل الجمعية، آملا في أن يعطيه الرئيس الكلمة من جديد لتقديم اقتراحه.

٣٧- وقال وفد السلفادور إن المشكلة المطروحة الآن هي على ما يبدو له مسألة الاستراتيجية التي ينبغي اتباعها في أية منظمة دولية. وأكّد أن على أي منظمة أن تأخذ في الحسبان تطلعات أعضائها. وأكّد من جديد التزامه بفكرة جدول أعمال التنمية للويبو. وقال إن السلفادور لها جدول أعمال للتنمية مماثل في تخطيطه الوطني، وأوضح قائلا إن الموارد قد خصصت للنهوض بالتنمية في البلد ووجه بعضها لتطوير الملكية الفكرية. وقال إنه يعتقد بالتالي أن جميع البلدان لها بلا شك قسط من المسؤولية فيما يتعلق بتنميتها الخاصة. وقال إن ذلك يسري على السلفادور وإن بلده يتحمل مسؤولياته، ولكن على الجميع التفكير في الأهداف العامة والشاملة وفي الموارد المتاحة لمختلف البلدان. وقال الوفد إنه يدرك بأن اللجنة المؤقتة أسندت إليها ولاية محددة لأداء أنشطة معينة وإيجاد حلول لمشكلات بعينها لكنها فشلت في ذلك أو لم تستطع بعد أن تحقق ذلك. واعتبر بالتالي أن ولاية اللجنة ينبغي أن تجدّد وتوصيتها ينبغي أن تعتمد في أقرب وقت ممكن، بغية السير قدما وأخذ جميع الاقتراحات المقدمة حتى الآن أو تلك التي ستقدم في المستقبل في الحسبان.

٣٨- وأعرب وفد البرازيل عن تأييده الشامل للبيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم "أصدقاء التنمية"، وهي المجموعة التي تبنت المبادرة المتعلقة بجدول أعمال التنمية عندما قدمت لأول مرة في الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٤. وأشار إلى أن حكومة البرازيل تعتبر أن جدول أعمال التنمية هو أهم بند في جدول أعمال الويبو. وقال إنه يدرك أن هناك إحساس بالإحباط لأن اللجنة المؤقتة لم تستطع التوصل إلى اتفاق حول مجموعة من القضايا وحول المسار الذي ينبغي اتباعه. وقال إن البرازيل رغم ذلك تنظر إلى ما تم بشأن جدول أعمال التنمية حتى الآن بمنظور إيجابي. وقال إنه بعد أن استمع إلى البيانات العامة المدلى بها خلال اليوم الأول للجمعية العامة والمداخلات الأخرى التي تمت ذلك اليوم حول جدول أعمال التنمية، رأى أن كل الأعضاء تقريبا متمسكون بجدول أعمال التنمية ويرغبون في السير به قدما بأسلوب بناء وشامل. واعتبر الوفد أن جدول أعمال التنمية قد ولّد ثقافة التغيير على مستوى مواقف الأعضاء وفي الطريقة التي تستجيب بها الأمانة. ووصف الوفد تلك العناصر بالإيجابية جدا وأنه بدأ يلمس رياح التغيير، إذ يعتبر أنها النتيجة المباشرة لمبادرة جدول أعمال التنمية. وشكر الوفد سفير باراغواي على جهوده الرامية إلى إحراز تقدم في اللجنة المؤقتة. وقال إنه يعتبر أن الوثيقة PCDA/2/2 أساس جيد لمواصلة العمل، كما قال وفد الأرجنتين من قبله. وقال إن تلك الوثيقة بالذات هي مجهود من جهة "مجموعة أصدقاء التنمية" يرمي إلى توحيد وترشيد العديد من المبادرات التي

وردت في القائمة المطولة التي تحتوي على ١١١ اقتراحا واقعيا. وأضاف قائلا إنه حاول أيضا أن يدرج فيها اقتراحات مجموعات وبلدان أخرى. ورأى أن من المهم الإشارة إلى الوثائق الأعم التي اقترحتها البرازيل ووفود أخرى عن الموضوع، وذلك مهم لاسيما لمن لم تتح له الفرصة كي يتابع المناقشات حول جدول الأعمال في الاجتماعات العديدة التي عقدت في الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٤. وأشار الوفد إلى الوثيقة WO/GA/31/11 التي تحتوي على الاقتراح الأصلي وإلى الوثيقة IIM/A/4 التي تتناول بإسهاب موضوع جدول أعمال التنمية. وقال إن تلك الوثيقة الثانية أطول من الأولى وتقع في ٣٤ صفحة تقريبا. وقال إنها تتناول السياق الخاص بجملة من الاقتراحات، بما فيها الوثيقة PCDA/1/5 والوثيقة PCDA/2/2. وشرح الوفد السبب وراء ذكر تلك الوثائق قائلا إن الناظر فقط إلى قائمة النقاط الإجرائية المائة وإحدى عشرة قد لا يكتمل فهمه للغرض من تلك الإجراءات أو الأهداف الواردة في مختلف الاقتراحات لأنها واردة في شكل مختزل جدا وخارجة عن سياقها الأصلي. وأشار الوفد إلى البيانات التي أدليت من قبل بشأن جدول أعمال التنمية خلال الجمعية العامة. وقال إنه لا يقرّ فقط بالمداخلات التي تؤيد صراحة تجديد العملية بمنهج شمولي، مثل مداخلات إندونيسيا وبلدان نامية أخرى، بل يقر أيضا بمداخلات بلدان متقدمة مثل بيان المملكة المتحدة. وأضاف قائلا إن بيان وفد المملكة المتحدة يكشف عن موقف مساند جدا للتنمية تعتمده دولة عضو من البلدان المتقدمة. وقال إن ذلك الموقف يدل أيضا على عزيمة حقيقية لقبول التحديات التي تطرحها إعادة التفكير في نظام الملكية الفكرية قليلا من حيث إسهامها في التنمية في إطار منظور أوسع نطاقا وربما أكثر مرونة، ومنظور يأخذ في الحسبان مختلف الآراء والمفاهيم ومستويات النمو المتفاوتة لأعضاء المنظمة. وفي الختام، أشار الوفد إلى سؤال يطرحه عادة المدير العام على المسؤولين الذين يلتقون به خلال هذه الجمعية العامة، وطرحه بالفعل على رئيس وفد البرازيل، إذ يسألهم ماذا يمكن أن يفعله من أجلهم. وقال الوفد إن الشيء المهم الذي يمكن فعله من أجل أعضاء الويبو هو الشروع فعلا في جدول أعمال التنمية والدفع به والسير به قدما، بصفتها مبادرة شاملة. وقال إن الهدف منها هو توسيع نطاق ما يمكن أن تفعله الويبو وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات البلدان التي ربما لم تكن في الماضي بهذه الفعالية ولكنها ترغب اليوم في التأثير أكثر في صقل نظام الملكية الفكرية.

٣٩- وردّ المدير العام قائلا إن الويبو بالتأكيد سوف تشرع وتدفع، مرددا بذلك كلمات وفد البرازيل الموزونة. ودعا المدير العام الوفد إلى رفع ذلك "النقص في الثقة" مع الأمانة بشأن هذا البند. وأضاف قائلا إنه ملتزم شخصيا بإنجاح ذلك التقدم ولكنه في حاجة إلى توافق عام للآراء في هذه القاعة وإلى تفاهم متبادل بين جميع الوفود والهيئات.

٤٠- وتحدث وفد فنلندا باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها والدولتين المنضمتين إليها وهما بلغاريا ورومانيا. وقال إنه لا يزال مقتنع بأن التنمية هي من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. وقال إن للويبو ولاية محددة من أجل النهوض بالتنمية كجزء لا يتجزأ من أسرة الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، ذكّر بأن الويبو بذلت الكثير من الجهود عبر السنين ولكن عليها الآن أن تقرر كيف تواصل عملها وكيف تعزّزه. وأعرب الوفد عن أسفه إذ لم تتفق اللجنة المؤقتة على أية توصية تعرضها على الجمعية العامة رغم أن أغلبية كبيرة من الوفود قد أبدت تأييدها المبدئي لمواصلة المناقشات بالاستناد إلى الحل التوفيقي الذي اقترحه الرئيس. ورأى أن الأولوية الآن هي السير إلى الأمام في الجانب الموضوعي بغية تحقيق نتائج ملموسة. وقال الوفد، إنه كان يعتبر دائما أن إطار عمل الويبو الحالي هو الأفضل لتحقيق ذلك، حيث توجد الخبرة المناسبة. وقال إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تتطلع إلى المناقشات حول جدول أعمال التنمية في الجمعية العامة وإنها ستشارك في العملية بروح من التعاون والالتزام البناء، كما فعلت في الماضي. وأعرب الوفد عن أمله

الصادق في أن تشاركه جميع الوفود الأخرى تلك الروح التعاونية والبناءة والتي مهدت السبيل لنجاح مؤتمر سنغافورة.

٤١- وقال وفد المكسيك إنه أنصت باهتمام إلى البيانات التي أدلى بها المتحدثون من قبله، وقال إنه لم يأخذ الكلمة في مناقشات البنود الأخرى من جدول الأعمال لأنه كان ينتظر مناقشة هذا البند الحاسم والمتعلق بجدول أعمال الويبو للتنمية. ودعا إلى الاهتمام بصورة خاصة باقتراح جمهورية قيرغيزستان تحت البند ٨ من جدول الأعمال. وتساءل إن كان جدول الأعمال برنامجا. ورأى أن المسألة لا يمكن تسويتها في غضون سنتين. واعتبر أنها من أهم قضايا القرن العشرين التي ينظر فيها في سائر المنظمات والهيئات الدولية. وقال إنها تقتضي العمل المتواصل، فهي مسألة مطروحة باستمرار ولا يمكن تسويتها في غضون سنتين كما لا يمكن حصرها في وثيقة واحدة أو برنامج واحد. وشرح الوفد رأيه قائلا إن البلدان تواجه اقتصادا عالميا يقوم على المعارف، إنه اقتصاد تتحقق فيه فائدة البشرية بفضل المعارف، وهنا تكمن في رأي الوفد أهمية الويبو. واستطرد قائلا إن ذلك هو ما يجعل من المهم بالنسبة إلى الويبو أن تتناول قضايا التنمية ليس كموضوع من الموضوعات وإنما كمحور يمكن إيجاد تسوية بشأنه من خلال قرار. ورأى الوفد أن اقتراح وفد قيرغيزستان، فيما عدا الفقرة ٣ منه، يجسد المنظور الذي ينبغي اعتماده. وقال إن هذه المسألة ينبغي أن تكون بندا مطروحا باستمرار ودائما في جدول أعمال الويبو. وأوضح ذلك قائلا إن الويبو هي أولا وقبل كل شيء مؤسسة تتعامل مع الاقتصاد القائم على المعارف. ولا يمكن في رأي الوفد النظر إلى جدول أعمال التنمية كشيء يملكه هذا البلد أو ذاك أو هذه المنطقة دون غيرها، أو حتى هذه المجموعة لوحدها. واعتبر أن التنمية قضية ينبغي النظر إليها كالتزام يقطعه كل الحاضرين في هذه الجمعية، وهو ليس مطروحا للتفاوض. وقال الوفد إنه يعتبر أن التنمية ليست مسألة ينبغي البت فيها، ولذلك فهو يعتبر أن اقتراح إنشاء لجنة تتولى مسؤولية النهوض بالحوار حول هذه القضية على أساس دائم اقتراح مفيد جدا. وأكّد على أن هذه القضية ليست برنامجا وإنما هي التزام. وقال إنه لا يرغب في إنشاء لجنة تفضي إلى مناقشات لا نهاية لها دون التوصل إلى نتائج ملموسة. وقال إن على تلك اللجنة أن ترفع إلى الجمعية كل سنة تقريرا عما أنجزته خلال السنة السابقة وعن التقدم الذي أحرزته وعما تم إنجازه لضمان تعاون جميع الأعضاء في إطار التنمية حيث تحقق الملكية الفكرية الهدف من وجودها في القرن الحادي والعشرين، أي أن تساهم في النهوض بالتنمية.

٤٢- وقال وفد باكستان إن جدول أعمال التنمية قضية مهمة بالنسبة إلى جميع البلدان، أيا كان مستوى نموها. وقال إنه يعتقد بأن نظام الملكية الفكرية يتيح للبلدان، على اختلاف مستوى نموها، الحيز الكافي من السياسة العامة لتلبية احتياجاتها الإنمائية. واقترح أن توافق الجمعية على الإجراءات عوضا عن الخوض في تفاصيل جدول الأعمال، واقترح أيضا أن تناقش كيف يمكن السير قدما بجدول أعمال التنمية على أساس الاقتراحات المستلمة حتى الآن. وأكّد الوفد على ضرورة إعطاء توجيهات واضحة للجنة المؤقتة، من أجل التقدم في هذا الشأن، وذلك من خلال مراجعة ولايتها بهدف توحيد الاقتراحات المائة وأحد عشر وترتيبها حسب سلم أولويات.

٤٣- وأيّد وفد كوبا البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم مجموعة "أصدقاء التنمية". وشدّد على أهمية مراجعة ولاية اللجنة المؤقتة. وقال إن على الويبو أن تتصدى في عملها إلى الاحتياجات في مجال التنمية.

٤٤- وقال وفد الصين إنه لمس في اجتماعات عدة روح التعاون الصادق فيما بين الدول الأعضاء بما يمكن من التقدم تدريجيا في مناقشة جدول أعمال التنمية، وقال إن ذلك الأمر يدعو للارتياح. وقال

إن التنمية بلا شك من أهم المسائل وهي من أهم الموضوعات التي تشغل المجتمع الدولي. وقال إنها مسألة عملية وفعلية وينبغي لجميع وكالات الأمم المتحدة أن تسعى إلى حلها. ولاحظ الوفد أن عملية التكامل الاقتصادي العالمي صارت أقوى في الاقتصاد القائم على المعرفة. وقال إن الموارد، بما فيها رأس المال وتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية وغيرها، تشهد الآن حركة لا سابق لها. وقال إن التجارة والتكنولوجيا والاستثمار، كل ذلك ربط البلدان بعضها ببعض داخل شبكة من الاعتماد المتبادل. وأضاف قائلا إن سرعة تطور البلدان النامية والبلدان الأقل نموا من شأنها أن تؤثر في تطور العالم ككل. وقال إن تطور البلدان النامية مسألة كبرى تواجه المجتمع الدولي ككل، وحثّ جميع الوفود على الاهتمام بها وإدراك أهميتها. وقال الوفد إنه استمع إلى وجهات النظر المفيدة التي أعربت عنها كل الجهات فيما يتعلق بنظام الملكية الفكرية وجدول أعمال التنمية. وقال إن الصين تؤيد اقتراح مجموعة بلدان آسيا واقتراح قيرغيزستان بإنشاء لجنة أو فريق عامل. وقال إن من شأن ذلك أن يساعد على مواصلة المناقشات حول جدول أعمال التنمية من قبل جميع الأطراف في جو بناء. وقال إن ذلك سيتيح أيضا محفلا دائما لتعميق البحث على حلول لقضية التنمية. وأضاف قائلا إن ذلك سيساعد أيضا على تسهيل التبادل الفعال والصريح لوجهات النظر في المستقبل وسيمكن جميع الأطراف من البحث عن أرضية مشتركة على أساس تبادل كل الآراء رغم وجود الاختلافات. وقال الوفد إن الويبو بصفتها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة وتعنى بمسائل الملكية الفكرية مسؤولة وملزمة بالبحث، مثل الدول الأعضاء، عن النماذج والمسارات المناسبة لواقع البلدان النامية على اختلافها. وشجع الويبو على العمل بواقعية على مساعدة البلدان النامية من أجل الاستفادة فعلا من مزايا نظام الملكية الفكرية بغية تحقيق الازدهار والتنمية الاجتماعية المنسجمة. ورحّب الوفد بوجهات النظر التي أعربت عنها الوفود حول التنمية، وتعهد بمواصلة المشاركة الفعالة في المناقشات حول قضايا جدول أعمال التنمية بروح بناءة. وأعرب عن أمله في أن تبذل جميع الدول الأعضاء جهودا ملموسة وأن تسعى إلى إرساء أرضية مشتركة حتى تفضي المناقشات حول جدول أعمال التنمية إلى توافق للآراء في أقرب وقت ممكن.

٤٥- وأيّد وفد إكوادور البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم مجموعة "أصدقاء التنمية". وقال إنه يوافق الرأي القائل بتجديد ولاية اللجنة المؤقتة، كما سبق أن بينت العديد من الوفود. ورأى أن تشمل المناقشات جميع الاقتراحات المقدمة. وقال إن الوثيقة PCDA/2/2 تمثل مجهودا كبيرا في تلخيص الاقتراحات وتبيّن درجة عالية من المرونة. وقال إنها وثيقة ممتازة قد تكون في مناقشتها فائدة مع تجديد ولاية اللجنة المؤقتة. وشكر الوفد أيضا المدير العام على ما أبداه من التزام واعتبر الوفد ذلك مهما جدا. وفي الختام، شكر الوفد السفير غاوتو على جهوده كرئيس للجنة.

٤٦- وقال وفد اليابان إنه لا ينوي تفصيل موقفه مرة أخرى إزاء جدول أعمال التنمية. وقال إنه يود أن يتحدث عن بعض الأنشطة التي أنجزتها اليابان في هذا المجال. فذكر أولا أن اليابان توفر مبلغ ٢,٥ مليون فرنك سويسري سنويا في إطار صناديق الويبو الاستئمانية. وذكر ثانيا الدعوة التي وجهت إلى مكاتب الملكية الفكرية في ٤٠ بلدا عبر العالم، بما فيها معظم البلدان النامية، إلى طوكيو للمشاركة في اجتماع مشترك مع الويبو من أجل التوصل إلى فهم مشترك لأهمية الملكية الفكرية. وذكر ثالثا استضافة مكتب الويبو التنسيقي في اليابان اعتبارا من سبتمبر/أيلول بغية إنجاز بحوث علمية فيما يتعلق بالملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية، والتي يمكن تطبيقها في البلدان النامية عبر العالم. وقال الوفد إنه بهذه الأمثلة قد تحدث عن الملكية الفكرية والتنمية بطريقة واقعية وملموسة وقائمة على النتائج. ومن هذا المنظور، أعرب الوفد عن أسفه إذ لم تستطع اللجنة المؤقتة أن تحرز تقدما خلال السنة الماضية. وقال الوفد إنه يؤيد مواصلة المناقشات البناءة حول قضايا التنمية. وقال إنه واثق من أن القضية لن تصل إلى مخرج دون اتباع منهج واقعي وعملي. وحثّ على تركيز المناقشات أولا على

النقاط التي من الممكن الاتفاق عليها. وفي الختام، دعا الوفود إلى الانتباه لمصالح جميع الأطراف بغية التوصل إلى نتائج ملموسة.

٤٧- وشكر وفد تنزانيا الرئيس وهنّأ السفير ريغوبيرتو غاوتو فيلمان على رئاسة الاجتماعين حول جدول أعمال التنمية. وهنّأ المدير العام والأمانة على جهودهم الدؤوبة من أجل سد الهوة في هذا المجال، وقال إنها مسألة مستعصية جدا. وقال إنه يؤيّد البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إنه من الواضح أن اللجنة لم تستطع خلال الدورتين اللتين عقدتهما هذه السنة التوصل إلى توافق للآراء حول مسار عملها المقبل. وأضاف قائلا إن التنمية مسألة حاسمة بالنسبة إلى البلدان وشعوبها وإن أي شيء لا يتطور على المدى الطويل فمآله الزوال. وقال إن التزام تنزانيا بالتنمية لا غبار عليه. وأشار في الوقت ذاته إلى ضرورة التحلي بقدر من الواقعية بشأن ما نسعى إليه أو ما نريد السعي إليه. وأضاف قائلا إن نتائج السنة الماضية أبرزت بوضوح استحالة التوصل إلى توافق للآراء حول الموضوع رغم الأهمية التي تعلقها الوفود على جدول أعمال التنمية. وقال إن أكبر نجاح كان هو الحوار المفتوح. وقال إن المناقشات لم تنقطع وينبغي في رأيه أن تستمر وأن تجدّد ولاية اللجنة كما قالت عدة وفود من قبله. وشدّد على ضرورة النظر في الاقتراحات المائة وأحد عشر وأعرب عن أمله في أن تستطيع اللجنة أن تتقدم بتوصيات، بعد أن تجتمع وتجدد ولايتها. وقال الوفد إن التزام تنزانيا بالتنمية، بصفتها من البلدان النامية، أمر لا خلاف فيه. وأشار إلى ما ذكره وفد المملكة المتحدة عما يجري في الأونكتاد وعن المشاورات الجارية حول كيفية تصدي المنظمة لقضايا التنمية. وقال إنه عندما ينظر في ما يحدث في الأونكتاد، فإنه يتبين أن هناك حديث عما ينبغي للأونكتاد أن تتناوله من قضايا. وأوضح الوفد قائلا إن ذلك كان من باب الحذر وإن من المهم التحلي بالواقعية فيما يطلب من الويبو. وشدّد على أن التنمية مسألة مهمة ولا بد من متابعتها ولكن دون إغفال مؤسسات المنظمة وقيودها وكذلك منظورها التاريخي. وقال إن الدكتور كامل إدريس حينما تقلد منصب المدير العام بيّن بوضوح أن المنظمة تركز على وضع القواعد والمعايير، وأن تلك هي ولايتها. وأضاف قائلا إن للويبو لجنتان دائمتان تتناولان قضايا التنمية حيث تعنى واحدة منهما بحق المؤلف والأخرى بالملكية الصناعية. وذكّر بأن آفاق المنظمة توسّعت فيما بعد لتشمل العديد من المجالات الأخرى. وحثّ جميع الوفود على المطالبة بالتنمية لأنها في غاية الأهمية لا سيما بالنسبة إلى بلد مثل تنزانيا التي تعتبر من بين البلدان الأقل نموا. وقال إن على الوفود في الوقت ذاته أن تسترشد بالواقع التاريخي. فذكّر الوفد بأن المنظمة عملت في الماضي على مراجعة اتفاقية باريس وفي نهاية المطاف تمت العملية في مكان آخر. وضم الوفد صوته إلى أصوات الوفود الأخرى التي دعت إلى تمديد ولاية اللجنة نظرا إلى حجم العمل الذي ينبغي إنجازه. وقال الوفد إن على اللجنة أن تنظر في جميع الاقتراحات المائة وأحد عشر التي قدمت، ومن المهم أيضا في نظر الوفد تفادي تسييس القضايا والمواجهات خلال النقاش.

٤٨- وقال وفد هندوراس إنه يؤيّد مواصلة المناقشات حول المسائل المتعلقة بجدول أعمال الويبو للتنمية. واقترح اتخاذ بعض الخطوات قبل ذلك. فدعا أولا إلى الاتفاق بشكل واضح على كيفية مواصلة العمل وكيفية السير قدما بالعملية وذلك عن طريق وضع خطة عمل واضحة المعالم. وذكر في المقام الثاني ضرورة وضع منهجية أو خطة عمل تأخذ كل الاقتراحات في الحسبان حتى تكون مضمونة الاستمرار ومقبولة لدى أغلبية أعضاء الويبو، مما سيمكن من الحفاظ على عملية شاملة وشفافة. وأكّد الوفد من جديد على مشاطرته الرأي القائل بمواصلة مناقشات اللجنة المؤقتة. ولكن قبل ذلك، على الوفود في رأيه أن تركز على كيفية النظر في الاقتراحات المائة وأحد عشر. وأقر الوفد، كما فعلت بلدان أخرى من قبله، بأن المهمة ضخمة ومضنية، ولكن ليس هناك في رأيه أي خيار أفضل في الوقت الراهن بسبب الاختلافات والتباين في وجهات النظر حول المسائل الموضوعية المختلفة.

وقال إن على الوفود أن تقرر إن كانت تريد مواصلة المناقشات في إطار اللجنة المؤقتة أو في إطار أية لجنة أخرى. ورأى أنه فور التوصل إلى الاتفاق، ينبغي الانتقال إلى المناقشات الموضوعية المتعلقة بجميع الاقتراحات المقدمة حتى الآن. وفي ذلك الصدد، أشاد الوفد بالتعليقات التي تقدمت بها الوفود الأخرى، ولا سيما وفد المملكة المتحدة ووفد إندونيسيا، بغية السير قدما بالعملية. وفي الختام، أقر الوفد بأن المهمة ستكون ضخمة ولكن من الضروري في رأيه جعلها عملية شفافة وشاملة.

٤٩- وقال وفد بوليفيا إن قضية التنمية من أكبر تحديات القرن. وقال إنها أساسية في أعمال كل وكالات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال الوفد إنه لذلك سعيد بأن رفعت الويبو ذلك التحدي في السنوات الماضية. وقال إن جميع الأعضاء ملتزمون بتوجيه عمل الويبو على أساس قائم على النتائج. وقال إن قضايا التنمية لا يمكن أن تحصر في وثيقة واحدة أو إعلان واحد، وإن اقتراحات مجموعة "أصدقاء التنمية" عرضت فكرة إنشاء لجنة دائمة تعنى بالتنمية بالاستناد إلى الاقتراحات المائة وأحد عشر التي تم جمعها بمنهج متوازن في الوثيقة PCDA/2/2. وقال إن جدول أعمال التنمية الحقيقي ينبغي أن يتناول الجوانب الهيكلية التي تعتبر أساس التنمية. وقال إنه لذلك يؤيد البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم مجموعة "أصدقاء التنمية".

٥٠- وقال وفد المغرب إن التقدم المحرز خلال المفاوضات بشأن جدول أعمال التنمية لم يمكن من تحقيق أي نتائج تذكر. وبين الوفد أن القضايا المطروحة حاليا تتطلب من الوفود بعض المرونة ومنهجا بناء لتحقيق نتيجة ترتقي إلى مستوى التوقعات. وقال إن كل المشاركين في أعمال المؤتمر الدبلوماسي المتعلق باعتماد النص المعدل لمعاهدة قانون العلامات التجارية الذي عقد في سنغافورة في مارس/آذار ٢٠٠٦ كانوا كلهم واعين تماما بأن المؤتمر لم يكن لينجح لولا روح التوافق والتفهم التي تحلت بها كل الوفود. وأشار إلى أن الحوار التفاعلي والمفاوضات العسيرة خلال السنتين المنصرمتين وكذلك تنوع وكثرة الاقتراحات المقدمة تبين بجلاء الأهمية التي تعلقها كل الوفود على هذا الموضوع. وقال إنه لهذا السبب يعلق أهمية كبرى على مواصلة العملية التي ستفضي بالضرورة إلى تجديد ولاية اللجنة المؤقتة للانتفاع من الإنجازات التي تحققت خلال الدورات السابقة من خلال اتباع منهج شمولي والأخذ في الحسبان بمختلف الانشغالات المطروحة. وقال الوفد أن اهتمامه ينصب على التزام بلده بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أطلقها صاحب الجلالة ملك المغرب التي تعتبر مبادرة شاملة قصد بها أن تحرك السياسات التي تضعها الحكومة لوضع حد للممارسات المنافية لتطور المغرب. وبالمثل، فإن ذلك الاهتمام قائم على الإيمان بأن الملكية الفكرية، بالنظر إلى طبيعتها المتعددة الأبعاد، عامل لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق التنمية.

٥١- وأعرب وفد كينيا عن رغبته في أن تعتمد الويبو جدول أعمال بشأن التنمية بغية تعزيز النفاذ إلى المعارف والمساعدة التقنية والتكنولوجيا. وأكّد الوفد أيضا اهتمامه بجدول أعمال التنمية كأداة لإيجاد حلول مستديمة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية. وقال إن التباين قائم حتى فيما بين البلدان النامية ذاتها، مثل اقتصاديات الجزر الصغيرة والبلدان الأقل نموا والبلدان النامية المتقدمة. وشدّد على أهمية الإقرار بذلك. وأيّد الوفد البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وشجّع الجمعية العامة على تجديد ولاية اللجنة المؤقتة بغية السماح بمناقشة الاقتراحات المائة وأحد عشر. وقال إنه من الممكن إحراز تقدم تدريجي وملموس. وعلق أهمية على إحراز نتائج سريعة رغم أن قضية التنمية ستظل مطروحة لمدة طويلة. وقال إن من المهم تقديم نتائج من حيث إدماج جدول أعمال التنمية في الويبو عن طريق معاملات متفاوتة. وشدّد الوفد على إمكانية إرساء مستويات متفاوتة في المعاملة حسب مختلف الفئات والمجموعات ورحّب باقتراح المدير العام الرامي إلى حشد الدعم اللازم من حيث الموارد بغية تمكين اللجنة من إحراز تقدم محدد. وقال إن

التقارير السنوية والتوصل إلى توافق للآراء ستكون من وسائل قياس التقدم نحو تحقيق جدول أعمال التنمية.

٥٢- وأيّد وفد جنوب أفريقيا الاقتراحات والبيانات التي تقدم بها وفد الأرجنتين باسم "مجموعة أصدقاء التنمية" ووفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب عن تأييده للدول الأعضاء الأخرى التي طالبت بمواصلة العمل على جدول أعمال التنمية. وشدّد الوفد على رغبته في أن تمدّد ولاية اللجنة لثلاث أو أربع دورات. وأكّد على ضرورة اتباع منهج متوازن يأخذ في الحسبان أن فكرة المساعدة التقنية ليست هي المسألة الوحيدة على جدول أعمال التنمية. وشدّد على ضرورة أخذ أنشطة وضع القواعد والمعايير في الحسبان. وأضاف لما قاله المدير العام في اليوم السابق بأن أحد أهداف جدول أعمال التنمية هو النهوض بفكرة الشمول. وأعرب الوفد عن أمله في العمل لضمان استمرار جدول أعمال التنمية لتحقيق ذلك الهدف.

٥٣- وأيّد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم "مجموعة أصدقاء التنمية". وقال إن الحاجة إلى التعاون الدولي من أجل التقدم في التنمية أصبحت تحظى بالاعتراف أكثر من أي وقت مضى. ورأى أن عملية وضع جدول أعمال للتنمية في الويبو قد حقق بعض الإنجازات الإيجابية. وقال إن الطابع المتداخل للقضايا والحاجة إلى تناول مقترحات الدول الأعضاء في مختلف الفئات يقتضي مواصلة تبادل وجهات النظر والمناقشات بطريقة شاملة. وفي ذلك السياق، رأى الوفد أن من الضروري الاستمرار في العملية بصياغة إطار لمواصلة النقاش ضمن جدول زمني معقول. وقال إن تمديد ولاية اللجنة للسنتين المقبلتين، كما تم في لجان أخرى في الويبو، سيتيح حيزا كافيا للدول الأعضاء بغية تناول جميع المقترحات وتحليل البدائل، من حيث الإجراء والمضمون.

٥٤- وأعرب وفد فنزويلا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم "مجموعة أصدقاء التنمية" التي كانت ملتزمة بقضايا التنمية منذ البداية. وأشار إلى ملخص المقترحات الذي أعدّ مسبقا وأدرج في الوثيقة PCDA/2/2. واعتبر أن التبسيط والتوحيد مسألتان أساسيتان في هذا المجال. وبيّن أنه من المهم جدا أن تستند الوفود إلى ما تم إنجازه خلال السنتين الماضيتين. وقال إن التنمية ليست فقط احتياجات وإنما هي مطالب "مجموعة أصدقاء التنمية".

٥٥- ورأى وفد كندا أن هناك العديد من المقترحات العملية التي قدمت بشأن هذا البند من جدول الأعمال في التعليقات المقدمة سابقا. وانضم إلى الوفود الأخرى في السعي إلى إيجاد حل عملي لتلك المسألة. وقال إن أحد الحلول هو تركيز الجهود وفقا لسلم الأولويات والبدء بالمقترحات التي يمكن إحراز تقدم فيها. وأشار الوفد إلى المناقشات الكثيرة التي دارت حول هذه المسألة بصورة عامة. وقال إن التركيز على المجالات العملية هو المفتاح لإحراز التقدم.

٥٦- وقال وفد أوكرانيا إن العمل الذي أنجزته اللجنة المؤقتة يدل على أن الدول الأعضاء في الويبو عازمة على بذل قصارى جهدها للنهوض بالتعاون متعدد الأطراف في الويبو في المستقبل. وشدّد على أهمية التحلي بالواقعية وعلى اتخاذ القرارات بناء على الواقع، قدر الإمكان، مع الإقرار بتفاوت مستويات النمو الاقتصادي في مختلف بلدان العالم. وأشار إلى أن قائمة المقترحات التي أتيحت الآن غير مكتملة، وأنها ليست مركزة وتحتاج إلى ترتيب بطريقة أو بأخرى. وأيّد الوفد الاقتراح الذي تقدم به وفد قيرغيزستان حول فكرة إنشاء لجنة تتولى مسؤولية مواصلة العمل في هذا المجال. وشدّد على أن تعود تلك اللجنة في السنة التالية بتقرير محدد وتوصيات مركزة.

٥٧- ولاحظ وفد الاتحاد الروسي بأن النقاش الدائر بين الوفود فعال جدا وقال إن الفضل الكبير في ذلك يرجع إلى الرئيس والعمل الذي أنجزه قبل افتتاح الجمعية وأثناء انعقادها مما مكن من التوصل إلى توافق للآراء. وأشار الوفد إلى البيان المفصل الذي أدلى به اليوم السابق والذي يعبر عن موقفه إزاء المسألة قيد النظر، وقال إنه بالتالي يودّ أن يؤكّد على مضمون ذلك البيان والإعراب في الوقت ذاته عن تأييده للبيان الذي تقدم به وفد قيرغيزستان ومنسق المجموعة الإقليمية. وقال الوفد إن ذلك سيكون طريقا مفيدا جدا للسير قدما في السنة المقبلة حتى يتسنى اتخاذ قرار نهائي في هذا الشأن.

٥٨- وقال وفد أوروغواي، الذي يتبنى اقتراح مجموعة "أصدقاء التنمية" إنه يؤيد ما جاء في بيان وفد الأرجنتين باسم تلك المجموعة. ودعا إلى تجديد ولاية اللجنة المؤقتة حتى يتسنى إحراز تقدم حقيقي في البرنامج وتتوصل اللجنة إلى توصيات ملموسة. وأشار الوفد إلى الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدتها الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٠، فشدّد على ضرورة إدماج قضايا التنمية في برنامج الويبو العالمي.

٥٩- وقال وفد شيلي إنه يود التأكيد على ما قاله اليوم السابق. وقال إن من الضروري تجديد ولاية اللجنة المؤقتة حتى تستطيع مواصلة مناقشة الاقتراحات المائة وأحد عشر المقدمة. وشكر الوفد الرئيس غاوتو على جهوده وقال إنه سوف يدقق النظر في اقتراحات وفد قيرغيزستان. وقال إنه يتطلع إلى الاستماع إلى المجموعة الأفريقية وإلى معرفة ما يمكن أن تقوله في هذا البند.

٦٠- وقال وفد إثيوبيا إن من المهم أن نلاحظ بأن العديد من الدول الأعضاء الحاضرة، وربما الأغلبية الكبرى منها، قد أعربت عن وجهات نظر مؤيدة لتجديد ولاية اللجنة المؤقتة، في العديد من المناسبات وخلال انعقاد الجمعية. وأقر الوفد بأن التقدم المحرز في أعمال اللجنة تقدم مشجع وله فائدته. وقال إن ما نحتاج إليه الآن ليس اختراع البارود من جديد وإنما الاستفادة مما تحقق حتى الآن في هذا المجال، وسيكون من الخطأ حسب رأيه لو أقبلت الوفود على البت في مواصلة النقاش حول التنمية أو عدم مواصلته، لأن العملية الجارية حتى الآن هي نقاش حول الموضوع. وقال إن في حال عدم السماح للمحفل بأن يواصل عمله فإن ذلك سيرسل إشارات سلبية. وأعرب الوفد بالتالي عن تأييده الشامل للموقف الذي أعرب عنه وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية.

٦١- وأكّد وفد الجمهورية الدومينيكية التزامه بالمقترحات. وقال إن الوثائق المقدمة قيّمة جدا وكذلك الخبرات التي اكتسبت على مر السنتين الماضيتين، في إطار الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات واللجنة المؤقتة. وأكّد على أهمية مواصلة العمل في هذا المجال، حتى يتسنى وضع جدول أعمال حقيقي بشأن التنمية، ويتسنى بلوغ الهدف الأسمى ألا وهو إدماج قضايا التنمية في عمل الويبو اليومي. وقال إن الجمعية يمكنها اعتماد توصيات حول نطاق جدول أعمال التنمية تشمل جميع المجالات المعنية وتتناول جميع المقترحات التي قدمتها الدول الأعضاء. وأكّد الوفد من جديد على تأييده لتمديد ولاية اللجنة المؤقتة وعلى تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين.

٦٢- وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إن بلده، ومنذ بداية المناقشات منذ سنتين، شارك بروح بناءة في المناقشات حول الاقتراحات الرامية إلى تعزيز عمل الويبو الإنمائي في اختصاصاتها الأساسية وولايتها. وأعرب الوفد عن أسفه إذ لم تستطع الدول الأعضاء في الويبو بعد سنتين أن تتوصل إلى توافق للآراء حول نتائج ملموسة وعملية. وذكّر بأن الدول الأعضاء في الويبو قدمت اقتراحاتها في ست فئات ضمت ١١١ اقتراحا، في نهاية الاجتماع الأول للجنة المؤقتة في فبراير/شباط. وأضاف قائلا، إن الاجتماع الثاني للجنة نظر في تلك الاقتراحات المائة وأحد عشر كلها وتم الاحتفاظ بها كلها على طاولة النقاش. ورحّب الوفد بالوثيقة PCDA/2/3 التي أتاحت للجنة المؤقتة

في دورتها الثانية مسارا للمضي إلى الأمام، وقال إنها حظيت بدعم واسع النطاق. وأكّد الوفد على التزامه بالبحث عن مجالات لتحقيق توافق للآراء حول الاقتراحات التي من شأنها تعزيز عمل الويبو وتركيزه في مجال الملكية الفكرية والتنمية. وقال الوفد إنه يشاطر وفد كرواتيا رأيه بأن فرض جدول أعمال لن يمكن من تحقيق أي نجاح. وشكر وفد تنزانيا على منظوره لعمل الويبو في مجال التنمية. وقال إن اقتراح وفد قيرغيزستان يحمل في طياته أمل التوصل إلى توافق للآراء على المدى القصير وتحقيق نتائج ملموسة. وأكّد على ضرورة اتباع منهج منظم حتى تفضي المناقشات إلى نتائج موفقة. وقال إن الاقتراحات التي لا تتوافق الآراء بشأنها قد تحظى بالدعم في حينها. وقال إن بعضها قد لا يحظى بأي توافق للآراء، بيد أن ذلك في رأي الوفد ليس سببا في عدم تحقيق أية نتائج ملموسة على المدى القصير. وقال الوفد إن المسار الأنسب للمضي إلى الأمام هو ربما ذاك الذي ذكره وفد إندونيسيا الذي اقترح عقد دورة غير رسمية قبل انعقاد أية دورة للجنة المؤقتة حتى نضمن نجاح أية دورة تعقدها اللجنة المؤقتة فيما بعد. وقال إن الاكتفاء بتمديد ولاية اللجنة دون الاتفاق على إطار إجرائي واضح قد يؤدي إلى النتائج ذاتها التي أفضت إليها دورتا اللجنة المؤقتة السابقتان. وقال إنه يتطلع إلى التوصل إلى نتائج إيجابية في المناقشات وإنه ملتزم بمواصلة مشاركته البناءة في هذا الشأن.

٦٣- وشكر الرئيس جميع الوفود التي أخذت الكلمة وتلك التي أرادت أن تتحدث ولكنها تراجعت بسبب ضيق الوقت. وقال إن الموضوع قيد النقاش مهم جدا، كما يدل على ذلك عدد الوفود التي أخذت الكلمة الذي بلغ ٣٣ وفدا. وقال إنه لن يحاول تلخيص كل ما قيل، ولكن من الواضح أن جميع الوفود التي أخذت الكلمة فضلت مواصلة العملية. ولاحظ أن المجال الوحيد الذي سجلت فيه بعض الاختلافات يتمثل في كيفية مواصلة العملية وبأي شكل. وقال إن الاختلافات فيما بين الوفود هي في الواقع تباينات لا تمس الجوهر. وقال إنه لا يستطيع بعد الخروج بأي حل ملموس لهذه القضية في الوقت الراهن، سوى أن يعبر عن الرغبة العامة لمواصلة العملية. وأشار أيضا إلى أن هناك بعض العناصر التي قد ينبغي النظر فيها بغية البت بشأنها في المحفل الملائم. وأضاف قائلا إنه سيتعين اتخاذ قرار بشأن تلك العملية والحاجة إلى التوصل إلى بعض النتائج أو التوصيات المرتقبة أو الملموسة، والجدول الزمني الملائم ونوعية العملية التي ينبغي اعتمادها بغية التوصل إلى نتائج ملموسة. وقال الرئيس إنه يأمل في مواصلة العملية وإنه من الممكن في اعتقاده التوصل إلى حل ما. واقترح تعليق النظر في البند في الجلسات العامة. وقال إن الهدف هو الشروع في مشاورات غير رسمية ومفتوحة ربما أيضا في اليوم التالي حتى يتسنى إجراء مناقشات مكثفة حول مختلف العناصر التي ذكرها وغيرها من العناصر التي قد تبرز في المناقشات من أجل التوصل إلى نص متفق عليه يتناول هذه القضية. والتمس الرئيس من الوفود تقديم اقتراحات كتابية لمساعدتهم في هذه العملية وتمكينه من أن يلمس عن كثب مواقف الوفود والمجموعات في هذا الشأن. وذكّر بأن وفد قيرغيزستان سبق وأن تقدم باقتراح، ورحب بأي وفد أو مجموعة قد ترغب في تقديم اقتراح أو مقترح مكتوب إلى الرئيس. وقال إنه ليس من الضروري أن يكون الاقتراح في شكل قرار بل يمكن صياغته في شكل عناصر للاستعانة بها في إعداد نص قرار. وبيّن أنه لن يعلن بعد كيف سيجري تلك المناقشات غير الرسمية وسيفعل ذلك بعد أن يكون فكرة أوضح عن الوضع الراهن. وطلب الرئيس من الوفود أن تكون مستعدة لما قد يعلن عنه بأن مشاورات غير رسمية ومفتوحة حول هذا البند قد تجرى اليوم التالي.

٦٤- وطلب وفد المكسيك توضيحا من الرئيس. فشكره أولا على ملخص المناقشات وتساءل إن كانت المناقشات غير الرسمية والمفتوحة ستستند إلى اقتراح وفد قيرغيزستان والاقتراحات الواردة في الوثيقة PCDA/2/2.

٦٥- وشرح الرئيس ذلك قائلا إنه طلب من المجموعات والبلدان أن تقدم اقتراحاتها إليه ذلك المساء أو في صباح الغد. وقال إن بعض الوفود أطلعته بأنها ستقدم له اقتراحات أخرى. وقال إنه لم يحسم بعد في الطريقة التي سيعمل بها، ولكنه قد يستطيع أن يقترح بعض العناصر إذا استلم عددا من الاقتراحات من مختلف البلدان والمجموعات، وسيكون ذلك أساسا للمناقشات. وطلب الرئيس مرة ثانية من المجموعات والبلدان التي لها أفكار واضحة ومحددة أن تقدمها له كتابة لأن ذلك سيساعده في اختيار الطريقة التي سيتبعها. وقال الرئيس إنه متفائل وإن جميع الوفود على ما يبدو توافق على ضرورة مواصلة المناقشات.

٦٦ واستعرضت الجمعية العامة المناقشات الإيجابية التي دارت خلال دورتي اللجنة المؤقتة المعنية بالمقترحات المتعلقة بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية في فبراير/شباط ويونيه/حزيران ٢٠٠٦، وشددت على الحاجة إلى مواصلة المناقشات حول المقترحات المقدمة والمصنفة في ست فئات خلال أعمال الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات واللجنة المؤقتة، وقررت ما يلي:

- تجديد ولاية اللجنة المؤقتة لمدة سنة أخرى.

- وستعقد اللجنة المؤقتة دورتين تدوم كل واحدة منهما ٥ أيام، بطريقة تسمح بإجراء مناقشات منظمة حول كل المقترحات المائة وأحد عشر المقدمة حتى الآن، خلال دورات الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات في ٢٠٠٥ وخلال اللجنة المؤقتة في ٢٠٠٦، مع مراعاة قرار دورة ٢٠٠٥ للجمعية العامة بشأن آخر أجل لتقديم مقترحات جديدة.

- وستقدّم الويبو، كما فعلت خلال دورات اللجنة المؤقتة في ٢٠٠٦، التمويل لمشاركة ممثلين عن البلدان النامية، بما فيها البلدان الأقل نموا، وعن البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر، لحضور اجتماعات اللجنة المؤقتة.

- وستنظر الدورة الأولى للجنة المؤقتة في ٢٠٠٧ في المقترحات الواردة في المرفق ألف لهذا القرار. وستنظر الدورة الثانية للجنة المؤقتة في ٢٠٠٧ في المقترحات الواردة في المرفق باء لهذا القرار.

- ولتسهيل المهمة وترشيد العملية من أجل البحث المفصل في جميع الاقتراحات بطريقة شمولية، ينبغي أن تقوم اللجنة المؤقتة بما يلي:

(أ) حصر المقترحات، لضمان انعدام أي تكرار أو ازدواجية؛

(ب) وفصل المقترحات العملية عن تلك التي تعدّ من قبيل الإعلان عن مبادئ أو أهداف عامة؛

(ج) والإحاطة علما بالمقترحات التي تتعلق بأنشطة الويبو القائمة وتلك التي لا تتعلق بها.

وفي هذا الصدد، سيصدر رئيس الجمعية العامة وثائق العمل الأوّلية بالتشاور مع الدول الأعضاء.

- وستقدّم اللجنة المؤقتة تقريرها إلى الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٧، وترفع توصيات للعمل على المقترحات المتفق عليها وعلى إطار لمواصلة تناول الاقتراحات الأخرى والسير قدما بها إن أمكن عقب الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٧.

- وحتى ذلك الحين، ودون المساس بتوفير المساعدة التقنية، سيتم إلغاء اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية.

المرفق ألف

الفئة ألف – المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات	
١ –	توجيه المساعدة التقنية نحو التنمية وبنائها على الطلب. بل وصبّها على موضوعات محددة وتضمينها أجلاً زمنياً لانتهائها.
٢ –	مدّ الويبو بالمزيد من العون عبر تمويل المانحين لها، لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في مجال الأنشطة التقنية في أفريقيا.
٣ –	تأسيس صندوق استئمان لدى الويبو لمنح المساعدات المالية المحددة للبلدان الأقل نمواً.
٤ –	تطوير الاتفاقات ما بين الويبو وشركات القطاع الخاص، مما يتيح للمكاتب الوطنية في البلدان النامية قواعد البيانات المتخصصة في مجال البحث عن براءات الاختراع.
٥ –	توسيع نطاق استشارات الويبو ومساعدتها التقنية اللتَين تمنحهما إلى الشركات الصغيرة أو المتوسطة وإلى القطاعات المعنية بالبحث العلمي وصناعة الثقافة.
٦–	توجيه الطلب إلى الويبو لمساعدة الدول الأعضاء على إعداد سياساتها الوطنية في حقل الملكية الفكرية.
٧ –	تكثير الموارد المالية للمساعدة التقنية بغية ترويج ثقافة الملكية الفكرية مع التشديد على عملية تضمين مفهوم الملكية الفكرية في مختلف المراحل الدراسية.
٨ –	تأسيس الويبو لصندوق مساهمات طوعية لتعزيز الاستثمار الحقوقي والتجاري والاقتصادي في حقوق الملكية الفكرية لدى البلدان النامية والأقل نمواً.
٩ –	مشروع قاعدة بيانات برنامج الويبو للشراكة: صياغة قاعدة بيانات لبرنامج الويبو للشراكة متاحة على الإنترنت لتسهيل انتفاع البلدان النامية الاستراتيجي بالملكية الفكرية. ويعمل المشروع عملاً يعظّم أثر المساعدة لتنمية الملكية الفكرية عبر جمع كافة أصحاب المصالح، وتلبية احتياجات التنمية المحددة في مجال حقوق الملكية الفكرية بالموارد المتاحة.
١٠–	المنافسة في اقتصاد المعرفة: ينبغي على مكتب الويبو للشراكة، اعترافاً منه بأهمية المشاركة الفعالة في "اقتصاد المعرفة" لفائدة التنمية الاقتصادية والثقافية، أن يعمل بقوة على استقطاب شركاء محتملين لمساعدة البلدان على تحقيق الانتقال إلى اقتصاد المعرفة أو المنافسة فيه بكفاءة أكبر.
١١–	تصميم صفحة على الإنترنت تحوي المعلومات عن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو وسائر المنظمات الدولية المعنية بها، بغية تحسين الشفافية، وذلك بتضمين الصفحة على سبيل المثال طلبات المساعدة التقنية التي تطرحها الدول الأعضاء.
١٢–	أخذ تنوع مستويات التنمية في مختلف البلدان بعين الاعتبار لدى تصميم برامج المساعدة التقنية وتسليمها وتقييمها.
١٣–	اعتماد مدوّنة أخلاقيات المهنة تنظم عمل موظفي المساعدة التقنية في الأمانة وخبراءها الاستشاريين.
١٤–	نشر لائحة الخبراء الاستشاريين في مجال المساعدة التقنية ووضعها في متناول الجميع.
١٥–	ضمان استقلال موظفي المساعدة التقنية في الويبو وخبراءها الاستشاريين استقلالاً كاملاً وتفادي ما قد يحدث من تضارب في المصالح.
١٦–	تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية بناءً على طلبها، لتحقيق فهمٍ أفضل لأوجه التلامس بين حقوق الملكية الفكرية وسياسات التنافس.

الفئة باء – وضع القواعد والمعايير وجوانب المرونة والسياسة العامة والملك العام	
١٧-	أخذ حماية الملك العام في عين الاعتبار عند وضع الويبو للمعايير.
١٨-	ضمان توجيه الأعضاء للإجراءات وامتناع أمانة الويبو عن الاضطلاع بدورٍ فيها، عبر تبني المقترحات الخاصة ودعمها، وخاصّةً عند التفاوض بشأن المعاهدات الدولية والمعايير.
١٩-	اعتراف أنشطة وضع المعايير باختلاف مستويات التنمية التي تدركها الدول الأعضاء، وتعبيرها عن التوازن بين منافع أي مبادرة وبين كلفتها على البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.
٢٠-	صون المعايير لمصالح المجتمع بمعناه الواسع، وليس فقط مصالح أصحاب الملكية الفكرية.
٢١-	تعبير المعايير عن أولويات أعضاء الويبو كلهم، إن كانوا من البلدان المتقدمة أم النامية.

الفئة جيم – نقل التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والحصول على المعرفة	
٢٢-	مطالبة الويبو بتوسيع نطاق نشاطها الموجّه لردم الهوّة الرقمية تماشياً مع مقررات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، خاصةً بالنظر إلى المقترحات الراهنة ضمن إطار جدول أعمال التنمية الذي ينبغي عليه أن يأخذ في الحسبان أهمية صندوق التضامن الرقمي.
٢٣-	تطوير السبل والوسائلِ المبتكرة، بما فيها التشجيع على نقل التكنولوجيا، لتمكين الشركات الصغيرة أو المتوسطة من الاستفادة بأكبر قدر من جوانب المرونة التي تتيحها الاتفاقات الدولية المعنية بها.
٢٤-	مطالبة البلدان المتقدمة بتشجيع مؤسساتِ البحث العلمي لديها على تحسين تعاونها مع مؤسسات البحث والتطوير في البلدان النامية والأقل نمواً وتبادل المعلومات معها.
٢٥-	تسهيل الجوانب المتصلة بالملكية الفكرية من تكنولوجيا المعلومات والاتصال تحقيقاً للنمو: إنشاء منتدًى لدى لجنة الويبو الدائمة المعنية بتكنولوجيا المعلومات لتركيز الحوار على أهمية الجوانب المتصلة بالملكية الفكرية من تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في التنمية الاقتصادية والثقافية، وإيلاء انتباه خاص لمساعدة الدول الأعضاء على تشخيص الاستراتيجيات العملية للانتفاع بالملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلوًمات والاتصال في سبيل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.
٢٦-	استكشاف السياسات والمبادرات والإصلاحات اللازمة للحرص على حسن نقل التكنولوجيا ونشرها لمنفعة البلدان النامية.
٢٧-	تدارس ما يمكن للدول الصناعية اعتماده من السياسات والإجراءات الداعمة للملكية الفكرية في سبيل تعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها في البلدان النامية.
٢٨-	تعزيز الإجراءات التي تتيح للبلدان مكافحة ممارسات الاحتكار المتصلة بالملكية الفكرية.

الفئة دال – عمليات التقدير والتقييم ودراسات الأثر	
٢٩-	مطالبة الويبو بتطوير آلية مراجعة وتقييم ناجعة، سنوية الأساس، لتقدير جدوى جميع أنشطتها الموجهة للتنمية.
٣٠-	إجراء دراسة في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً حول ما يعوق حماية الملكية الفكرية في القطاع غير الرسمي، بغاية تصميم برامج هامة، بما في ذلك دراسة التكاليف والمنافع الملموسة لحماية الملكية الفكرية بالنظر إلى خلق فرص العمل.
٣١-	مطالبة الويبو بإجراء دراساتٍ تظهر الأثر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لانتفاع الدول الأعضاء بنظام الملكية الفكرية.
٣٢-	يتعين على الويبو أن تتعمق أكثر في تحليلها لتبعات ومنافع توفّر ملك عام غزير ومفتوح.
٣٣-	متابعة تقييم برامج الويبو وأنشطتها للمساعدة التقنية للتأكد من حسن كفاءتها.
٣٤-	وضع المؤشرات والسمات لتقييم المساعدة التقنية.

الفئة هاء – المسائل المؤسسية ومن ضمنها الولاية والإدارة	
٣٥-	مطالبة الويبو بدعم البلدان الأفريقية، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية بذلك، لوضع الإطار القانوني والتنظيمي، بقدر ما هو مناسب، لتحويل ظاهرة هجرة الأدمغة إلى ظاهرة اكتساب الأدمغة.
٣٦-	مطالبة الويبو بتكثيف تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة كافة، وبالأخص منها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وسائر المنظمات الدولية المعنية، وعلى وجه الخصوص منظمة التجارة العالمية لتعزيز التعاون والتنسيق تحقيقاً للكفاءة القصوى في تنفيذ برامج التنمية.
٣٧-	جرد أنشطة الويبو التنموية: إعداد جرد كمي ونوعي لأنشطة الويبو التنموية الحالية بهدف صياغة مجموعة أساسية من السياسات والأهداف الطويلة الأجل في مجال أنشطة التعاون والتنمية.
٣٨-	اتخاذ الإجراءات التي تضمن مشاركة المجتمع المدني والمجموعات المدافعة عن المصالح العامة في أنشطة الويبو.
٣٩-	اعتماد معايير منظومة الأمم المتحدة في شأن قبول المنظمات غير الحكومية واعتمادها.

الفئة واو – مسائل أخرى	
٤٠-	انتهاج إنفاذ الملكية الفكرية في إطار الاهتمامات الاجتماعية الأوسع والانشغالات المعنية بالتنمية، بما يتفق مع *المادة ٧* من اتفاق تريبس.

المرفق باء

الفئة ألف – المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات	
١ -	تطوير قدرة المؤسسات الوطنية وتحسينها عبر زيادة تطوير بنيتها الأساسية ومرافقها الأخرى بهدف رفع كفاءة مؤسسات الملكية الفكرية الوطنية وضمان توازن عادل بين حماية الملكية الفكرية الحفاظ على الصالح العام. وتوسيع هذه المساعدة التقنية لتشمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالملكية الفكرية.
٢ -	تعزيز القدرة الوطنية على حماية أعمال الإبداع والابتكار والاختراع المحلّية، بغية تطوير البنية التحتية الوطنية في مجال التكنولوجيا والعلوم.
٣ -	تطبيق المبادئ التوجيهية للمساعدة التقنية تطبيقاً يضمن بعض الأمور ومنها: (أ) الشفافية؛ (ب) الاستفادة بشكل كبير من جوانب المرونة الموجودة في المعاهدات الدولية؛ (ج) إتاحة المساعدة التقنية المناسبة لكل طرف وعند الطلب.
٤ -	توفير المعلومات كافّةً عن كيفية تصميم برامج المساعدة التقنية وتسليمها وتمويلها ومدى كلفتها، وهوية المنتفعين بها وأسلوب تطبيقها فضلاً عن نتائج عمليات التقييم الخارجية والداخلية المستقلة ووضعها في متناول الجميع.
٥ -	اعتماد لجنة البرامج والميزانية برامج وخطط متماسكة تستغرق عدة سنين وتهدف للتعاون بين الويبو والبلدان النامية التي تسعى وراء تعزيز مكاتبها الوطنية للملكية الفكرية، لتحسِّن أداء دورها كعنصر فاعل في سياسة التنمية الوطنية. وتهتدي هذه البرامج بالمبادئ والأهداف المعروضة في الوثيقة WO/GA/31/11.
٦ -	توسيع نطاق برامج المساعدة التقنية ليشمل ما يرتبط بالانتفاع بقانون التنافس وسياسته، علاجاً لانتهاكات الملكية الفكرية والممارسات التي تقيّد التجارة من غير وجه حق وتحول دون نقل التكنولوجيا ونشرها.
٧ -	تقديم المساعدة التقنية المحايدة ذات طبيعة استشارية مبنية على الحاجات الفعلية والمعلن عنها. ولا ينبغي على المساعدة أن تفرّق بين المنتفعين بها أو بين القضايا اللازم علاجها، ولا أن تتحوّل إلى نظام مكافئة بسبب دعم بعض المواقف في مفاوضات الويبو.
٨ -	وضع القوانين واللوائح التنفيذية التي تتماشى وظروف كل بلد والمستوى الذي يدركه من التنمية، وتصميمها لتستجيب تماماً إلى احتياجات المجتمعات المحددة ومشكلاتها. فالمساعدة يجب أن تتلاءم مع احتياجات أصحاب المصالح على اختلافهم في البلدان النامية والأقل نمواً، ولا يقتصر الأمر على مكاتب الملكية الفكرية وأصحاب الحق.

٩ –	فصل وظائف أمانة الويبو التي تضع القواعد والمعايير عن وظائف المساعدة التقنية.
١٠–	ضمان تطبيق أنشطة المساعدة القانونية–التقنية والتقنية، المقدّمة إلى البلدان النامية والأقل نمواً، لأحكام اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) التي تراعي التنمية، ومنها على سبيل المثال *المواد ٧ و٨ و٣٠ و٣١ و٤٠*، فضلاً عن القرارات اللاحقة التي تدعم التنمية، مثل إعلان الدوحة عن اتفاق تريبس والصحة العامة.
١١–	تعميم البعد الإنمائي ليسود كل أنشطة الويبو في مجال المساعدة التقنية والموضوعية والنقاشات الدائرة، ومن ضمن ذلك أسلوب تعامل المنظمة مع مسائل "الإنفاذ".
١٢–	بناء المساعدة التقنية على الطلب لتستجيب إلى احتياجات البلدان النامية والأقل نمواً وأهدافها السياسية العامة، وعدم الاكتفاء بمراعاة مصالح أصحاب الحق فقط، بل أخذ أصحاب المصالح المشروعة في الحسبان أيضاً.
١٣–	توجيه المساعدة التقنية نحو حسن تطبيق الأنظمة الوطنية لالتزاماتها الدولية بنهج إداري قادر على الاستمرار، والحرص على عدم استنزاف الموارد الوطنية الشحيحة التي يمكن توظيفها باستثمار أنجع في مجالات أخرى.
١٤–	حفاظ التعاون التقني على الكلفة الاجتماعية للملكية الفكرية في حدودها الدنيا.
١٥–	ضمان تقديم الويبو المساعدة القانونية لصياغة قوانين الملكية الفكرية الوطنية بصورة تتماشى مع مستوى التنمية في كل بلد وتستجيب تماماً لاحتياجات المجتمعات المحددة ومشكلاتها.
١٦–	تعزيز مناهج نموذجية لتطبيق الأحكام المعنية بالممارسات الاحتكارية في اتفاق تريبس.

الفئة باء – وضع القواعد والمعايير وجوانب المرونة والسياسة العامة والملك العام	
١٧–	توجيه الطلب إلى الويبو لتحرّي جوانب المرونة في اتفاق تريبس وقرارات قمة الدوحة بهدف نصح البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً عن كيفية الحصول على الأدوية والأغذية الضرورية، ولتطوير آلية تسهل لها النفاذ إلى المعرفة والتكنولوجيا.
١٨–	توجيه الطلب إلى الويبو لتعتمد صكاً ملزماً دولياً لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في أقرب أجل ممكن.
١٩–	تطوير آلية تسهل نفاذ البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً إلى المعرفة والتكنولوجيا.
٢٠–	صياغة إجراءات واعتمادها لتحسين مشاركة المجتمع المدني وسائر أصحاب المصالح في أنشطة الويبو المتصلة بنطاق عملهم ومصالحهم.
٢١–	أفضل الممارسات للنمو الاقتصادي: تجميع "أفضل ممارسات" الدول الأعضاء وتعميمها. وتتمثل أفضل الممارسات في التشجيع على تطوير الصناعات الإبداعية، واجتذاب الاستثمار الأجنبي وتقنياته القائمة في جزء منها على الأقل على الدراسات الاستقصائية الوطنية الأولية من أجل التنمية الاقتصادية، وهي متناولة باستفاضة تحت الفئة دال.
٢٢–	زيادة فهم الآثار السلبية المترتبة عن التقليد والقرصنة على التنمية الاقتصادية: العمل عبر لجنة الويبو الاستشارية المعنية بالإنفاذ على تحليل العلاقة ما بين تفاقم عمليات التقليد وقرصنة الملكية الفكرية، وبين نقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
٢٣–	صياغة المقترحات والنماذج لحماية محتويات الملك العام وتحديدها وإتاحة النفاذ إليها.
٢٤–	إنشاء حيّز دائم داخل الويبو يتناول بالتحليل والنقاش الحوافز التي تشجع النشاط الإبداعي والابتكار ونقل التكنولوجيا بحيث يأتي مكملا لنظام الملكية الفكرية وأيضا لأشكال الاستغلال الجديدة داخل النظام ذاته. ويتحقق هذا عبر إحدى الآليتين التاليتين: "١" منتدًى إلكتروني تديره الويبو يتيح تبادل المعلومات والآراء. وقد يطرح لفترة محدودة (سنة واحدة مثلاً) يصار إثرها إلى تلخيص المقترحات والنقاشات في وثيقة. وإن حظيت الوثيقة بقدر كاف من الاهتمام، فسندرس إمكانية المتابعة وطريقة العمل. ويمكن تنظيم النقاشات الدائرة في إطار المنتدى بناء على الأقسام التالية: الأدوات المتاحة ضمن نظام الملكية الفكرية (مثل نماذج المنفعة، وأنظمة التراخيص المجانية والمفتوحة، وحقوق الإبداع التوفيقية)، والأدوات المكمّلة لنظام الملكية الفكرية (مثل الإعانات، ومعاهدة بشأن النفاذ إلى المعرفة، ومعاهدة بشأن البحث والتطوير في مجال الطب). "٢" إدراج هذه المسألة كبند دائم في جداول أعمال لجان الويبو.
٢٥–	اعتماد مبادئ توجيهية تراعي مسألة التنمية في أنشطة وضع القواعد والمعايير.
٢٦–	طرح نقاش حول جدوى الضوابط الجديدة الموسعة أو المعدلة ومدى تقبلها قبل المباشرة بأي نشاط لوضع القواعد والمعايير، وخاصة عن طريق تنظيم جلسات مفتوحة.

٢٧-	ينبغي أن تتبع الويبو نهجاً أكثر توازناً وشمولاً عند وضع القواعد والمعايير والتفاوض بشأنها، بالتركيز على أهمية وضع القواعد والمعايير التي تسترشد وتفي تماماً بالأهداف الإنمائية واهتمامات البلدان النامية والبلدان الأقل نموا والمجتمع الدولي.
٢٨-	التحقق من تمشي أنشطة وضع القواعد والمعايير تماماً مع الصكوك الدولية الأخرى التي تعكس هذه الأهداف الإنمائية وتطورها وأنها تدعم تلك الصكوك كليا وخاصة الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
٢٩-	إدراج أحكام بشأن المسائل التالية على وجه التحديد في المعاهدات والقواعد والمعايير: (أ) الأهداف والمبادئ؛ (ب) والمحافظة على التطبيق الوطني لقواعد الملكية الفكرية (ج) ومكافحة الممارسات المضادة للمنافسة والاستغلال التعسفي للحقوق الاحتكارية؛ (د) والنهوض بنقل التكنولوجيا؛ (ه) ومهل زمنية أطول من أجل الوفاء بالالتزامات؛ (و) وهوامش المرونة "وحيز السياسة العامة" من أجل مواصلة السياسات العامة؛ (ز) والاستثناءات والتقييدات.
٣٠-	تضمين جميع المعاهدات والمعايير، أحكاما نافذة وأساسية خاصة وتفاضلية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.
٣١-	وضمان تزويد أنشطة وضع القواعد والمعايير البلدان النامية بحيز السياسة العامة المتناسب واحتياجاتها ومتطلباتها الإنمائية.
٣٢-	أن تساعد أنشطة وضع القواعد والمعايير على الحفاظ على ملك عام متين وتحديده لدى كافة الدول الأعضاء في الويبو.
٣٣-	فحص أنظمة رعاية الإبداع والابتكار ونقل التكنولوجيا من غير أنظمة الملكية الفكرية و/أو الأنظمة غير الإقصائية (على سبيل المثال تطوير البرامج الحاسوبية المجانية ونماذج حقوق الإبداع التوفيقية).
٣٤-	تشخيص موضوعات ومجالات جديدة لوضع القواعد والمعايير على أساس مبادئ توجيهية محددة بوضوح وعلى أساس تقييم أثرها على التنمية.
٣٥-	إبرام معاهدة بشأن النفاذ إلى المعرفة والتكنولوجيا.
٣٦-	وضع إطار دولي للتعامل مع قضايا القانون الموضوعي التي تتعلق بممارسات الترخيص الاحتكارية، وأولها تلك التي تضر بعملية نقل التكنولوجيا ونشرها وتقيّد التجارة.
٣٧-	الاحتفاظ في كل المفاوضات بالمبادئ التنموية الاتجاه والمرونة الواردة في الاتفاقات الموجودة حاليا، مثل اتفاق تريبس، والترويج لها.
٣٨-	تعزيز النماذج القائمة على مشاريع التعاون المفتوحة لتطوير السلع العامة، وخير مثال على ذلك مشروع المجين البشري وبرمجيات المصدر المفتوح.
٣٩-	رسم الأهداف والقضايا اللازم تناولها عند اقتراح إنشاء معاهدة أو وضع معيار بناءً على آراء أصحاب المصالح جميعاً، مع التشديد بصورة خاصة على مشاركة المجموعات المدافعة عن الصالح العام.

الفئة جيم – نقل التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والحصول على المعرفة	
٤٠-	وضع المعايير والمناهج لانتقاء التكنولوجيات الأساسية، ورصد نقل وتعميم هذه التكنولوجيات وتيسيره بكلفة متاحة وفي متناول جميع البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.
٤١-	المساهمة إسهاماً فاعلاً في اعتماد الأمم على ذاتها، بما في ذلك تخفيف صرامة قوانين البراءات في مجال التكنولوجيا عبر تيسير النفاذ إلى المعلومات المحمية بموجب براءات لدى الدول الأجنبية والتي تتعلق بالتكنولوجيا والموارد التقنية.
٤٢-	تأسيس هيئة جديدة لصياغة سياسات واستراتيجيات نقل التكنولوجيا كافة، وتنسيقها وتقييمها.
٤٣-	إعداد قائمة بالتكنولوجيات الأساسية والدرايات العملية والعمليات والمناهج اللازمة لتلبية أهم الاحتياجات التنموية لدى البلدان الأفريقية، واستمرار العمل بها بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، لحماية بيئة الإنسان والحيوان والنبات وحياتهم وصحتهم ولتعزيز التعليم وتحسين الأمن الغذائي.
٤٤-	المضي قدما بأي مبادرة تنوي تيسير تطبيق الأحكام المتصلة بالتكنولوجيا في الاتفاقات متعددة الأطراف بشأن البيئة، لضمان مشاركة البلدان التي تصدر عنها الموارد البيولوجية والتقليدية والبيئية الأخرى في عملية البحث والتطوير.
٤٥-	اعتماد المبادئ التوجيهية الداعمة للتنمية في مجال نقل التكنولوجيا.
٤٦-	اتخاذ إجراءات محددة التي تضمن نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

٤٧-	تضمين معاهدات الملكية الفكرية ومعاييرها الأحكام المتعلقة بالسلوك المناهض للتنافس وسوء استغلال الحقوق الاحتكارية من جانب أصحاب الحقوق.
٤٨-	استنباط آلية يمكن من خلالها أن تطلب البلدان المتأثرة بممارسات الاحتكار من سلطات البلدان المتقدمة اتخاذ إجراءات الإنفاذ ضد الشركات التي تقع مكاتبها أو يقع مقرّها العام ضمن نطاق سلطتها القضائية.
٤٩-	فرض رسم معيّن على طلبات البراءات التي تقدم بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات، يرصد ريعه لتعزيز أنشطة البحث والتطوير في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.
٥٠-	تأسيس لجنة دائمة لدى الويبو تعنى بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، وبرنامجٍ مكرّسٍ لهاتين المسألتين، ومن ضمنها السياسات التنافسية المرتبطة بها.
٥١-	اعتماد التزامات كتلك الواردة في المادة ٦٦-٢ من اتفاق تريبس، وتوسيع نطاقها لفائدة البلدان النامية كافةً.
٥٢-	وإنشاء قناة وسيطة لتقليل مشكلة المعلومات اللاتماثلية في المعاملات التجارية الخاصة بين بائعي التكنولوجيا ومشتريها، ومعرفة البرامج الناجحة لحيازة التكنولوجيا التي باشرتها الحكومات الوطنية ودون الوطنية في السابق.
٥٣-	التفاوض بشأن إبرام اتفاق متعدد الأطراف يضع بموجبه الموقعون عليه نتائج الأبحاث الممولة بصورة كبيرة من القطاع العام ضمن الأملاك العامة أو يجدون وسائل أخرى لتقاسم النتائج بتكلفة متواضعة. والفكرة من ذلك هي وضع آلية كفيلة بزيادة التدفق الدولي للمعلومات التقنية إلى البلدان النامية خاصة من خلال توسيع نطاق الأملاك العامة المتعلقة بالمعلومات العلمية والتكنولوجية، والحفاظ بصورة خاصة على الطابع العام للمعلومات التي تطور وتموّل علانية دون فرض قيود مفرطة على الحقوق الخاصة المتعلقة بالتكنولوجيات التجارية.

الفئة دال – عمليات التقدير والتقييم ودراسات الأثر	
٥٤-	إجراء تقييم مستقل بشأن الأثر التنموي في أنشطة المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا ووضع القواعد والمعايير على البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.
٥٥-	دراسات استقصائية وطنية أساسية من أجل التنمية الاقتصادية: تقديم المساعدة عبر أمانة الويبو للدول الأعضاء التي تطلبها لإجراء دراسات استقصائية وطنية اقتصادية أساسية، ووضع نتائجها في متناول الدول الأعضاء الأخرى.
٥٦-	تقدير مساهمة الصناعات الابتكارية الإبداعية الوطنية: توسيع دليل الويبو الناجح عن المساهمة الاقتصادية لقطاعات الأعمال المعتمدة على حق المؤلف ليضمّ الصناعات الإبداعية القائمة على البراءات.
٥٧-	إجراء دراسات استقصائية اقتصادية عالمية للقطاعات المبدعة والمبتكرة: استكشاف جدوى إجراء الويبو لدراساتها الاستقصائية الاقتصادية الخاصة بها دوريّاً لدعم القطاعات المبدعة والمبتكرة بالمعلومات المفيدة.
٥٨-	جمع المعلومات عن عمليات قرصنة حقوق الملكية الفكرية وتقليدها على الصعيد العالمي: وعلى أمانة الويبو أن تساعد في جمع المعلومات عن نسب عمليات القرصنة والتقليد في العالم بهدف إتاحتها بشكل واسع.
٥٩-	إجراء دراسة لتقييم المستويات المناسبة للملكية الفكرية، لتحديد الروابط بينها وبين التنمية. ويمكن على سبيل المثال تفحص عدد محدود من البلدان ولكن كافي التمثيل، والمشاركة على أساس طوعي، لتحرّي مجالات محددة من الملكية الفكرية مثل البراءات والاستثناءات والقيود وقدرة المؤسسات على إدارة نظام الملكية الفكرية، بما في ذلك من كلفة على الحكومة وعلى الأفراد (الكلفة في الناتج المحلي الإجمالي).
٦٠-	تأسيس مكتب مستقل للتقييم والبحث (مكتب الويبو للتقييم والبحث،)، عبر عملية يوجهها الأعضاء، يضطلع بمسؤوليات عدة ومنها تقييم برامج الويبو وأنشطتها كافة وتقييم الأثر الإنمائي للأنشطة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير وتقديم المساعدة التقنية.
٦١-	إجراء تقييم مستقل يستند إلى الأدلة بشأن الأثر التنموي في أنشطة وضع القواعد والمعايير التي يمكن لمكتب الويبو للتقييم والبحث المقترح أن يعنى بها.
٦٢-	تجميع الأدلة التجريبية وإجراء تحليل لجدوى التكاليف الذي يراعي على سبيل المثال، البدائل ضمن نظام الملكية الفكرية وخارجه. ويشكل هذا المجهود أساس أنشطة وضع القواعد والمعايير التي تدرك الأهداف المرجوة بقدر أقل من احتكار المعارف.
٦٣-	إنشاء آلية ترعاها الدول الأعضاء لتقييم أثر المعاهدات المعتمدة وكلفتها الفعليين تقييماً موضوعياً ومستمراً، وخاصة لصالح البلدان النامية.

الفئة هاء – المسائل المؤسسية ومن ضمنها الولاية والإدارة	
٦٤-	إحياء اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية.
٦٥-	مكتب الويبو للشراكة: تأسيس مكتب يرعى شؤون الشراكة ضمن المكتب الدولي للويبو، ويعمل به موظفو الويبو المكلفون بتقييم طلبات المساعدة التي تقدمها الدول الأعضاء فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والتنمية ويجدّون في البحث عن الشركاء لتمويل هذا النوع من المشاريع وتنفيذها.
٦٦-	تعديل اتفاقية إنشاء الويبو لتتماشى مع ولايتها بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة.
٦٧-	إبقاء مهمة لجنة الويبو الاستشارية المعنية بالإنفاذ ضمن حدود منتدًى لتبادل المعلومات حول الخبرات الوطنية، مع استبعاد أنشطة وضع القواعد والمعايير. ويعالج جدول أعمالها أيضاً أفضل السبل لتطبيق كافة الأحكام المتعلقة باتفاق تريبس ومن ضمنها تلك التي تنص على استثناءات وقيود تطال الحقوق الممنوحة.
٦٨-	تعزيز طبيعة الويبو كمنظمة يوجهها أعضاؤها وتنتمي إلى منظومة الأمم المتحدة. وهذا يتضمن من المبادئ وجوب عقد الاجتماعات رسمية كانت أو غير رسمية أو المشاورات التي تعقد بين الأعضاء أو التي ينظمها المكتب الدولي بناء على طلب الدول الأعضاء في جنيف ، وتسيير مجرياتها بانفتاحٍ وشفافية تسمح بإشراك كافة الدول الأعضاء المهتمة.

الفئة واو – مسائل أخرى	
٦٩-	إنشاء فرقة عمل تعنى بجدول أعمال التنمية لتعميق النقاش حول مسائل جدول أعمال التنمية وبرنامج عمل الويبو التي لم يتخذ بشأنها أي قرار خلال الجمعية العامة في ٢٠٠٦.
٧٠-	اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تحديد عضوية ووظائف اللجنة الاستشارية المعنية بالسياسات واللجنة الاستشارية المعنية بقطاع الأعمال من قبل الدول الأعضاء.
٧١-	اعتماد إعلانٍ رفيع المستوى حول الملكية الفكرية والتنمية.

٦٧- وأعرب وفد قيرغيزستان عن إعجابه للتمكن من إنجاز أعجوبة القرار القائم على تسوية مقبولة للجميع تعطي نفسا جديدا يسمح بتحديد مقومات جدول أعمال التنمية وتعزيز تفاصيله. وصرّح قائلا إن سر النجاح وانتصار العقل والحكمة، كما قال المدير العام، الدكتور كامل إدريس، بكل اقتدار، يكمن في "الشمول". وأثنى الوفد أيضا على جميع الوفود التي أبدت استعدادها لتفهم قلق الآخرين وأثبتت حسن النية والالتزام والتعاون. وخصَّ بالشكر الوفود التي وقفت جنبا إلى جنب مع وفد قيرغيزستان لتدافع عن الحصافة ورجاحة العقل وتجنب المطالب المتطرفة وغير المقبولة. ورأى الوفد أن جدول أعمال التنمية يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة إلى جميع البلدان على اختلاف درجة نموها الاجتماعي والاقتصادي. وأعلن اقتناعه بأن خير سبيل للعمل على هذا الموضوع هو اتباع منهج تدريجي والسعي نحو الحلول الوسط والتزام الاتساق في كل ما ينبغي إنجازه. ودعا الوفد من جديد إلى أن يتحلى هذا المسار بصفة الشمول ويستند إلى الإرادة الحرة من غير أن يفرض أي شيء لا يقبله الجميع أو لا تقبله الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء. وقال إن اعتماد الجمعية العامة للقرار بالإجماع دليل على أن الدول الأعضاء قد وضعت مقومات جديدة لعملها المشترك في المستقبل. وأكدَّ الوفد مشاركته النشيطة والبناءة في العمل المنجز في دورتي اللجنة المؤقتة بصفته نائبا لرئيس اللجنة. وأثنى على سعادة السفير غاوتو جهوده الجبارة من أجل جمع الاقتراحات العديدة وترتيبها لتبلغ ١١١ اقتراحا بالتحديد ورد جميعها من الدول الأعضاء. ورأى الوفد أيضا أن مقاربة الرئيس في ترتيب كل تلك الاقتراحات بفرزها إلى فئات كان بمثابة خطوة جريئة لطرح تلك المسألة على المستوى العام الأعلى. وقال الوفد إن عمل اللجنة المؤقتة كان أشبه باستخراج الذهب من مناجمه، حيث يقتضي كل ٢,٥ غرام من الذهب القيرغيزي تصفية مليون غرام من الذهب الخام. وأشار إلى أن فعالية عمل اللجنة كانت عالية للغاية وأعرب عن رضاه بأن القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة تضمن عددا من العناصر

المهمة، أي الإقرار بأهمية الموضوع وضرورة مواصلة العمل على أساس منهج يقوم على مرحلتين اثنتين. وأفاد بأن اللجنة ستقف على ٤٠ اقتراحا في دورتها الأولى لتتناول ما يتبقى من المجموع في دورتها الثانية والخلوص بتوصيات محددة ترفع إلى الجمعية العامة للويبو في سنة ٢٠٠٧. وصرَّح الوفد قائلا إنه أصدق أصدقاء التنمية وأكثرهم التزاما لأن تلك الظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط بمفهوم الحياة بأواصر لا يمكن فكها. وشرح كلمته قائلا أن لا حياة بدون تنمية. ومضى يقول إن من المستحيل مجالسة من لا يناصر الحياة وذكّر الوفد بكلمة الدكتور إدريس السحرية، أي "الشمول" وعبارة "الربح للجميع" ثم دعا الدول الأعضاء إلى النظر في نسق جديد لعملها على جدول أعمال التنمية ليشمل الجميع ممن يشاطر المقاربة القائمة على الحصافة والتدرج والإرادة الحرة والاتساق. وحثّ على إنشاء جمعية من أبطال التنمية الحصفاء لتضم كل من يرغب في أن يصبح من الآباء المؤسسين للجمعية حيث يستطيعون العمل على نحو يعود بالفائدة على الجميع.

البند ٩ من جدول الأعمال الموحد:

حماية الأداء السمعي البصري

٦٨- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/33/3.

٦٩- وأيّد وفد السلفادور إدراج بند بشأن حماية الأداء السمعي البصري ضمن جدول أعمال دورة ٢٠٠٧ للجمعية العامة. وقال إن المؤتمر الدبلوماسي المعني بحماية الأداء السمعي البصري الذي انعقد في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ كان يرمي إلى منح الحماية لمجموعة من أصحاب الحقوق الذين لا يتمتعون بالحماية بموجب اتفاقية روما لحماية فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة (اتفاقية روما لسنة ١٩٦١). وقال إنه ملتزم بذلك الهدف، متوقعا أن يفضي فتح باب المفاوضات حول تلك المسألة إلى نتائج إيجابية.

٧٠- وشدّد وفد المكسيك على أن حماية الأداء السمعي البصري مسألة تكتسي أهمية قصوى. وأعرب عن تأييده للإبقاء على المسألة في جدول أعمال الجمعية العامة للويبو. وقال إنه يعلق أهمية خاصة على اقتراح مواصلة المناقشات حول المسألة بتنظيم من الأمانة.

٧١- وقال وفد الهند إنه يؤيد الاحتفاظ بمسألة حماية الأداء السمعي البصري في جدول أعمال الجمعية العامة للويبو في دورة سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧. وأعلن أن الهند تتطوّع بتنظيم ندوة إقليمية حول الموضوع واقترح على الأمانة تحديد موعد لها بالتشاور مع حكومة الهند.

٧٢- وأحاطت الجمعية العامة للويبو علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/33/3، وقررت الاحتفاظ بمسألة حماية الأداء السمعي البصري في جدول أعمال دورتها في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧.

البند ١٠ من جدول الأعمال الموحد:

حماية حقوق هيئات الإذاعة

٧٣- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/33/4.

٧٤- وتحدث وفد الجماعة الأوروبية باسم الدول الأعضاء فيها والدولتين المنضمتين إليها وهما بلغاريا ورومانيا. وأعرب عن تقديره للحوار المفتوح والشامل بشأن وضع نظام مجدّد للحماية الدولية الممنوحة لهيئات الإذاعة، ولا سيما خلال الدورة الخامسة عشرة للجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وقال إنه ملتزم بذلك العمل الذي مكّن من إرساء كل الأسس الضرورية. ودعا إلى عدم إغفال ما تحقق بل مواصلته. وقال إنه يؤيد كليا التوصية التي قدّمتها اللجنة في تلك الدورة الخامسة عشرة ويؤيّد عقد المؤتمر الدبلوماسي في الموعد المقترح.

٧٥- وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن عمل اللجنة الدائمة قد وضع الأرضية اللازمة للجمعية العامة كي تتخذ قرارها. ورأى أن الموعد المقترح ليس مناسبا ولا يأتي في أوانه. وقال إن النص المقترح والذي سيصبح اقتراحا أساسيا لا يتسم بالثبات الكافي كي يستعمل في مؤتمر دبلوماسي يكلل بالنجاح. وتحدث عن المشكلات التي لا تزال مطروحة بالنسبة إلى نطاق تطبيق المعاهدة والتقييدات والاستثناءات المسموح بها والحماية من التحايل على تدابير الحماية التكنولوجية. ولاحظ تعدّد أوجه الاختلاف في الآراء حول تلك المسائل وتعدد النصوص والخيارات البديلة. وأعرب الوفد أيضا، مثلما فعلت العديد من الوفود من قبله في اجتماعات اللجنة الدائمة، عن تخوفه من فشل المؤتمر الدبلوماسي بسبب تلك الاعتبارات. ورأى أن الأمر يقتضي عقد مزيد من اجتماعات الخبراء بغية الحصول على توافق للآراء أوسع نطاقا قبل الانتقال إلى الخطوة المقبلة. وأوضح الوفد أنه لن يسعى خلال تلك الاجتماعات في حال عقدها إلى توسيع نطاق المعاهدة كي تشمل البث عبر الإنترنت، بل ينبغي أن تناقش المسألة على مسار منفصل. واعتبر أن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة استبقت الأمور عندما أوصت بعقد المؤتمر الدبلوماسي علما بأن الآراء لم تتفق بشأن بعض القضايا المهمة.

٧٦- وقال وفد اليابان إن المعاهدة ستكتسي أهمية بالغة في التفاعل مع التكنولوجيا الرقمية وتقنية الشبكات. وأعرب عن تأييده لأهداف المعاهدة والتي كانت موضع نقاش مكثف في سنة ١٩٩٨. ورأى أن الوقت قد حان للتوصل إلى نتيجة نهائية. وقال إن دورة ٢٠٠٦ للجمعية العامة دعت إلى عقد اجتماعين اثنين وقد اجتمعت اللجنة ثلاث مرات مما أفضى إلى التوصية المطروحة الآن على الجمعية. ودعا إلى السير قدما في ذلك دون تأخير، معربا عن تأييده للاقتراح الوارد في الوثيقة. وقال إن تفاصيل المسائل الموضوعية يمكن توضيحها من خلال المناقشات في المؤتمر الدبلوماسي. وقال إن على الجمعية العامة أولا وقبل كل شيء البت في عقد مؤتمر دبلوماسي لحماية حقوق هيئات الإذاعة بغية تعزيز حمايتها الدولية.

٧٧- وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق ورحّب بالتوصية التي قدمت في آخر دورة للجنة الدائمة والرامية إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بغية تحديث حقوق هيئات الإذاعة. وقال إن ذلك حدث تاريخي يأتي بعد ثماني سنوات من المناقشات. وعبر الوفد عن أمله في أن يفضي نجاح تلك العملية إلى التوصل إلى مزيد من التوافق في الآراء بشأن أهم القضايا حتى يكلل المؤتمر الدبلوماسي بالنجاح. ورأى الوفد ضرورة بذل مزيد من العمل على مشروع الاقتراح الأساسي للإعداد المناسب للمؤتمر وأمل على ضوء ذلك، بأن تفضي أعمال اللجنة التحضيرية وعلى وجه

الخصوص الاجتماعات الإضافية التي ستنظم بموازاة اجتماعات اللجنة المذكورة إلى وضع جدول أعمال يتميز بمستوى من النضج المرجو. وذكر الوفد أن الدول الأعضاء في مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق متفقة على أن النقاشات الثرية والطويلة التي دارت تحت مظلة اللجنة الدائمة قد أظهرت الحاجة إلى إبرام معاهدة جديدة لاستكمال حقوق هيئات الإذاعة وخاصة في المجالات الرئيسية. وفي الختام، دعا الوفد باسم المجموعة الدول الأعضاء باتباع منهج عملي وبناء يتسم بالإيجابية ليختتم المؤتمر أعماله بنجاح.

٧٨- وقال وفد نيكاراغوا إنه يؤيّد عقد مؤتمر دبلوماسي في سنة ٢٠٠٧ إن أمكن.

٧٩- وقال وفد المكسيك إنه يؤيّد بشدة توصية اللجنة. وأضاف قائلا إن اللجنة قد أنجزت عملها بجدّ وأخذت كل الآراء بعين الاعتبار. وأعرب عن تأييده لدعوة الجمعية العامة إلى اتخاذ قرار بعقد المؤتمر الدبلوماسي كما هو مقترح.

٨٠- وقال وفد السلفادور إنه يؤيّد الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال الدورة الأخيرة للجنة الدائمة والتوصية الموجهة إلى الجمعية العامة بعقد المؤتمر الدبلوماسي. وقال إن العمل مستمر منذ عدة سنوات وإن القضايا المتبقية يمكن حلها خلال المؤتمر الدبلوماسي.

٨١- وشدّد وفد باكستان على أهمية عقد مؤتمر دبلوماسي يكلل بالنجاح. ورأى أن الأمر يحتاج إلى مزيد من العمل بغية تقريب الآراء المتباعدة. واقترح تمديد الاجتماع المقرر عقده في يناير ٢٠٠٧ أو عقد اجتماع آخر بين يناير/كانون الثاني ويوليه/تموز ٢٠٠٧.

٨٢- وأشار وفد الهند إلى المناقشات المكثفة والمفصلة التي دارت حول المعاهدة خلال الدورات الثلاث للجنة الدائمة. وأعرب عن ارتياحه إزاء حصر نطاق تطبيق المعاهدة ليقتصر على حماية حقوق هيئات الإذاعة بمعناها التقليدي. وقال إن هناك قضايا أخرى تظل غير محسومة. وأشار إلى بعض التباينات والتناقضات الواردة في الاقتراح الأساسي. ورأى أن من الضروري إجراء مزيد من المداولات في اللجنة الدائمة بغية التخلص من ذلك ولضمان نجاح المؤتمر الدبلوماسي. واعتبر الوفد أن الاجتماع لمدة يومين لن يكفي وطالب ببعض التوضيحات حول طبيعة الاجتماع ونطاقه، ولا سيما حول الطريقة التي من خلالها سوف تنقل نتائج ذلك الاجتماع المحتملة إلى المؤتمر الدبلوماسي.

٨٣- وقال وفد النرويج إن من الضروري أن يكون الهدف من تحديث النظام الدولي لتلك الحقوق هو تزويد أصحاب الحقوق المجاورة بالحماية فيما يتعلق بالتكنولوجيا الجديدة بالنوع وبالمستوى المماثل قدر الإمكان لتلك الممنوحة لحق المؤلف. وأضاف قائلا لا بد من معاملة مختلف مجموعات أصحاب الحقوق المجاورة معاملة متساوية. وقال إنه يؤيّد عقد مؤتمر دبلوماسي في يوليه/تموز ٢٠٠٧. وأشار إلى أن العمل على تحديث حقوق هيئات الإذاعة مستمر منذ أكثر من ثماني سنوات، وأن هناك الآن نص مناسب لتقديمه كاقتراح أساسي، وأن تقرير آخر دورة للجنة الدائمة سوف يعكس وجهات نظر الوفود. ورأى إذا أن المشروع الآن جاهز لإتمامه إذ لم يعد من الممكن إحراز أي تقدم في الجوهر بتأجيل البت في المفاوضات النهائية.

٨٤- وأشار وفد أوروغواي إلى أن نص الاقتراح الأساسي لم يحظ بتوافق الآراء في دورة اللجنة الدائمة الأخيرة. وقال إن الاقتراح يحتوي على قضايا تحتاج إلى مزيد من الدراسة كما يحتوي على تناقضات لا تناقش خلال المؤتمر الدبلوماسي وإنما في إطار اجتماعات الخبراء. ورأى أن الأساس غير كاف بعد لعقد مؤتمر دبلوماسي.

٨٥- وقال وفد منغوليا إنه يؤيّد أهداف المعاهدة بشأن حماية حقوق هيئات الإذاعة وإنه يؤيّد عقد المؤتمر الدبلوماسي.

٨٦- وقال وفد شيلي إن عقد مؤتمر دبلوماسي بالاستناد إلى الاقتراح الأساسي أمر سابق لأوانه. وقال إن الولاية التي أسندتها الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٥ بغية الإسراع في العمل لا تكفي لعقد مؤتمر دبلوماسي، لأن الآراء لا تتوافق حول الاقتراح الأساسي. وقال إنه، مثله مثل وفد الهند، يتساءل حول الجوانب الإجرائية للاجتماع الخاص المقترح، ويدعو إلى إعداد دراسات لتقييم وقع الحماية المقترحة على التنمية. وقال إن السعي للتوفيق أكثر بين وجهات النظر المتباينة سيقتضي من اللجنة الدائمة عقد مزيد من الاجتماعات بغية تناول حقوق هيئات الإذاعة بل وأيضا تغطية موضوعات أخرى مثل التقييدات والاستثناءات الدنيا. وقال إنه يوافق وفد الولايات المتحدة الأمريكية على عدم إدخال موضوع البث عبر الإنترنت من جديد في النقاش. وقال إنه لا يؤيّد عقد مؤتمر دبلوماسي في الوقت الراهن رغم التقدم المحرز في اللجنة الدائمة بشأن نطاق المعاهدة.

٨٧- وأشاد وفد كندا بعمل اللجنة الدائمة في مجال تحديث حقوق هيئات الإذاعة. وقال إنه يرى بأن عقد مؤتمر دبلوماسي في الوقت الراهن سابق لأوانه بالنظر إلى تعدد القضايا والنصوص البديلة في الاقتراح الأساسي.

٨٨- وقال وفد قيرغيزستان إنه يؤيد عقد مؤتمر دبلوماسي معني بحقوق هيئات الإذاعة وهيئات البث الكبلي بالمعنى التقليدي، والتحضير له في اجتماع خاص بموازاة مع اجتماع اللجنة التحضيرية.

٨٩- وذكّر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بأن حقوق هيئات الإذاعة تكتسي أهمية كبرى إلا أن المعاهدة سيكون لها وقع متفاوت حسب اختلاف البلدان. وذكّر أيضا بأن اللجنة الدائمة وافقت في دورتها الأخيرة ومن أجل المحافظة على العمل المنجز، على التوصية بعقد اجتماع خاص في يومين لتقييم أوجه الاختلاف بغية التوصل إلى أساس مشترك لإتمام المعاهدة. ورأى أن الجوانب الإجرائية تحتاج إلى توضيح. وعلّق أهمية كبرى على توافق الآراء والشمول والشفافية في الجوانب الموضوعية والإجرائية أيضا. وشدّد على ضرورة مراعاة وجهات نظر جميع الدول الأعضاء وانشغالاتها بشفافية خلال الأعمال التحضيرية. وأكّد من جديد على موقفه بأن المعاهدة ينبغي أن تقوم على منهج قائم على الإشارات ومن استبعاد أية إحالات في الاقتراح الأساسي إلى البث عبر الإنترنت والبث المتزامن.

٩٠- وشدّد وفد أوكرانيا على أهمية تحسين حماية حقوق هيئات الإذاعة على الصعيد الدولي. وقال إن هيئات الإذاعة في بلده تتمتع بالحماية في إطار الحقوق المجاورة. وأيّد الاقتراح الداعي إلى مزيد من العمل على الاقتراح الأساسي وأيّد عقد مؤتمر دبلوماسي في ٢٠٠٧ لأن أي تأخير آخر سيؤدي إلى تباعد المواقف عوضا عن تقاربها. وأيّد الاقتراح الرامي إلى مناقشة هيئات البث عبر الإنترنت على مسار منفصل في اجتماعات مقبلة للجنة الدائمة.

٩١- وأشار وفد أذربيجان إلى أن حماية حقوق هيئات الإذاعة مسألة صعبة وحساسة. وأيّد عقد المؤتمر الدبلوماسي في ٢٠٠٧ لأن أي تأخير من شأنه أن يؤدي إلى ظهور مشكلات جديدة.

٩٢- وارتأى وفد إندونيسيا أن تنظر الجمعية العامة بحكمة في التوصية الرامية إلى عقد مؤتمر دبلوماسي. وقال إنه ليست لديه أية اعتراضات على الموعد المقترح لعقد المؤتمر الدبلوماسي، ولكن لديه بعض التعليقات على جوانب موضوعية وإجرائية. وقال إنه يتطلع إلى معاهدة تقتصر على منع قرصنة الإشارات دون المساس بمصالح سائر أصحاب الحقوق ولا بالمصالح في المصنفات التي آلت

إلى الملك العام. واعتبر أن المعاهدة ينبغي أن تقتصر على حماية حقوق هيئات البث الإذاعي والبث الكبلي التقليدية. وقال إن تلك مسائل أساسية لا بدّ من حلها قبل الانتقال إلى المؤتمر الدبلوماسي، كما أنه من الضروري تنقية الاقتراح الأساسي من كل العيوب. ولاحظ الوفد أن ليست هناك أية أدلة تؤكد أن الحماية الإضافية المتضمنة في مشروع الاقتراح الأساسي ضرورية أو مرغوبة من منظور البلدان النامية. وقال إن المعاهدة ينبغي ألا تمسّ من حرية النفاذ إلى المعلومات. وانتقل في حديثه إلى الجوانب الإجرائية فلاحظ أن اللجنة الدائمة سارعت إلى التوصية بعقد مؤتمر دبلوماسي رغم انشغالات العديد من الوفود ورغم غياب أية ولاية واضحة. ورأى أن على الجمعية العامة أن تنظر بجدية في تلك المسائل. واقترح تأجيل المؤتمر الدبلوماسي إلى ٢٠٠٨. وقال إن اللجنة الدائمة قد تدعى إلى حل المسائل العالقة في سنة ٢٠٠٧ وأن تعد تقارير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورة ٢٠٠٧.

٩٣- وأعرب وفد الصين عن تقديره لجهود اللجنة الدائمة وأيّدها في مواصلة عملها. وأشار إلى أهمية هذه المسالة فرأى أن من الضروري مناقشتها بتفصيل في مؤتمر دبلوماسي. وقال إنه يؤيّد عقد مؤتمر دبلوماسي على أساس توافق الآراء الذي توصلت إليه جميع الوفود في الدورة الخامسة عشرة للجنة الدائمة، فيما يتعلق بالقضايا الموضوعية. واقترح الوفد أيضا أن تواصل اللجنة مناقشة تلك القضايا بغية التوصل إلى أساس مشترك.

٩٤- وقال وفد الاتحاد الروسي إنه يؤيد توصية اللجنة الرامية إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في ٢٠٠٧. وقال إنه لا يعترض على عقد اجتماع خاص لمواصلة النقاش حول الاقتراح الأساسي بموازاة مع اجتماع اللجنة التحضيرية.

٩٥- وذكّر وفد سنغافورة بأنه خلال الدورة الخامسة عشرة للجنة الدائمة كان قد أيّد عقد مؤتمر دبلوماسي في سنة ٢٠٠٧، وأنه ما زال يعتقد أن الوقت كاف لحل القضايا الكبرى قبل ذلك الموعد. وقال إنه يدرك انشغالات الوفود الأخرى ويدرك أيضا أن الهدف الأساسي هو عقد مؤتمر يكلل بالنجاح. ورأى بالتالي إمكانية تأجيل موعد المؤتمر ولكن ينبغي في جميع الأحوال عقده في أقرب وقت ممكن.

٩٦- وتحدث وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إن المجموعة قد شاركت بفعالية في أعمال اللجنة. وقال إنها أعمال مهمة استمرت قرابة عقد من الزمن. وقال إن المجموعة تؤيّد عقد مؤتمر دبلوماسي، مع بعض الشروط. واستطرد قائلا إن الانتقال من العمل في اللجنة إلى العمل في المؤتمر الدبلوماسي يستوجب تنقيح الاقتراح الأساسي وخفض عدد النصوص البديلة بغية التقليل من احتمال فشل المؤتمر. وقال إن من الضروري النظر في قضايا مثل المحافظة على الصالح العام والنفاذ إلى المعارف والتدفق السلس للمعلومات والتنوع الثقافي ومصالح أصحاب الحقوق في مضمون المواد. وذكر أيضا الحاجة إلى دراسات لتقييم وقع المعاهدة، ولا سيما وقع تدابير الحماية التكنولوجية. وقال إن تلك المسائل مهمة حتى تكون الدول الأعضاء قادرة على الوفاء بالتزاماتها، لا سيما فيما يخص تدابير الحماية التكنولوجية. واستطرد قائلا إن موضوع البث عبر الإنترنت لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يطرح من جديد في المفاوضات. وأيّد الوفد اقتراح الأمانة وشكر الولايات المتحدة الأمريكية على بيانها بأن المؤتمر الدبلوماسي المحتمل عقده ينبغي أن يقتصر فقط على هيئات البث الإذاعي والبث الكبلي التقليدية.

٩٧- وأعرب وفد المغرب عن دعمه للجهود الرامية إلى الخروج بالمسألة إلى حل مثمر. وذكّر بأن اللجنة سعت إلى التوصل إلى حل في آخر دوراتها. وقال إن المسألة لا تتعلق بمنح حقوق جديدة لهيئات الإذاعة وإنما بمواكبة التطورات التكنولوجية. وقال إن المسألة نوقشت في دورات سابقة

للجمعية العامة. وأضاف قائلا إنه يأمل في عقد مؤتمر دبلوماسي ولكنه يوافق على ضرورة التحلي بالمرونة لأن بعض الوفود تحتاج إلى مزيد من الوقت. وأشار إلى الدورات الإضافية التي انعقدت بناء على قرار آخر دورة للجمعية العامة وقال إنه تحلى بأعلى قدر ممكن من المرونة وإن التوصية لم تواجه أي اعتراض من أي وفد. ورأى أنه ليس من الضروري حل كل القضايا العالقة قبل انعقاد المؤتمر الدبلوماسي، وإلا فإن المؤتمر لن يصبح ضروريا. وقال إن الوقت قد حان الآن لعقد المؤتمر، ولذلك فإنه يؤيد توصية اللجنة والقرار الذي اقترحته الأمانة.

٩٨- ورحّب وفد الجزائر بعمل اللجنة الذي انتهى إلى وثيقة مفيدة جدا. وأعرب عن تأييده الشامل للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إنه لا يعترض على عقد مؤتمر دبلوماسي في ٢٠٠٧، على أن يحدد موعده لاحقا، عسى أن يساعد ذلك الجمعية على إحراز بعض التقدم. وقال، مثلما أشارت إلى ذلك وفود أخرى، إن هناك بعض القضايا التي تحتاج إلى مزيد من النقاش، مثل النفاذ إلى المعارف وصون الصالح العام وتعريف بعض المفاهيم مثل "البث الإذاعي". كما رأى ضرورة وضع إطار قانوني يمكن من الانتقال إلى عقد المؤتمر الدبلوماسي. وقال إنه يؤيد عقد المؤتمر الدبلوماسي ولكن ينبغي أن يكون مؤتمرا ناجحا ولذلك فمن الضروري التصدي لكل المسائل المذكورة.

٩٩- وقال وفد كرواتيا، متحدثا باسم بلده وليس باسم مجموعة إقليمية، إنه وإن كان يتفهم بعض الانشغالات التي تم إبداؤها، فإنه يرى أنها سياسية أكثر منها تقنية. واعتبر أنه من الأنسب إذا حلّها في مؤتمر دبلوماسي وليس في إطار اللجنة الدائمة.

١٠٠- وقال وفد جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إنه يؤيّد عقد مؤتمر دبلوماسي في أقرب وقت ممكن.

١٠١- وقال وفد كينيا إنه يوافق على ما صرح به وفد المغرب. وقال إن آخر دورة للجمعية العامة كلفت اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة بالإسراع في العمل، وكذلك فعلت، والآن كل الأسس قد وضعت. وأقرّ الوفد بالحاجة إلى مزيد من العمل وأن المشكلات يمكن حلها. وقال إن المعاهدة مهمة جدا والمشكلات القائمة يمكن تسويتها خلال الاجتماع الخاص المقترح. ورأى إذا عقد المؤتمر الدبلوماسي في موعد يتم الاتفاق عليه.

١٠٢- وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده لعمل اللجنة بشأن مشروع الاقتراح الأساسي وقال إنه لا يزال على موقفه الذي كان عليه في الدورة الخامسة عشرة للجنة. وأشار إلى التفاهم الذي تم في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في تونس العاصمة. وقال إن المعاهدة ينبغي أن تكون واضحة من حيث موضوع الحماية ويمكن بالتالي بلورتها وفقا للأفكار المعبر عنها في جدول أعمال التنمية. واعتبر أن المسألة تقتضي مزيدا من العمل قبل الانتقال إلى مؤتمر دبلوماسي.

١٠٣- وقال وفد فنزويلا إنه يشاطر العديد من الوفود انشغالهم من أن الدورة الخامسة عشرة للجنة لم تتوصل إلى توافق حقيقي للآراء. ولاحظ أن مشروع الاقتراح الأساسي يحتوي على بعض التناقضات وأن المنظمات غير الحكومية لم تتح لها الفرصة لأخذ الكلمة في تلك الدورة. وقال إن احتمال فشل المؤتمر الدبلوماسي كبير بسبب تلك الظروف، ومن الضروري إذاً مواصلة العمل بطريقة ديموقراطية.

١٠٤- وقال وفد هندوراس إنه يؤيّد تنظيم المؤتمر الدبلوماسي في ٢٠٠٧، ولكن من الضروري في رأيه مراعاة انشغالات العديد من الوفود، بما في ذلك صون الصالح العام وخفض عدد النصوص البديلة. واقترح أيضا أن تظل المعاهدة مقتصرة على حماية الإشارات. ومن أجل حل تلك المشكلات، اعتبر الوفد أن من الأنسب تنظيم اجتماع قبل عقد المؤتمر الدبلوماسي.

١٠٥- وأشار ممثل من جامعة الدول العربية إلى أن الجامعة، بصفتها منظمة حكومية دولية، تعمل على تنسيق مسائل الملكية الفكرية فيما بين الدول العربية. وقال إن مسألة حماية حقوق هيئات الإذاعة نوقشت في إطار اجتماع تشاوري إقليمي في المغرب سنة ٢٠٠٥. وشدّد على التوفيق في الاقتراح الأساسي بين مصالح مختلف الجهات المعنية. وقال إن الجامعة لا تعترض على عقد المؤتمر الدبلوماسي. وأضاف قائلا إن توصية اللجنة نوقشت في إطار اجتماع تنسيقي للدول العربية في القاهرة والذي أوصى ببحث المسألة في اجتماع جامعة الدول العربية في ٢٠٠٧.

١٠٦- وأقرّ الرئيس بأهمية القضية المطروحة والمشاركة الواسعة في النقاش. وأضاف قائلا إن الجمعية العامة دعيت إلى الموافقة على التوصية، ولكنه في الوقت الراهن لا يستطيع الإعلان بأن هناك توافق للآراء. وأوضح أن عددا كبيرا من الوفود أيّدت الموافقة على التوصية، ولكن هناك وفود لديها بعض الشكوك. ولاحظ أن لا أحد يعترض على المعاهدة بحد ذاتها، ولكن هناك مطالب بإتاحة مزيد من الوقت لتبديد الاختلافات والتقليل من عدد النصوص البديلة. وقال الرئيس إنه لن يقفل باب النقاش حول هذا البند بل قرر تعليقه أملا في التوصل إلى حل توفيقي في المشاورات غير الرسمية. وقال إن الهدف هو الحفاظ على البنية الأساسية لتوصية اللجنة مع إضافة أية عناصر تراعي انشغالات الوفود التي لديها تحفظات. واقترح أن يتولى رئيس اللجنة الدائمة الحاضر في الجلسة مناقشة المسألة، نيابة عنه، مع الوفود المهتمة بغية التوصل إلى حل توفيقي. ولاحظ أن الجمعية العامة وافقت على اقتراحه فعلّق مناقشة هذا البند من جدول الأعمال.

١٠٧- وأعلن الرئيس عن التوصل إلى القرار التالي بعد ثلاثة أيام من المشاورات غير الرسمية فيما بين الوفود:

"١" توافق الجمعية العامة على عقد المؤتمر الدبلوماسي المعني بحماية حقوق هيئات الإذاعة وفقا للشروط المبيّنة في الفقرة "٤" أدناه، في الفترة من ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني إلى ٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ في جنيف. والهدف من المؤتمر هو التفاوض حول معاهدة للويبو بشأن حماية هيئات الإذاعة، بما فيها هيئات البث الكبلي، وإبرامها. وسيقتصر نطاق المعاهدة على حماية هيئات الإذاعة وهيئات البث الكبلي بالمعنى التقليدي.

"٢" - وسيكون مشروع الاقتراح الأساسي المعدَّل (الوثيقة SCCR/15/2) هو الاقتراح الأساسي، على أن يفهم أن كل الدول الأعضاء يمكنها تقديم اقتراحات في المؤتمر الدبلوماسي.

"٣" - وسيعقد اجتماع للجنة تحضيرية في يونيه/حزيران ٢٠٠٧ بغية إعداد الإجراءات اللازمة للمؤتمر الدبلوماسي. وستنظر اللجنة التحضيرية في مشروع النظام الداخلي لاعتماده في المؤتمر، وقائمة الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي ستدعى إلى المشاركة في المؤتمر، بالإضافة إلى سائر المسائل التنظيمية الأخرى.

"٤" – وستعقد اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة دورتين خاصتين لتوضيح القضايا العالقة، الأولى في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧ والثانية في يونيه/حزيران ٢٠٠٧ بموازاة مع اجتماع اللجنة التحضيرية. ومن المفهوم أن دورتي اللجنة الدائمة ستهدفان إلى الموافقة على الأهداف والنطاق المحدَّد وموضوع الحماية، ووضعها في صيغتها النهائية، باتباع منهج قائم على الإشارات، بغية إحالة اقتراح أساسي مراجَع إلى المؤتمر الدبلوماسي الذي سيعدّل الأجزاء المعنية المتفق عليها من مشروع الاقتراح الأساسي المعدَّل المشار إليه في الفقرة "٢". وسينعقد المؤتمر الدبلوماسي إذا حصل ذلك الاتفاق. وفي حال لم يحصل أي اتفاق من ذلك القبيل، فإن كل المناقشات الإضافية سوف تستند إلى الوثيقة SCCR/15/2.

"٥" – وستنظم أمانة الويبو، بالتعاون مع الدول الأعضاء المعنية وبناء على طلب الدول الأعضاء، مشاورات واجتماعات إطلاعية عن المسائل المتعلقة بالمؤتمر الدبلوماسي. وستستضيف تلك الاجتماعات الدول الأعضاء الداعية إليها.

١٠٨- ورحّب وفد السلفادور بمشروع النصّ وبالمرونة التي أبدتها جميع الوفود في هذه المسألة. وقال إنه لا يجد أية مشكلة في الانضمام إلى توافق الآراء حول مشروع النص شريطة إدخال التصويبات اللازمة على الفقرة "٣" من النص الإسباني.

١٠٩- وأيد وفد المكسيك التعليقات التي أدلى بها وفد السلفادور. وقال إنه موافق على مشروع القرار، مشيرا إلى أن تلك ليست أفضل طريقة لتنظيم مؤتمر دبلوماسي. وأعرب عن خيبة أمله إزاء نتيجة المشاورات.

١١٠- وأبدى وفد الهند تقديره للاقتراحات الواردة في مشروع القرار. وقال إنه على استعداد للسير مع توافق الآراء معربا عن أمله في أن يساعد القرار على المضي قدما بهذا البند من جدول الأعمال. وأشار إلى أن مشروع القرار شمل فقط احتمالين اثنين هما الاتفاق أو الاختلاف في اللجنة الدائمة حول الأجزاء المعنية من مشروع الاقتراح الأساسي المعدَّل. واسترعى الوفد انتباه الجمعية إلى أن احتمالا ثالثا قد يحدث في حال توصلت اللجنة الدائمة إلى اتفاق جزئي فقط على تلك الأجزاء المعنية. ورأى أن كل المناقشات الإضافية ينبغي إذاً أن تستند إلى الوثيقة SCCR/15/2، وأن يصاغ الجزء الأخير من الفقرة "٤" من مشروع القرار على النحو التالي: "وفي حال كان ذلك الاتفاق جزئيا، فإن كل المناقشات الإضافية سوف تستند إلى الوثيقة SCCR/15/2، كما تم تعديلها وفقا لما اتفق عليه." وقال الوفد إنه رغم ذلك لا يريد أن يصدّ توافق الآراء وطلب أن يدرج بيانه في المحاضر الرسمية للجمعية.

١١١- وقال وفد الاتحاد الروسي إنه يؤيد مشروع القرار الذي قدمه الرئيس. وقال إنه مستعد للمضي مع توافق الآراء الذي توصلت إليه جميع الوفود. والتمس إعداد النص باللغة الروسية أيضا.

١١٢- وصرح وفد أوروغواي بأنه لن يصدّ توافق الآراء. وقال إنه يؤيد الشرط الذي أعرب عنه وفد السلفادور.

١١٣- ووافقت الجمعية العامة بالإجماع على مشروع القرار أعلاه.

١١٤- وتقدّم الرئيس بالشكر إلى السيد يوكا ليدس على جهوده الدؤوبة والتزامه بالتوصل إلى اتفاق حول مشروع القرار.

البند ١١ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة باللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

١١٥- قدّمت الأمانة للوثيقة WO/GA/3/5 التي تحتوي على معلومات حول الدورة الثالثة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ التي انعقدت في جنيف من ١٥ إلى ١٧ مايو/أيار ٢٠٠٦، كما قدّمت لمرفقها الذي يحتوي على خلاصة رئيس اللجنة.

١١٦- وأحاطت الجمعية العامة علما بمضمون الوثيقة WO/GA/33/5 ومرفقها.

البند ١٢ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير عن التقدم المحرز في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات فيما يتعلق بمشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي والنظر في خطة عمل جديدة لسنة ٢٠٠٧

١١٧- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/33/6.

١١٨- وتحدث وفد سويسرا باسم المجموعة باء وأعرب عن استيائه الكامل من عدم التوصل إلى نتائج أثناء الدورة الأخيرة غير الرسمية التي عقدتها اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات والتي لم تتمكن من وضع خطة عمل للجنة الدائمة بغية استرجاع المناقشات بشأن البراءات إلى مسارها. وقال إن المجموعة باء لا تزال تعتقد بأن أفضل السبل للمضي قدماً نحو تحقيق النتائج هو اعتماد خطة عمل محدودة للجنة الدائمة. وعبَّر الوفد عن اقتناعه بأن جودة البراءات والحد من ازدواجية العمل المنجز في مكاتب البراءات لتيسير النفاذ إلى نظام البراءات ووضع معايير منسَّقة للفحص هي خير ما يخدم جميع أصحاب المصالح. وعليه، صرَّح الوفد قائلاً إن من الواجب أن تبقى قضية البراءات في رأس الأولويات لدى الويبو والدول الأعضاء فيها وأعرب أيضا عن تقدير المجموعة باء للتدابير العملية التي قد تنفذ في المستقبل، مثل إنشاء خدمات للنفاذ الرقمي إلى وثائق الأولوية، وأبدى تأييده لمواصلة البحث في ذلك الاقتراح مع مراعاة عواقبه المالية.

١١٩- وذكَّر وفد المملكة المتحدة الحضور بأنه كان قد ترأس الدورة غير الرسمية للجنة الدائمة وقال إن اللجنة قد تناولت عندئذ موقفين، أحدهما مجموعة القضايا الأربع، وهي المجموعة المحدودة، باقتراح المجموعة باء، ومجموعة المسائل التسع الأخرى التي تم اقتراحها أثناء ذلك الاجتماع. ومضى الوفد شارحاً الوضع بأن المجتمعين اتفقوا على أن تلك المسائل الثلاث عشرة هي وحدها المطروحة على مائدة النقاش. ولفت النظر إلى محاولة من أجل الاتفاق على طريقة ترتيب تلك المسائل بحسب أولوياتها، على أن مقاربات مختلفة أدت إلى موقفين: أحدهما موقف الوفود المستعدة للقبول بطريقة ما لفرز المسائل بحسب الأولويات، والثاني موقف الوفود التي كانت ترى أن من الضروري تناول المسائل الثلاث عشرة برمتها على قدم المساواة. وأشار الوفد إلى أنه لا يمكنه حالياً أن يعلن عن وجود أية اقتراحات أخرى من شأنها أن تساعد في دفع عجلة النقاش، وأن الوفود الحاضرة في الدورة غير الرسمية للجنة الدائمة قد قررت عدم عقد دورة رسمية للجنة الدائمة كما كان مقرراً في الأصل.

١٢٠- وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وأعرب عن قلقه من حالة المفاوضات الجارية حول برنامج عمل اللجنة الدائمة. وأعرب عن شعور بالإحباط لاستحالة إحراز أي تقدم فعلي منذ انعقاد الاجتماع الأخير للجمعية العامة والفشل في تنفيذ تكليف تلك الجمعية، بالرغم من المناقشات المفيدة التي دارت أثناء المنتدى المفتوح بشأن مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي في مارس/آذار والتبادل الصريح للآراء أثناء الاجتماع غير الرسمي للجنة الدائمة في أبريل/نيسان. وقال الوفد إن مجموعته الإقليمية تعلق أهمية قصوى على عمل اللجنة باعتبارها إحدى الهيئات الرئيسية المسؤولة عن تحسين مجالات حيوية من مجالات عمل الويبو. وعلق بدوره الأهمية على المناقشات الجارية بشأن التنسيق في مجال البراءات ورأى أن من الضروري أن تؤدي نتائج المناقشات إلى تحسين نوعية البراءات الحالية وتبسيط الإجراءات وتخفيض التكاليف التي يتكبدها المنتفعون والحد من ازدواجية العمل المنجز في مكاتب البراءات وتنسيق معايير الفحص بين أعضاء الويبو. وصرَّح الوفد قائلا إنه يقر بالحجج التي عبَّر عنها جميع الأعضاء المشاركين في النقاش، على أنه دعا إلى تجنب ربط بعض الأمور فيما بينها على نحو يؤثر تأثيراً سلبياً في مسار المعاهدة. وفي ضوء ذلك، دعا المجتمعين إلى المضي قدما بالمسار على نحو يسمح بتجنب العقبات التي من شأنها أن توقف المفاوضات في المستقبل. وصرَّح قائلاً إنه على استعداد لبحث أية مبادرة أو مقاربة أو أفكار بنّاءة من شأنها أن تساهم في إزالة العقبات الراهنة ومساعدة الأعضاء على مواصلة العمل. وحث الوفد الأعضاء على مقاربة النقاش في الجمعية العامة ثم في إطار اللجنة الدائمة بطريقة مركّزة وبنّاءة من أجل المساعدة على صياغة خطة عمل متوازنة للجنة الدائمة. ورأى أن تلك هي الخطوة الأولى نحو عملية تنسيق للبراءات تسمح بالحد من أعباء مكاتب الملكية الفكرية ومودعي الطلبات وتعود بالفائدة على نظام البراءات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء.

١٢١- وقال وفد المغرب إنه يدرك أن هناك فوارق في المواقف ويقر بأن بلده لم ينقطع عن التعبير عن اهتمامه الخاص بالتنسيق في قانون البراءات الموضوعي بهدف تحسين جودة البراءات والحد من أعباء مكاتب البراءات وتعزيز إمكانية النفاذ إلى النظام وتخفيض التكاليف التي يتكبدها مودعو الطلبات. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن تنسيق نظام البراءات ينبغي أن يتم بشروط أكثر إنصافا للمنتفعين ولا سيما في البلدان النامية. وشدد على أن المغرب قد أعرب دائما عن تأييده لتنسيق قوانين البراءات وضرورة حفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل البلدان لتعرف شعوب العالم تحسنا في أوضاع معيشتها. وذكَّر الوفد بأن المغرب لم ينقطع يوماً عن اعتبار أن من الضروري للدول الأعضاء أن تواصل العمل باستمرار نحو إيجاد أجوبة متوازنة تشكل تسوية مقبولة للجميع. وعليه، اعتبر الوفد خطة العمل مسألة مهمة لا بد من معالجتها.

١٢٢- وتحدث وفد فنلندا باسم الجماعة الأوروبية والدول الخمس والعشرين الأعضاء فيها والدولتين المنضمتين، أي بلغاريا ورومانيا، وأعرب عن تقديره للعمل الذي أنجزته الويبو تنفيذاً لقرار الجمعية العامة في السنة الماضية، بالإضافة إلى الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في المنظمة لإحراز تقدم في وضع خطة عمل جديدة للجنة الدائمة. وشكر الوفد أيضاً أمانة الويبو على تنظيم المنتدى المفتوح في مارس/آذار ٢٠٠٦. وقال إن كثرة المشاركين في المنتدى وتنوع القضايا المثارة فيه يدلان على الأهمية الكبيرة التي توليها جميع الوفود لتلك المسائل. ومضى قائلاً إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تعتبر أن المناقشات التي جرت في المنتدى المفتوح قد سهَّلت فهم مواضيع شتى وزيادة الوعي بهذا الشأن. وذكر الوفد بأن نجاح المنتدى المفتوح لم يحل دون فشل اللجنة الدائمة في الاتفاق على برنامج عمل جديد في أبريل/نيسان، بالرغم من مختلف التسويات التي اقترحتها الدول الأعضاء أثناء الدورة غير الرسمية للجنة الدائمة. وأفاد الوفد بأن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء لا تزال ملتزمة مع ذلك بالمضي قدماً على أساس برنامج عمل يكون مقبولاً للجميع ومحدد المحاور. وفي هذا

الصدد، أحاط الوفد أيضاً علماً بالاقتراح المتعلق بتبادل وثائق الأولوية في مجال البراءات ورحب بجهود الأمانة الرامية إلى الاستمرار في العمل القيم في هذا المجال. ورأى أن أهمية حقوق الملكية الفكرية قد زادت نتيجة للتقدم التكنولوجي والعولمة وأن ذلك يقتضي تحسين نظام الملكية الفكرية الراهن، واعتبر أن للجنة الدائمة دوراً أساسياً في هذا المسار. وعلق أهمية قصوى على تنسيق قانون البراءات الموضوعي للخروج بنظام معزز الفعالية وميسر النفاذ وأكثر توازناً على الصعيد الدولي، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تعزيز النشاط الإبداعي والطاقة التنافسية في جميع البلدان ويُحسِّن نوعية البراءات وفعالية مكاتب البراءات قاطبة. وحث الوفد جميع الدول الأعضاء على إبداء استعدادها لردم الفوارق القائمة واعتماد روح التسوية.

١٢٣- وشاطر وفد الجزائر اهتمام الوفود الأخرى بعمل اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات. وعلق أهمية قصوى على عمل اللجنة ولا سيما في ضوء التطورات الجارية في العلاقات الاقتصادية الدولية. ورأى أن من الضروري أن يخرج ذلك العمل بصك من شأنه أن ييسِّر تلك العلاقات. وصرَّح قائلا إن الدورة غير الرسمية والمنتدى المفتوح اللذين انعقدا في مستهل سنة ٢٠٠٦ وإن لم يسمحا للجنة الدائمة بصياغة برنامج محدد لعملها، فقد ساهما على الأقل في تبادل مثمر يسَّر فهماً أفضل لدى البعض لمشاغل البعض الآخر. ورأى أن اللجنة قد انتقلت بذلك من برنامج رباعي الأولويات إلى إمكانية إضافة أربع أو خمس نقاط إليه. ومضى يقول إن ذلك قد دفعه إلى المناشدة بمواصلة المناقشات بأية طريقة مناسبة للتمكن من تحقيق نتيجة ينبغي أن تأخذ في الحسبان مصالح جميع الأطراف المعنية وبحث جميع القضايا التي أثارتها مختلف المجموعات.

١٢٤- وصرَّح وفد الصين قائلاً إنه لم ينقطع يوماً عن حضور اجتماعات اللجنة الدائمة بطريقة فعالة ومسؤولة، رغبة منه في المضي قدماً بصياغة مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي بطريقة بنَّاءة وبمشاركة سائر الدول الأعضاء. وأشار إلى أن القضايا التي أثارتها الدول الأعضاء متنوعة جداً وقد أحدث بعضها خلافات جدية، مما يستدعي العمل تدريجيا بالاستناد إلى توافق كامل في آراء الدول الأعضاء ومناقشة مختلف القضايا مرحلة بعد مرحلة كلما اجتمعت الشروط المناسبة. ووافق الوفد مبدئياً على أن من الضروري أن تركز المناقشات في المرحلة الراهنة على بعض المسائل المختارة على أن يولى الاعتبار المنصف لمشاغل مختلف مجموعات المصالح للبلدان النامية والبلدان المتقدمة عند اختيار تلك المسائل واعتمادها، ومنها مسألة الموارد الوراثية. واقترح الوفد تضمين برنامج عمل اللجنة الدائمة لسنة ٢٠٠٧ مناقشة موضوع الموارد الوراثية كحد أدنى وأضاف قائلا إن الصين تعلق أهمية كبيرة على قضية الكشف عن مصدر الموارد الوراثية في طلبات البراءات. وأخبر الوفد المجتمعين أن الصين قد ضمنت قانون براءاتها الثالث الأحكام المناسبة بشأن الكشف عن مصدر الموارد الوراثية وأن مشروع ذلك القانون مطروح حالياً للتعليق ومن المعتزم رفعه إلى مؤتمر الشعب الوطني في الصين.

١٢٥- وصرَّح وفد ماليزيا قائلاً إنه يُقرّ بفائدة تنسيق قوانين البراءات لجميع أصحاب المصالح، بمن فيهم عامة الجمهور وأصحاب الحقوق ومكاتب الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن تحقيق التنسيق في قانون البراءات الموضوعي يستدعي مراعاة مصالح جميع الدول الأعضاء ومشاغلها وتناول القضايا بالنقاش على قدم المساواة. وشدد الوفد على أهمية الاستمرار في عمل اللجنة المقبل بشأن معاهدة قانون البراءات الموضوعي للوصول إلى نظام دولي للبراءات يكون متوازناً ومنصفاً.

١٢٦- ورحَّب وفد كينيا بالمناقشات الجارية حول مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي. وقال إنه يشاطر العديد من الوفود الأفريقية الأخرى التي أبدت اعتراضها على ترتيب الأولويات بحيث

تتصدرها مجموعة جوهرية صغيرة، مثل الجدة وحالة التقنية السابقة وفترة الإمهال والنشاط الإبداعي، باعتبارها عاملا حاسما في دفع عجلة القرار بشأن المعاهدة. ورأى الوفد أن من الضروري توسيع نطاق برنامج العمل ليشمل مسائل أخرى ومن الضروري أيضاً صياغة القواعد والمعايير الدولية بشأن حماية البراءات باتجاه هدفها الأعم والأخير وهو التنمية للجميع. وأعرب عن قلقه من وقع التنسيق في قوانين البراءات على النمو الاقتصادي وفرص العمل والاستثمار في أنشطة البحث والتطوير وإمكانية النفاذ إلى التكنولوجيا والابتكار المحلي، ولا سيما الصحة العامة والتغذية والبيئة. وأردف قائلاً إن مسائل الكشف عن مصدر الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المقترنة بها والنفاذ واقتسام المنافع والموافقة المسبقة المستنيرة، ينبغي أن تندرج كلها في برنامج عمل اللجنة. وأكد الوفد من جديد دعمه وتعاونه في هذا المسعى وعقد الأمل على أن يتيسر توسيع نطاق خطة عمل اللجنة لتضمينها تلك المسائل الأخرى.

١٢٧- وأعرب وفد بوليفيا عن أسفه لانعدام أي تقدم في المسار. ورأى أن ذلك يدل على وجود حاجة إلى مراعاة المصالح المشروعة لجميع الأعضاء. وأشار الوفد إلى أنه كان ممن رعى اقتراحات من شأنها أن تؤدي إلى القضاء على الانتفاع غير المشروع بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور أو تملّكها بفضل صكوك دولية لصون تلك الثروات القيِّمة والحفاظ عليها. وفي هذا السياق، دعا إلى التركيز على الكشف عن المصدر وبلد المنشأ والموافقة المسبقة المستنيرة والاقتسام المنصف للمنافع في أي عملية لتنسيق قوانين البراءات بهدف مكافحة القرصنة البيولوجية. ورأى الوفد أن مسائل مثل المرونة وهامش السياسة العامة والاستثناءات والممارسات المنافية للمنافسة ونقل التكنولوجيا والنماذج البديلة لتشجيع الابتكار، ينبغي أن تندرج في أي اتفاق باعتبارها من عناصره الأساسية. ولمَّا كان من المرجو صياغة خطة عمل تسمح بالاتفاق على حقوق البراءات الموضوعية، كما لمَّح وفد فنلندا إلى ذلك، شدد الوفد على أهمية مراعاة مصالح جميع البلدان النامية كخطوة أولى نحو تحقيق توافق في الآراء حول الاتجاه السليم لذلك المشروع. وأشار الوفد أيضاً إلى أن التجارب التي حظيت باهتمام الجميع يمكن تكرارها، ومنها المنتدى المفتوح ودعا إلى النظر فيها ضمن الحلول البديلة.

١٢٨- وشاطر وفد اليابان خيبة الأمل المعبَّر عنها في استحالة الاتفاق على خطة عمل عقب انعقاد الدورة غير الرسمية للجنة الدائمة في أبريل/نيسان. وأيَّد البيان الذي أدلى به وفد سويسرا باسم المجموعة باء ورأى أن من الضروري أن تركز اللجنة على القضايا التي تحظى بالأولوية والتي من شأنها أن تحقق نتائج ملموسة تعود بالفائدة على البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء. وذكَّر بأن نحو ٩٠ بالمائة من ميزانية الويبو مموَّل من الرسوم التي يُسددها المنتفعون بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد، وحث الجمعية على الاستجابة لاحتياجات المنتفعين أيضا. وفي هذا السياق، رأى الوفد أن من مسؤولية الوفود أن تتصدى للقضايا التي تحظى بالأولوية فيما يخص أعباء العمل وتخفيض التكاليف وجودة الفحوص وما إلى ذلك، معتبراً إياها مسائل مُلّحة لها علاقة بالتصريف اليومي للأعمال. وأشار إلى أن من الممكن مواصلة المناقشات حول القضايا العملية غير السياسية والتي لا تثير خلافاً أو جدالا، على أنه يرى أن تعريف تلك القضايا قد يكون صعباً.

١٢٩- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده الكامل لبيان المجموعة باء وبيان وفد اليابان. وأشار إلى وجود حاجة ملحة لاعتماد خطة عمل تكون معقولة وعملية للجنة الدائمة. ورأى أن الحد من نطاق معاهدة قانون البراءات الموضوعي في عدد من القضايا هو خير فرصة لتحقيق اتفاق قريب حول المبادئ الجوهرية التي يقوم عليها قانون البراءات وتؤثر في الأغلبية الساحقة للطلبات المودعة في مختلفة أنحاء المعمورة وتكتسي أهمية أساسية لتحسين إجراءات فحص البراءات والارتقاء

بنوعية البراءات بما يخدم مصلحة جميع أعضاء الويبو. ولفت الوفد النظر إلى أن أهمية جودة البراءات قد سبق أن أثيرت على لسان العديد من المشاركين في المنتدى المفتوح الذي انعقد في مارس/آذار من هذه السنة، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تكتسي أهمية أساسية في النمو الاقتصادي في البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وأعلن الوفد أن خطة العمل التي سبق له أن ساندها في الماضي لا تخدم مصلحة البعض فقط بل تخدم مصلحة جميع أعضاء الويبو. وأعرب عن أمله الصادق في أن تستطيع الجمعية العامة الوصول في الدورة الراهنة إلى خطة عمل للجنة الدائمة تكفل توجيه الأطراف نحو إبرام معاهدة مفيدة وعملية. ولفت النظر إلى أن ذلك لا يعني انتفاء إمكانية بحث مسائل أخرى تثير الجدال في المستقبل، على أن من المهم للجنة أن تقوم بالتنسيق في مجموعة معقولة وعملية من الموضوعات في المستقبل القريب.

١٣٠- دعا وفد إندونيسيا مرة أخرى إلى أن مباشرة مناقشات اللجنة الدائمة بطريقة متوازنة تضمن الشمول وتراعي ما قد ينجم عن التنسيق العالمي لقوانين البراءات من عواقب سلبية وتقف على مصالح جميع الدول الأعضاء ومشاغلها. وأقر الوفد بالقلق الذي أبدته بعض الوفود من التكلفة والفعالية في معالجة طلبات البراءات، على أنه رأى أن من الضروري ألا تقتصر خطة عمل اللجنة على المشاغل التقنية فحسب بل أن تتناول على النحو المناسب المشاغل والقضايا المتعلقة بالبُعد التنموي في قانون البراءات. وفي هذا الصدد، شدد الوفد على ضرورة أن تتجلى الاحتياجات الأساسية التالية ذكرها بوضوح لدى مناقشة مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي: أولاً، مواطن المرونة في الجوانب الموضوعية لقانون البراءات الضرورية للسماح للبلدان باعتماد تدابير للنهوض بالابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا وتعميمها، وثانيا، النهوض بالمنافسة ومنع سوء الانتفاع بالحقوق المترتبة على البراءات، وثالثاً، تطبيق شرط الكشف بخصوص الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المستخدمة في الاختراعات ضمن نظام البراءات. وختم الوفد كلمته مؤكداً على ضرورة تحسين نوعية البراءات باتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز معايير الفحص.

١٣١- ووافق وفد الأرجنتين على أن مسألتي البراءات والتنسيق تكتسيان أهمية أساسية. وبالنظر إلى ما تقرر في الجمعية العامة الماضية، رأى الوفد أنه تعسَّر إحراز أي تقدم لأن الوفود لم تكن كلها على استعداد لمراعاة مصالح جميع الأعضاء ولا سيما مصالح الأغلبية، أي البلدان النامية. وصرَّح قائلاً إنه من الضروري تقييم وقع التنسيق على السياسات العامة في البلدان النامية بالإضافة إلى مزاياه، وهي الحد من ساعات العمل وأعبائه في المكاتب وتخفيض التكاليف، فضلاً عن أي وقع في مرونة التشريع الوطني ليستجيب لسياسات التنمية الصناعية في البلدان المعنية، تقييما موضوعيا قبل الشروع في أي تنسيق كان. وعبَّر الوفد عن انفتاحه واستعداده للنظر في خطة عمل للجنة الدائمة وأشار إلى أن الطريق إلى التنسيق ليس هو الطريق الذي يمكن الاتفاق عليه، ومن الممكن مع ذلك بحث قضايا أخرى لاحقاً في إطار اللجنة. ثم التمس الوفد مزيداً من المعلومات لدى الأمانة بشأن عدد من المؤتمرات المعتزم تنظيمها اعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول حول مسائل ترتبط بالبراءات وشدد على أهمية عقد منتدى مفتوح وغير رسمي وضمان تمثيل جميع وجهات النظر في أية ندوات أو محاضرات أو مؤتمرات.

١٣٢- وأشار وفد الهند إلى عدم إحراز أي خطوة إلى الأمام في الماضي القريب ورأى أن بحث خطة جديدة لعمل اللجنة الدائمة في اليوم التالي تعتبر مهمة شاقة. وأشار الوفد إلى أن القرار الصادر عن الجمعية العامة في السنة الماضية بمقاربة هذه القضية بخطوات ثلاث، أي المنتدى المفتوح والدورة غير الرسمية والدورة العادية للاتفاق على خطة عمل كان من باب التعبير عن رغبة صادقة في المضي قدما، على أن ما أتى بعد ذلك لم يرق إلى تلك التوقعات. وصرَّح قائلا إن تنسيق قوانين

البراءات مسألة مهمة على أن من غير المقبول في المساعي الهادفة إلى التنسيق أن يغيب وقع ذلك المسار على النمو والتنمية الاقتصاديين وفرص النفاذ إلى التكنولوجيا وقضايا الصحة العامة وغيرها. واقترح الوفد اعتماد مقاربة ضمن تلك الأبعاد الواسعة، على أن تكون مقاربة شاملة وشمولية ترمي إلى مراعاة مشاغل جميع الدول الأعضاء. ورأى الوفد أن التقدم بهذا المسار يستدعي مقاربة جديدة تماما من شأنها أن توجّه المداولات حول خطة العمل بعيدا عن المواقف المكررة وأن تبعث نفساً جديداً في العمل. واعتبر الوفد أن مواصلة الحوار واجب وعبَّر عن استعداده للانضمام إلى أية مبادرة من ذلك القبيل.

١٣٣- وصرَّح وفد جمهورية إيران الإسلامية قائلاً إن الموضوع قيد التفاوض حول مشروع معاهدة قانون البراءات الموضوعي يتناول مجالاً حساساً للغاية في إطار قانون الملكية الفكرية وله عواقب شتى تمس أهداف الدول الأعضاء من سياساتها العامة. وأشار الوفد إلى تأثير قانون البراءات في الصحة العامة ومشاغل البلدان النامية بشأن الحاجة إلى هامش للتصرف في سياساتها الوطنية وصون مواطن المرونة لأغراض المصلحة العامة في المعاهدات الدولية القائمة في هذا الصدد وقال إن ذلك يتطلب من الدول الأعضاء أن تعتمد أساساً شاملاً وشفافاً للمفاوضات. وأشار أيضاً إلى أن البلدان النامية لم تكن "صاحبة الطلب" بخصوص المفاوضات المتعلقة بمعاهدة قانون البراءات الموضوعي، إلا أنها أبدت مرونة بالتزامها بإجراء المفاوضات. وأعلن أن تلك العملية والبحث الذي أجرته الدول الأعضاء في معاهدة قانون البراءات الموضوعي قد أظهرا أن اعتماد مجموعة محدودة من المسائل لا يسمح بالتصدي بفعالية للمشاغل التي توليها البلدان النامية أولوياتها، وقال إن الدول الأعضاء قد وافقت في الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٥، بروح من التعاون، على وضع خطة عمل جديدة للاستمرار في اللجنة الدائمة، بعد أن رفضت لثلاث مرات مجموعة المسائل المحدودة. ورأى الوفد أن المنتدى المفتوح غير الرسمي الذي أقيم في الفصل الأول من سنة ٢٠٠٦ كان مفيدا ومثمرا ومراعيا لأبعاد العمل المعقدة. وذكر أن نقاشا بناء قد دار أثناء الدورة غير الرسمية التي عقدتها اللجنة الدائمة مدة ثلاثة أيام، من الممكن الاستناد إليه كإطار لمواصلة عملية التفاوض الشاملة في ظل اللجنة الدائمة. ولفت الوفد النظر إلى أن تجاهل المنهج القائم على الشمول في الدورة غير الرسمية قد دفع إلى الاقتناع بأن الوقت لم يحن بعد لصياغة برنامج عمل للجنة الدائمة.

١٣٤- وأعرب وفد إكوادور عن تقديره للجهود المبذولة من أجل إبرام معاهدة قانون البراءات الموضوعي، وخص بالذكر على سبيل المثال المنتدى المفتوح الذي ظهرت فيه الحاجة إلى نقاش موسَّع. وذكر أيضا العمل الشاق الذي أنجزته اللجنة الدائمة من غير أن تستطيع بلوغ أي اتفاق بشأن الموضوعات المطروحة للنقاش. ورحَّب الوفد في هذا الصدد بشكل خاص، بالبيانات التي أدلت بها مختلف الوفود في الجمعية العامة وعبرت فيها عن إرادتها في أن تتحلى مقترحاتها بالمرونة. ورأى الوفد أن الموضوعات الأربعة المذكورة في المجموعة المختصرة وإن كانت مهمة فهي غير كافية وأنه من الضروري أن تضاف إليها المقترحات الشديدة الأهمية التي قدمتها مجموعة أصدقاء التنمية.

١٣٥- ورأى وفد كوبا أن من الضرورة بمكان أن يتجه عمل اللجنة الدائمة المقبل نحو وضع جدول أعمال من شأنه أن يشمل على المستوى ذاته من الأولوية مصالح البلدان النامية. وناشد على وجه الخصوص بإدراج أهداف ومبادئ في جدول الأعمال للحفاظ على مواطن المرونة في الاتفاقات الدولية ومراعاة مستوى التنمية في البلدان المختلفة فضلاً عن سياسات الصحة والثقافة والأغذية. ودعا إلى أن يشمل عمل اللجنة المقبل ضمن أمور أخرى ما يلي: الاستثناءات والتقييدات على الحقوق المترتبة على البراءات وشرط الموافقة المسبقة المستنيرة للنفاذ إلى الموارد الوراثية وبلد المنشأ ومصدر الموارد الوراثية. ودعا الوفد أيضاً إلى إيلاء الأهمية نفسها إلى نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وتطبيق

شروط عادلة ومنصفة في هذا الصدد. وذكّر الوفد بما جاء في بيانه العام قائلا إن زيادة التنسيق في قانون البراءات الموضوعي ليس في مصلحة البلدان النامية نظراً إلى ضرورة الحفاظ على مواطن المرونة الراهنة.

١٣٦- وصرَّح وفد باكستان قائلاً إن انتفاء برنامج عمل أو خطة عمل للجنة يثير قلق الجميع وإن استمرار فعالية نظام البراءات الدولي في تشجيع النشاط الابتكاري رهن بالوقوف على مجموعتين واسعتين من القضايا، إحداهما تتعلق بالسياسة العامة كجزء من نظام البراءات والمجموعة الأخرى تتصل بجودة البراءات الممنوحة. ورأى الوفد ضرورة أن تتولى الجمعية تكليف اللجنة الدائمة بالنظر في مقوّمات برنامج عمل متوازن ورفع توصيتها حول ذلك البرنامج إلى جمعيات ٢٠٠٧.

١٣٧- وأعرب وفد البرازيل عن اعتقاده بأن الويبو ليست مكتباً دولياً للبراءات بل وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وعليها أن تتصرف بناء على ذلك. ودعا إلى وضع التنمية في صميم هدف المنظمة. وقال إن من غير الممكن تحقيق التنسيق في قوانين البراءات وإن كان هدفا مشروعاً من الناحية النظرية، إذا تم ذلك على حساب مصلحة أغلبية الأعضاء ولا سيما البلدان النامية. ومضى يقول إن العديد من القضايا قد أثيرت في المنتدى المفتوح حول معاهدة قانون البراءات الموضوعي وينبغي إدراجها في خطة عمل اللجنة الدائمة لسنة ٢٠٠٧، كما ينبغي للأعضاء أن يسعوا جاهدين من أجل بلوغ تفاهم حول تلك القضايا المهمة جداً. ومضى يقول إن أية مجموعة محدودة من القضايا لن تستطيع أن تفسح المجال للمضي قدماً بأعمال التنسيق في إطار اللجنة الدائمة. ولفت النظر إلى وجود انتقادات متنامية لنظام البراءات في الأوساط التعليمية والحكومية بالعالم ومراكز الأبحاث النظرية وفي المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية وجميع الهيئات التي تتناول القضايا الجوهرية التي تهم الويبو وأعضاءها. وذكر أن المؤسسات نفسها التي تضم بلدانا نامية، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، تضطلع بأعمال تتعلق بهذا المجال وتصل إلى نتائج غير ثابتة بشأن وقع نظام البراءات على النمو الاقتصادي والتنمية وعلى القضايا الاجتماعية عامة. ودعا الوفد اللجنة الدائمة إلى عدم إهمال ذلك الواقع. ودعا أيضا إلى إيجاد السبيل لمراعاة تلك الانتقادات في إطار اللجنة الدائمة ليتيسر إجراء نقاش أعمق حول قضايا الملكية الفكرية في تلك الهيئة. وأشار الوفد إلى أن جدول أعمال التنمية يحتوي على فصل كامل حول وضع القواعد والمعايير يعود بفائدة كبيرة على خطة عمل اللجنة حول البراءات وصرَّح قائلا إن مجموعة أصدقاء التنمية قد طرحت قدراً من القضايا لأغراض خطة عمل اللجنة لا تنحصر في مسألة الموارد الوراثية وحدها. وقال إن الوثيقة WO/GA/33/6 تتضمن في الفقرة ٣ منها قائمة بتسع قضايا يعتبرها مهمة في أية عملية تنسيق قد تتولى المنظمة تنفيذها. وناشد بمعالجة تلك القضايا على قدم المساواة وبناء على مبدأ الشمول. ولفت الوفد النظر إلى ضرورة تقييم وقع المعاهدة الممكنة على التنمية في البلدان الأعضاء ورأى أن من المستحيل المضي قدماً من غير الاطلاع على دراسات موثوقة ومراجع تقييمية لوقع نظام البراءات على التنمية عامة. وقال الوفد إنه في حين أثار أحد الأعضاء قضية جودة البراءات بالنسبة إلى البلدان النامية، فإن القضايا المتعلقة بالمستوى المعيشي للسكان والمصلحة العامة هي قضايا هامة مشيرا إلى ضرورة أن يراعيها نظام البراءات وألا يضر بالمستوى المعيشي للشعوب في مختلف أرجاء العالم.

١٣٨- ورأى وفد جمهورية تنزانيا المتحدة أن من الواضح وجود مشكلات تحول دون تحديد الاتجاه الواجب سلوكه. وأشار إلى الفقرة ٦ من الوثيقة WO/GA/33/6 التي تدعو إلى وضع خطة عمل للجنة الدائمة في سنة ٢٠٠٧ وقال إن مجموعة من البلدان كانت قد تقدمت باقتراحات في سياق اللجنة الدائمة والمنتدى المفتوح، معتبرة أن من الممكن عقد مؤتمر دبلوماسي بالاستناد إلى مجموعة محدودة من القضايا، بينما كان البعض الآخر يعتقد بأن المجموعة المحدودة لا تتيح التقدم إذا لم تضف إليها سائر

القضايا. وأعلن الوفد أن إشكالية هذه القضية بعينها تكمن في كيفية وضع خطة عمل للجنة الدائمة لسنة ٢٠٠٧ في ضوء الاحتشاد وراء الموقفين المتفاوتين. ورأى الوفد أن اللجنة الدائمة إذا ما استمرت في العمل على أساس الاقتراحات المطروحة فلا بد أن تزيد المواقف تطرفاً في هذا الشأن علماً بأن ذلك التطرف لا يفيد عمل اللجنة. وعليه، اقترح أن تنتهج اللجنة الدائمة منهجاً مختلفاً عن منهجها الراهن وتبحث في منهج جديد يتعلق بموضوع البراءات. وذكر الوفد بأن وفد الولايات المتحدة الأمريكية قد تحدث عن مسألة جودة البراءات وأن وفد البرازيل أبدى موقفاً مختلفاً، علماً بأن ذلك ليس إلا مجالاً واحداً من المجالات التي يغطيها عمل اللجنة. واقترح الوفد تكليف الرئيس مهمة عقد اجتماعات ومشاورات خلال السنة والخروج بتقرير عن السبيل إلى إحراز المزيد من التقدم وتحقيق التوازن، من أجل ضمان استمرار المسار بشأن القضايا التسع التي أحرزت بعض التقدم أو حظيت بتأييد من البعض وبخصوص مجموعة القضايا الأربع المحدودة التي حظيت بمساندة الآخرين. وعبَّر الوفد من جديد عن أهمية جميع القضايا من وجهة نظره ودعا في الوقت ذاته إلى انتهاج سبيل جديد وافتتاح مجالات جديدة تستطيع اللجنة الدائمة في إطارها الوقوف على قضايا جديدة لمواصلة عملها. ورأى أن من الممكن في الوقت ذاته أن يعقد الرئيس مشاورات حول القضايا قيد النظر ويرفع تقريراً بتلك المشاورات إلى الجمعية العامة.

١٣٩- وأيَّد وفد سويسرا بيان المجموعة باء وأعرب عن خيبة أمله لأن المسار الذي وضع خلال جمعية السنة الماضية من أجل صياغة خطة عمل للجنة الدائمة لم يرس على حل وسط يسمح بتنظيم العمل المقبل للجنة، بالرغم من المرونة التي أبداها عدد كبير من الوفود. وصرَّح الوفد قائلاً إن سويسرا لا تزال تعلق أهمية كبيرة على تنسيق قوانين البراءات وتعقد الأمل على إحراز تقدم في المستقبل القريب في الويبو. وقال الوفد إن من المهم بمكان حسب رأي بلده أن يوضع برنامج عمل يسمح بالسير قدماً في مناقشة موضوع البراءات داخل المنظمة نظراً إلى وجود قضايا عديدة أخرى هامة وتستحق البحث. ولم يجد الوفد جدوى في تكرار الحجج المعبّر عنها خلال السنوات الماضية حول القضايا المقترحة بشأن استحداث برنامج عمل للجنة الدائمة ودعا إلى إيجاد منهج جديد. ولفت النظر إلى أن بعض المناقشات التقنية قد تعود بالفائدة إذا ما أجريت في سياق اللجنة الدائمة وذكر على سبيل المثال جودة البراءات. ورأى أن هناك قضايا أخرى من الأهمية بمكان بالنسبة إلى مكاتب البراءات والمنتفعين بالنظام وعامة الجمهور أيضاً. وعليه، عقد الوفد الأمل على أن تتمكن الجمعية من صياغة برنامج عمل يسمح بمواصلة نقاش منظم في إطار اللجنة الدائمة حول موضوع البراءات.

١٤٠- واعتبر وفد شيلي أن طرح الشروط للقبول بمنهج المجموعة المحدودة من القضايا في أكثر من مناسبة ليس بالأمر اللائق. وأيَّد مع ذلك اعتماد منهج يجمع كل القضايا، بما فيها ما ذكره وفد البرازيل وما يتعلق بالمصلحة العامة. وقال إن ما تسعى إليه اللجنة إذا كان هو التنسيق فلا بد إذا من أن يشمل التنسيق تلك القضايا التي تهم البلدان النامية أيضاً.

١٤١- ودعا وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشدة جميع الدول الأعضاء إلى الإقرار بالدور المهم الذي يضطلع به نظام الملكية الفكرية في التنمية. وأشار إلى أن الويبو، وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة قد تسلمت تكليفا بتحسين نظام الملكية الفكرية وتبسيط ذلك النظام ليتيسر الانتفاع به بفعالية على نحو ينهض بالتنمية في العالم كله. وأقر الوفد بأهمية القضايا التي أثارها العديد من الوفود، ورأى مع ذلك أن العديد من المسائل البديلة المذكورة، مثل الممارسات المنافية للمنافسة والنماذج البديلة للابتكار وغيرها من المسائل المشابهة، تثير أموراً تتجاوز بشوط كبير نطاق عمل اللجنة الدائمة وتتخطى أحيانا، فيما يبدو، ولاية الويبو. وأعلن الوفد أنه لا يستطيع أن يؤيد برنامج عمل يسهّل التوصل إلى توافق الآراء ولكنه يفتح الباب لمناقشات مطوّلة حول مجموعة واسعة من

القضايا الحساسة من الناحية السياسية والمثيرة لجدالات كثيرة من غير أي ترتيب للأهداف بحسب أولوياتها. ورأى الوفد أن الاقتراح الرامي إلى الأخذ بمجموعة محدودة من القضايا يتيح خير فرصة للاتفاق في المستقبل القريب على قضايا جوهرية تهم جميع الدول الأعضاء في الويبو. واعتبر الوفد أن من الأساسي أن تكون خطة عمل اللجنة معقولة تقوم على تحديد الأولويات في المسائل التي نضجت بما فيه الكفاية وأصبحت تفسح المجال لبلوغ اتفاق قريب بنتائج مفيدة. ورأى الوفد أيضاً أن العزوف عن ترتيب عمل اللجنة وفقاً لأولوياتها، من شأنه أن يحمل الوفود على التحدث من غير نتائج وعقد اجتماعات لمجرد عقدها فيكون ذلك إهدارا لموارد الويبو المحدودة وضياعاً لوقت جميع المندوبين الذين يحضرون تلك الاجتماعات وتبديداً لأموالهم. وقال الوفد إن من الأفضل إذا ما استحال الاتفاق على خطة عمل في هذه الجمعية أن يُحال هذا البند إلى اجتماع الجمعيات في السنة المقبلة، على أمل أن تعقد الوفود مشاورات غير رسمية في تلك الأثناء.

١٤٢- ورداً على استفسار طرحه وفد الأرجنتين، وضحت الأمانة الوضع قائلة إن من المعتزم تنظيم مجموعة من الندوات والاجتماعات الإعلامية غير الرسمية ما بين أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ وسبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ في مقر الويبو في جنيف وإنها قد عممت خطاباً على جميع الدول الأعضاء لإطلاعها على جدول مواعيد الاجتماعات المقترح والموضوعات التالية المطروحة للنقاش: أي الإعفاء من البحث والمعايير والبراءات ومواطن المرونة في نظام البراءات والمعلومات التكنولوجية والسياسية المتاحة في إطار نظام البراءات والاستراتيجيات الوطنية للابتكارات وموضوع البراءات ونقل التكنولوجيا. وأكدت الأمانة أن تلك الاجتماعات لن تكون رسمية بل اجتماعات علنية لن تتخذ أية قرارات وهي مفتوحة لعامة الجمهور بالمجان.

١٤٣- وصرَّح وفد الاتحاد الروسي قائلاً إن الدول الأعضاء تواجه تحديات خطيرة متأتية من المجتمع والعالم الخارجي. وأكد الوفد أهمية إيجاد حل مناسب ومقبول لمعالجة تلك التحديات بشيء من الاحتراف. ورأى أن القرار المتخذ في هذا الشأن إما أن يساهم في تقدم العالم أو أن يعمل ضده. وقال الوفد إنه أجرى دراسة دقيقة معمقة في القضايا ورأى أن استمرار الوفود في الأخذ بمبادئ التوافق في الآراء سيحول دون إيجاد ذلك التوافق لأن الاقتراحات المطروحة على مائدة النقاش ينفي بعضها البعض. ولفت النظر إلى أن نظام الملكية الفكرية يجمع بين ثلاث سمات، فهو نظام لحماية الاختراعات كما حرصت اللجنة الدائمة العمل عليه خلال السنوات الماضية. وذكر في المقام الثاني جانب إنفاذ الحقوق الذي لولاه يغرق العالم في القرصنة والتقليد مما يهدد مستوى المعيشة والأمن والسلامة وذكر في المقام الثالث جانب نقل التكنولوجيا والمعرفة الذي ينبغي أن يؤخذ في الحسبان عند اتخاذ أي قرار. وبناء على ذلك، اقترح الوفد انتهاج تلك الجوانب الثلاثة التي تجتمع في نظام البراءات برمته في خطوط متوازية. وذكر على سبيل المثال جوانب الحماية ومنها حفز الإبداع والابتكار وإنفاذ الحقوق لتفادي القرصنة والتقليد، وينبغي من جهة أخرى ألا يُسمح بالانتفاع التعسفي بالمعارف، ومنها المعارف التقليدية، لأغراض تجارية. ورأى الوفد أن من الضروري الاتفاق على فهم واضح لطريقة الانتفاع بنظام البراءات والإنجازات المحققة بفضل الجهود المتضافرة لتشجيع الابتكار بما يخدم مصلحة البلدان والبشرية عامة. وتساءل عن كلام بعض الوفود الذي يدل أحياناً على أنها لا تهتم إلا ببلدها ولا تنظر إلى خارج حدودها. وأصرّ على ضرورة إجراء بحث دقيق ومفصّل ومهني في العقبات التي تعترض سبيل التوصل إلى فهم متبادل لبلوغ قرار قائم على توافق في الآراء. ورأى الوفد أن الدول الأعضاء ربما لم تصل بعد إلى مستوى النضج الضروري لصياغة خطة عمل ولكنها جاهزة لضمان مواصلة النقاش على أساس فهم واضح لقانون البراءات. وخلص الوفد إلى وجود عشرة أساليب مختلفة على الأقل تم تداولها في الاجتماع الحالي لتعريف قانون البراءات ودعا بالتالي إلى الاتفاق كحد أدنى على معنى تلك الكلمات قبل السير قدما. واقترح الوفد من باب المساهمة في بناء

توافق في الآراء اعتماد "استراتيجية الربح للجميع"، علماً بأن تلك الاستراتيجية تقتضي النظر إلى الوضع بأعين الآخرين أيضا. وفي الختام، لخص الوفد اقتراحه بتناول الجوانب الثلاثة لنظام البراءات في آن واحد داعياً الجمعية العامة إلى البحث خلال السنة المقبلة في مدى تحقق توافق حول تلك الجوانب الثلاثة معاً باستخدام "استراتيجية الربح للجميع".

١٤٤- وعقب مشاورات غير رسمية أجراها الرئيس، قررت الجمعية العامة ما يلي:

"١" يجوز للوفود، حتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦، أن تتقدم باقتراحات حول برنامج عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (اللجنة) بما في ذلك اقتراحات بشأن سبل التقدّم أو المقاربات. وستوزّع الاقتراحات في شكل موحّد على جميع الدول الأعضاء؛

"٢" وسيجري رئيس الجمعية العامة مشاورات غير رسمية في النصف الأول من سنة ٢٠٠٧ لمناقشة الاقتراحات ورفع توصية بخطة عمل للجنة إلى الجمعية العامة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧. وفي هذا الصدد، سيقرر الرئيس شكل المشاورات التي يجب أن تفي بصفة الشمول، وسيبت في جدوى إجراء مشاورات غير رسمية في اجتماع يضم جميع الدول الأعضاء؛

"٣" وستبحث الجمعية العامة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ نتائج المشاورات بهدف وضع خطة عمل للجنة لسنتي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

البند ١٣ من جدول الأعمال الموحد:

تقرير عن عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

١٤٥- قدمت الأمانة الوثيقة WO/GA/33/7، وهي تقرير عن عمل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور ("اللجنة"). وذكّرت بأن الجمعية العامة كانت قد اتخذت في الدورة السابقة قرارين بخصوص اللجنة، أحدهما قرار بإنشاء صندوق للتبرعات يرمي إلى تمويل مشاركة مراقبين معتمدين يمثلون المجتمعات الأصلية والمحلية في اجتماعات اللجنة. وأشارت الأمانة إلى أن البنية الإدارية للصندوق قد استكملت وحظيت بالقبول. وأضافت قائلة إن المديرٍ العام قد أرسل خطابات إلى الدول الأعضاء وعدد من المنظمات لحثها على التبرع. وأعلنت أن عدداً من التبرعات ورد من مؤسسة سويدبيو (SwedBIO) وحكومتي فرنسا وجنوب أفريقيا، وأن المجلس الاستشاري الذي أنشئ بناء على الأحكام التي ترعى الصندوق قد اجتمع على هامش الدورة الأخيرة للجنة وأوصى بتمويل ثمانية ممثلين عن مجتمعات أصلية ومحلية معتمدة للحضور في الدورة اللاحقة للجنة. ومضت قائلة إن المستفيدين الموصى بهم سيحصلون على تمويل للمشاركة في دورة اللجنة المقبلة، شريطة أن يتيسر اتخاذ الترتيبات الضرورية لنقل الأموال من الجهات المانحة في موعدها. وذكّرت الأمانة أيضا بأن الجمعية العامة كانت قد قررت في دورتها السابقة تمديد ولاية اللجنة لفترة السنتين الراهنة وأن اللجنة قد اجتمعت في إطار ولايتها الجديدة في أبريل/نيسان ٢٠٠٦ عندما انتخب السفير غوستي أغونغ ويساكا بوجا من إندونيسيا رئيساً للاجتماع. واستطردت قائلة إن اللجنة دعت إلى التقدم بتعليقات خطية على الوثيقتين الرئيسيتين اللتين حظيتا

بنقاش مطوّل حول الصيغة المعدَّلة للأهداف والمبادئ الخاصة بحماية المعارف التقليدية وتلك المتعلقة بحماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأشارت الأمانة إلى أنها تسلمت تعليقات من عدد من الوفود فقامت بنشرها على موقعها على الإنترنت وتعميمها. وأعلنت عن عقد دورتين إضافيتين للجنة خلال الفترة الراهنة، وهما الدورة العاشرة التي ستنعقد من ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني إلى ٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦ ودورة ثانية ستنعقد في منتصف سنة ٢٠٠٧.

١٤٦- وأشار وفد بوليفيا إلى التنوع الكبير الذي يتحلى به بلده وقال إنه يعلق أهمية كبرى على عمل اللجنة. وساند ذلك العمل وأثنى على التقدم المحرز حتى تاريخه. وأيد الوفد فكرة زيادة مشاركة ممثلين عن المجتمعات الأصلية والمحلية بفضل صندوق التبرعات، واستفسر عن مدى إمكانية الاستعانة بميزانية الويبو العادية لهذا الغرض تفادياً للتقلبات في المساهمات من سنة إلى أخرى. ولفت النظر إلى التقدم المحرز منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجنة، من غير أن يكون أي تقدم جوهري ملموس قد أحرز بالفعل. ورأى أن من المفيد دفع عجلة بعض الأعمال وأهمية أن تضطلع اللجنة بتقييم مناسب للإنجازات المحققة حتى تاريخه للتأكد من جدوى اللجنة للقيام بذلك النوع من العمل بالنسبة إلى البلدان النامية الراغبة في المضي قدما بمصالحها أو أن تتخذ الجمعية تدابير أخرى ما أن تنتهي ولاية اللجنة الراهنة.

١٤٧- وعبَّر وفد إندونيسيا عن تقديره للعمل المنجز في اللجنة من أجل الوقوف على حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي والإقرار بها. وأحاط علماً بقرار الدورة التاسعة للجنة الذي يقضي بمواصلة عملها حتى سنة ٢٠٠٧ بتكليف من الجمعية. وذكَّر بأن مشروع الأهداف والمبادئ بشأن حماية المعارف التقليدية والمشروع الخاص بالفولكلور قد طرحا على تلك الدورة من غير أي تحديث، على أنه رحَّب بقرار اللجنة بتمديد دورتها المقبلة لتغطي سبعة أيام عمل وتتمكن من مواصلة عملها وفقاً لولايتها الجديدة. ولفت النظر إلى أن الجمعية مدعوة إلى الإحاطة علما بالتقرير فقط، ولكنه عبَّر عن أمله في أن يتيسر مواصلة النقاش في التقدم المحرز في اللجنة بهدف استكشاف السبل الكفيلة بتسهيل عمل الدورة المقبلة للجنة. واقترح أن تتقدم الجمعية في دورتها الراهنة بمزيد من الإرشاد أو الأفكار حول طريقة لحمل اللجنة على العمل بوتيرة أسرع. ورأى أن ذلك الإرشاد من شأنه أن يمكّن اللجنة من أداء عملها في الوقت المناسب مما يسمح لها بتقديم النتائج المرجوة وتشجيع الوفود على ردم الفوارق بينها حول سبل المضي قدما ولا سيما الوصول إلى أية نتيجة ممكنة، بما في ذلك إمكانية إبرام صك دولي يكون ملزماً من الناحية القانونية. ودعا الجمعية إلى توصية اللجنة ببذل كل ما في وسعها لدفع عجلة عملها وطالب أيضاً بأن تدعي اللجنة إلى الموافقة على الجانب الموضوعي والقانوني أو الجانب الشكلي للنتيجة المرجوة، فضلاً عن التدابير الإجرائية للعمل من أجل بلوغ تلك النتائج، عند استكمال ولايتها في سنة ٢٠٠٧.

١٤٨- وصرَّح وفد الهند قائلاً إن اللجنة تنظر في مختلف المشاغل بقدر كبير من الكفاءة، وإن المسار نحو إبرام صك دولي ملزم من الناحية القانونية بشأن حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي للمجتمعات المحلية يتطلب وعياً بمدى الحاجة الماسة لذلك الموضوع يضاهي الوعي المطلوب لبذل الجهد من أجل حماية سائر حقوق الملكية الفكرية. ورأى أن مشاغل الأطراف كلها مشروعة، على أن ما لا يمكن إنكاره هو أن الدول الأعضاء في الويبو إذا ما كانت مقتنعة بمساهمة حماية الملكية الفكرية في التنمية، فلا بد أن تبدي القلق نفسه من أن التخلف عن وضع صيغة نهائية لنظام يحمي الملكية الفكرية التي تملكها المجتمعات التقليدية بطريقة جماعية أو التأخير في صياغة ذلك النظام هو السبب في تأخر تنمية تلك المجتمعات بطريقة أو بأخرى.

١٤٩- وأعرب وفد ماليزيا عن تأييده لعمل اللجنة بهدف منع التملك غير المشروع للموارد الوراثية وتوفير نظام منصف لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. واعتبر إنشاء اللجنة خطوة مهمة في ذلك الاتجاه وأن اللجنة هي المنتدى المناسب لمناقشة تلك المسألة المهمة. وذكّر بأن بلده غني أيضا بتنوعه وأن ظاهرة القرصنة البيولوجية والتملك غير المشروع للمعارف التقليدية يُثير قلقه في ضوء ذلك. ولفت النظر إلى أن ولاية اللجنة الجديدة هي التركيز بصفة خاصة بالنظر في البُعد الدولي الذي لا يستبعد شيئا، بما في ذلك وضع صك دولي. ورأى أن من الضروري أن تواصل اللجنة عملها بهدف الوصول إلى توافق في الآراء على نتيجة محتملة بنهاية فترة السنتين الراهنة من أجل وضع نظام فعال لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ورأى أن من الضروري أيضاً أن تعتمد اللجنة منهجاً شاملاً وشمولياً لتسهيل النقاش والتقدم في القضايا المتعلقة بالموارد الوراثية، وأن تتقدم اللجنة أيضاً في أعمالها بموازاة ذلك ودون المساس بالعمل الجاري في منتديات أخرى. وأحاط الوفد علما بالمناقشات المستفيضة التي دارت أثناء الدورة التاسعة للجنة ورحب بالاقتراحات والتعليقات الكتابية الواردة من الأعضاء. وقال إن ماليزيا تعتزم مواصلة مشاركتها البنّاء في المناقشات خلال الدورات المقبلة لبلوغ النتيجة المرجوة.

١٥٠- وأعلن وفد الصين أن اللجنة قد عقدت تسع دورات حتى الآن وأن الويبو قد بذلت جهوداً حثيثة منذ انعقاد الدورة الأولى في أبريل/نيسان ٢٠٠١، بمشاركة نشيطة وعمل شاق من الدول الأعضاء وحققت نتائج أولية في مجال حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور بموجب الملكية الفكرية. ورأى الوفد أن تلك الإنجازات قد ساعدت في تحسين فهم مهام اللجنة وأهدافها وأنها أساس جيد لتعميق المناقشات حول الموضوع. وأعرب الوفد عن خالص امتنانه للجهود التي بذلتها الويبو والمجتمع الدولي والإنجازات التي حققتها الويبو كما وردت في تقرير الأداء للفترة ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. واستدرك معرباً عن أسفه لتباطؤ التقدم وأعرب عن تراجع تفاؤله. وبناء على النتائج المحققة، رأى الوفد أن بإمكان اللجنة أن تدفع عجلة عملها لتحقيق اختراق جوهري في تلك المسألة في أقرب وقت ممكن. ورأى أن إبرام صك من ذلك القبيل ليس بعيداً عن الواقع وأن العديد من البلدان قد سنت قوانين أو عدَّلت قوانينها لمراعاة ذلك، بما فيها الصين. ورأى أن تلك المبادرات تتيح أساساً جيداً جداً لتعميق المناقشات في اللجنة.

١٥١- وتحدث وفد فنلندا باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها والدولتين المنضمتين، أي بلغاريا ورومانيا، وعبَّر عن تقديره للتقدم الذي أحرزته اللجنة خلال السنوات الأولى من عملها ولا سيما في مجال المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وقال إن اللجنة قد أنجزت في هذا المجال عملاً تقنياً مستفيضاً ومعقداً يمكن الاستعانة به كأساس جيد للعمل المقبل. وشدد الوفد على أهمية مواصلة المناقشات في تلك المجالات بالإضافة إلى مجال الموارد الوراثية. وأعرب عن دعمه مجدداً لمشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية وتقديره لإنشاء صندوق للتبرعات في هذا المجال. وصرَّح قائلا إن الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تقر بأهمية ضمان الحماية المناسبة للمعارف التقليدية وتؤيد بالتالي عمل اللجنة حول مشروع الأهداف والمبادئ لحماية تلك المعارف. وأبدى تأييده من جديد للمضي قدما بالعمل نحو إصدار أحكام نموذجية دولية تضمن الحماية القانونية للمعارف التقليدية أو اعتماد غير ذلك من الحلول غير الملزمة. وأبدى الوفد تفضيله لاعتماد أحكام نموذجية متفق عليها دوليا ودعا إلى ترك القرار النهائي بشأن حماية المعارف التقليدية لتقدير كل طرف متعاقد بعينه. ومضى يقول إن أشكال التعبير الثقافي التقليدي في كل المجتمعات، على اختلاف حجمها ومكانها في العالم، تضطلع بدور مهم بالنسبة إلى هوية المجموعة والفرد ورخائهما ولصون التنوع الثقافي في العالم. ومضى الوفد يقول إن العمل الذي أنجزته اللجنة على مدى السنوات الأربع الماضية قد أثبت وجود ذلك التنوع الثمين وأبرز مواطن الاختلاف والتشابه. وقال إن من الواضح أن الوقت قد

حان للتأسيس على العمل المنجز، مع الإقرار علنا بمواطن التشابه مع احترام مواطن الاختلاف. والتفت إلى ما ورد في مساهماته قائلا إن الجماعة الأوروبية تؤمن بإمكانية اتباع منهج بناء في أجزاء المناقشات التي حظيت بتوافق في بعض الآراء حتى الآن. وصرَّح قائلا إن الأهداف والمبادئ العامة تحمل فيما يبدو الأهداف المرجوة وإن الجماعة الأوروبية تقترح بالتالي تركيز عمل اللجنة المقبل على هذين النصين. وقال إنه يود من اللجنة أن تحرز تقدما في مجال الموارد الوراثية كالتقدم المحرز من أجل وضع صيغة نهائية للنتائج المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي التي تتجلى في العمل التقني المستفيض الذي أنجزته اللجنة. ومضى يقول إن الجماعة الأوروبية قد طرحت عدة اقتراحات حول الموارد الوراثية وشروط الكشف كما ورد في الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/8/11، وهي لا تزال تعتبر أن النظر في تلك المسألة مهم للجنة وأن ذلك الاقتراح الجدي خليق بنقاش مناسب في الهيئة التي طرح فيها.

١٥٢- وصرّح وفد كينيا قائلاً إنه ملتزم تماماً بالمناقشات الجارية في اللجنة. ودعا إلى تنفيذ ما أحرز من تقدم حتى الآن بهدف المضي به إلى الأمام وساند الاقتراح الداعي إلى صياغة صك يكون ملزماً قانونا ويضمن حماية فعالة من القرصنة البيولوجية والتملك غير المشروع للمعارف التقليدية والفولكلور. وأعرب عن تطلعه لأن يتمكن صك واحد أو أكثر من تنفيذ تدابير من قبيل الكشف عن مصدر الموارد الوراثية وما يتصل بها من معارف تقليدية والموافقة المسبقة المستنيرة في طلبات البراءات من أجل الحد من تزايد التملك غير المشروع للمعارف التقليدية من خلال أنظمة الملكية الفكرية الراهنة. وأحاط الوفد علماً بالتقدم المحرز حتى الآن في اللجنة بخصوص إنشاء صندوق للتبرعات من شأنه أن يسهل مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في عمل اللجنة. وأعرب عن تأييده المستمر لفكرة إنشاء صندوق التبرعات نظراً إلى أن مساهمة المجتمعات الأصلية والمحلية في أعمال اللجنة أساسي في توجيه المداولات الجارية. وأعلن أن حكومة كينيا قد أنشأت مجموعة عمل بشأن حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور، وكلفتها على وجه الخصوص بصياغة سياسة وإطار قانوني لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الفولكلوري بهدف الحفاظ عليها وضمان النفاذ إلى تلك الموارد والاقتسام المنصف للمنافع المتأتية من استغلالها. وأشار الوفد إلى أن القضايا المطروحة على اللجنة قد طال بحثها وعقد الأمل على أن تنتقل اللجنة إلى خطة عمل بشأن وضع صك دولي يكون ملزماً من الناحية القانونية، خلال الدورة الحادية عشرة المقبلة.

١٥٣- وصرَّح وفد جنوب أفريقيا قائلاً إنه أيَّد عمل اللجنة أثناء مشاركته فيها وأنه ساهم في أعمالها لتحقيق هدفين اثنين تمثلا في إبراز الانشغالات المرتبطة بالملكية الفكرية فيما يتعلق بالمعارف التقليدية والاستحصال على المعلومات والاطلاع على الخبرات التي سبق بحثها على الصعيد المحلي من خلال لجنة متعددة الأطراف معنية بتلك المعارف. وأعلن تأييد جنوب أفريقيا لقرار الجمعية العامة السابق بتمديد ولاية اللجنة لتغطي فترة السنتين المقبلة والاستمرار في العمل المعجَّل على المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وضم الوفد صوت جنوب أفريقيا إلى أصوات دول أعضاء أخرى داعيا اللجنة إلى رفع نتائج جوهرية عن أية مناقشات تجريها بشأن تمديد الولاية من جديد إلى الجمعية العامة المقبلة. وأبدى الوفد تقديره للتقدم المحرز في الدورة الأخيرة للجنة، عندما قدمت الدول الأعضاء تعليقات بناءة على بعض جوانب الأحكام الموضوعية في وثائق اللجنة. ورأى أن التحدي الآن هو إدراج تلك التعليقات واستكمال الوثائق وفقاً لذلك للمضي قدما نحو الهدف الأخير وهو صياغة صك دولي يكون ملزما قانونا. وأضاف الوفد قائلا إن من الضروري استكمال التشريع المحلي بصك من ذلك القبيل لوضع حل شامل وفعال ومكافحة القرصنة البيولوجية والتملك غير المشروع لأشكال التعبير الثقافي التقليدي والمعارف التقليدية المحلية. ومضى قائلا إن الصك الدولي الملزم قانونا هو الحل البديل الفعال والشامل في وجه التملك غير المشروع للمعارف التقليدية في سياق

نظام حقوق الملكية الفكرية. وأيَّد الوفد الموقف الأفريقي المعبَّر عنه في الدورة التاسعة للجنة والداعي إلى صياغة صك دولي ملزم. وقال إن جنوب أفريقيا تعتبر أن الموقف الهندي وموقف مجموعة البلدان الأفريقية يساعدان على إقرار التعديلات المدخلة على نظام براءات جنوب أفريقيا لسنة ٢٠٠٥ وإنفاذها وتعزيز الاتفاق في الأحكام التعاقدية. ودعا أن لا يؤدي التركيز الحالي على شرط الكشف عن المصدر قيد النقاش في الويبو وأمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى الانحراف عن بعض القضايا الأوسع والتي يتعين تناولها من أجل التمكن من معالجة المشكلات الكامنة في العلاقة بين الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من جهة أخرى بطريقة شاملة. واستطرد قائلا إن جنوب أفريقيا تحمي تاريخها وتراثها الثقافي من خلال برامجها ودوائر المحفوظات والمكتبات الوطنية والمؤسسات الثقافية المعتمدة. وقال إن من الضروري ضبط أي صك دولي بشأن تاريخها وتراثها الثقافي برمته بما يواكب الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث غير الملموس وسائر الصكوك الدولية في هذا الصدد. وبخصوص عمل اللجنة بشأن حماية التنوع في أشكال التعبير الثقافي والنهوض به، علق الوفد الأهمية على استكمال ذلك العمل بالمسارات الجارية في المنتديات الدولية ومنظمات أخرى. وأيَّد القرار الذي اتخذته الجمعية السابقة بإنشاء صندوق تبرعات للمجتمعات الأصلية والمحلية بهدف توفير دعم مباشر لمشاركة ممثلين عن تلك المجتمعات في عمل اللجنة. وصرَّح قائلا إن جنوب أفريقيا على اقتناع بأن صوت تلك المجتمعات وخبرتها ساهما بحيوية في عمل اللجنة، ورأى أن آخر مبادرة لتعزيز مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في الويبو من شأنها أن تعزز دور تلك المجتمعات. وتحقيقا لذلك، صرَّح الوفد قائلا إن جنوب أفريقيا قد تعهدت بتقديم مساهمة إلى الصندوق وشكر المدير العام على إتاحة الفرصة لتسليط الضوء على سياسة جنوب أفريقيا بشأن معارف السكان الأصليين من خلال تعميمها كوثيقة عمل للويبو في الدورة التاسعة للجنة. ولفت النظر إلى نظام البراءات المعدَّل لسنة ٢٠٠٥ والمطبق في جنوب أفريقيا.

١٥٤- وأحاط وفد كولومبيا علماً بالوثيقة WO/GA/33/6 وعبَّر مرة أخرى عن تأييده لإنشاء صندوق التبرعات لفائدة المجتمعات الأصلية والمحلية المعتمدة، آملا بأن يوضع موضع التنفيذ وفقاً لمعايير الشفافية ومعايير الانتقاء التي تسمح بمشاركة واسعة ومتساوية لأصحاب المعارف التقليدية أو المراقبين المعتمدين الذين يمثلون المجتمعات الأصلية والمحلية. وشدد الوفد على ضرورة تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء والأمانة حول المنظمات الوطنية والإقليمية والمحلية التي تمثل الشعوب والمجتمعات الأصلية. وخص بالذكر بلده قائلا إن في كولومبيا مديرية الشؤون الإثنية التابعة للوزارة والتي لديها سجل بتلك المنظمات من الممكن تبادله لدعم عملية اختيار المشاركين الممولين من الصندوق. وذكر الوفد أن الصندوق يسمح بتمويل ممثلين عن المجتمعات الأصلية والمحلية الذين تختارهم الجهات المعتمدة بصفة مراقب لدى الويبو، على أن بإمكان تلك الجهات أن تكون منظمات حكومية دولية قد تقترح تمويل مرشح من السكان الأصليين أو مرشح آخر من دون علم الدول الأعضاء أو من غير الإقرار بأنه فرد من أفراد مجتمع محلي يمثل فعلا المجتمعات الأصلية أو المحلية. وذكر على سبيل المثال أن الوثيقة WIPO/GRTKF/IC/9/INF/8 تحتوي على قائمة بالمرشحين للاستفادة من التمويل والمشاركة في الدورة العاشرة للجنة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦. وقال إن تلك القائمة تذكر مرشحين من أمريكيا اللاتينية لا يقيمون في بلدانهم الأصلية بل في بلدان متقدمة وربما اقترحت أسماءهم منظمات غير حكومية في تلك البلدان. ولفت الوفد النظر إلى حالة خاصة لمواطن يحمل جنسية نيوزيلندا وبنما معا ويقوم في نيوزيلندا، على أن مجلس معاهدة الهنود الدولية الذي يقع مقره في الولايات المتحدة هو الذي رشح إسمه للاستفادة من التمويل. ورأى أن من المهم بمكان ضمان أن يكون الأشخاص المستفيدين من التمويل ممثلين شرعيين عن المجتمعات الأصلية أو المحلية أو على تواصل مباشر ويومي مع مجتمعاتهم وقادرين على نقل الأفكار والتحدث باسم تلك المجتمعات. ورأى الوفد أيضاً أن من الضروري في الواقع أن يستند التمويل إلى المبدأ القائم

على التوزيع الجغرافي للأقاليم الجغرافية الثقافية السبعة المعترف بها في منتدى الأمم المتحدة الدائم للسكان الأصليين ولا سيما في البلدان النامية والجزر النامية الصغيرة. وأضاف قائلا إن التوازن في التوزيع، بالإضافة إلى اتساعه، ينبغي أن يكفل معاملة خاصة للوافدين من البلدان النامية والجزر النامية الصغيرة. وفيما يخص المعارف التقليدية والفولكلور وتماشيا مع موقف كولومبيا في الدورة التاسعة للجنة، أيَّد الوفد التقدم المحرز بشأن الأحكام النموذجية حول تطبيق الملكية الفكرية على حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية. ودعا إلى المضي قدما في إعداد صك دولي لحماية أشكال التعبير الفولكلوري. وذكّر بالتقدم المحرز في سياق أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ولا سيما المفاوضات المتعلقة بنظام دولي حول النفاذ واقتسام المنافع وضرورة توطيد التعاون مع الأمانة المذكورة فيما يخص الجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية من ذلك النظام.

١٥٥- وشدد وفد الاتحاد الروسي على أهمية نتائج اللجنة وأعرب عن تأييده لاجتماعاتها المقبلة والوثيقة WIPO/GRTKF/IC/9/4 والوثيقة WIPO/GRTKF/IC/9/5 فضلا عن صندوق التبرعات الذي أنشئ وفقاً لقرارات متخذة في دورات سابقة. وعقد الأمل على أن تؤخذ تعليقاته المستفيضة على عمل اللجنة وغيرها من التعليقات المرسلة إلى الأمانة في الحُسبان والانتفاع بها كلها أثناء اجتماعات اللجنة المقبلة.

١٥٦- وأكد وفد الجزائر أهمية صندوق التبرعات وشكر البلدان التي تقدمت بالموارد الضرورية وقال إن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية تكتسي أهمية كبيرة ورأى أن خير طريقة لضمان حمايتها هي تطبيق معاهدة دولية. وعقد الأمل على أن يتيسر الإسراع بالإجراءات المؤدية إلى نتائج في المستقبل القريب.

١٥٧- وشدد وفد البرازيل على أن اعتماد صك ملزم من الناحية القانونية هو خير استجابة من أجل حماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وذكر أن في البرازيل عدد كبير من المجتمعات المحلية وهي تقر بأهمية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية في ذلك السياق. ودعا إلى دفع عجلة العمل المنجز في إطار اللجنة وتعميق المناقشات حول المسائل المذكورة في الوثيقتين WIPO/GRTKF/IC/9/4 وWIPO/GRTKF/IC/9/5. ولفت النظر إلى أن البرازيل قد اشتركت مع بلدان نامية أخرى في منظمة التجارة العالمية عند التفاوض حول تعديل اتفاق تريبس وعقد الأمل على إنجاز عمل اللجنة بالروح نفسها. وذكّر بأنه قد طرح اقتراحاته بشأن الوثيقتين وينوي الاستمرار في العمل مع الويبو حول ما ينبغي القيام به إزاء التملك غير المشروع للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. ورأى أن اعتماد معاهدة ملزمة من الناحية القانونية يمثل ردة الفعل المناسبة الوحيدة لتلك الظاهرة.

١٥٨- وعلّق وفد هندوراس أهمية كبرى على عمل اللجنة ورحَّب بتمديد ولايتها لتغطي فترة السنتين الجارية. وحث اللجنة على مواصلة عملها حول المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. ودعا إلى تمديد مدة عمل الدورة العاشرة للجنة لتشمل سبعة أيام عمل، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بدفع عجلة العمل وتسريع المناقشات حول الموضوعات المهمة التي تتصدى لها. والتمس من الأمانة إعداد ملخص واضح بنتائج المناقشات السابقة في اللجنة ورأى أن من شأن ذلك أن يسمح بتقييم أثر عمل اللجنة الذي يمكن الاستفادة منه لبلورة فهم أفضل حول كيفية التوصل إلى اتفاق.

١٥٩- وعلّق وفد سويسرا أيضاً أهمية كبيرة على عمل اللجنة ورأى أن ذلك يتجلى في تمديد ولاية اللجنة أثناء الجمعية العامة لسنة ٢٠٠٥ لتغطي فترة السنتين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وأعرب الوفد عن تأييده وتقديره للتقدم المحرز في اللجنة، ورأى أن عمل اللجنة مفيد وضروري جدا في مجال المعارف

التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. ولفت النظر إلى أن عمل اللجنة يحظى بالأولوية في سويسرا من حيث ضرورة تعريف شروط الحماية والأهداف المنشودة منها في تلك المجالات الثلاثة. وشدد على أهمية تعريف اصطلاح "المعارف التقليدية" واصطلاح "الفولكلور" ليتيسر تحديد الأهداف المنشودة من حمايتها. ورحَّب الوفد بتقدم أعمال اللجنة في هذين المجالين أثناء الدورة الأخيرة وقال إن تلك الأعمال لم تنته بعد وعقد الأمل على إحراز تقدم ملموس في هذا الصدد أثناء الدورة العاشرة للجنة ورحَّب أيضا بالتبرعات المتاحة للجنة وسائر أنشطة الويبو المتعلقة بممثلي المجتمعات الأصلية والمحلية.

١٦٠- وصرَّح وفد قيرغيزستان قائلاً إن حكومته قد سعت إلى تجسيد مناقشات اللجنة في مشروع قانون بشأن المعارف التقليدية سيقره البرلمان في المستقبل القريب. وبيّن أن المبادئ الأساسية المعتمدة للحماية مشابهة لمادئ الحماية التي تتمتع بها تسميات المنشأ حيث أن الخصائص الرئيسية لموضوع الحماية مرتطبة بموقع جغرافي معين. وأعلن عن اتخاذ قرار في بلده بشأن إنشاء صندوق المجتمعلت المحلية الذي يهدف إلى تقاسم منصف للمنافع المتأتية من استخدام المعارف التقليدية. وذكر أيضا إعداد مشروع قانون آخر حول حماية الفولكلور. وفيما يخص حماية الموارد الوراثية، ذكر الوفد أن بلده بصدد مرحلة البحث. ودعا إلى اعتماد معاهدة دولية بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وهنأ اللجنة على العمل المنجز حتى الآن وعقد الأمل على أن تستمر اللجنة في عملها للوصول إلى توافق الآراء بشأن الموضوع المهم. وعبَّر عن تطلعه للمشاركة في الدورة العاشرة للجنة وأبدى امتنانه للجهات المؤسسة لصندوق التبرعات وإتاحته للمجتمعات الأصلية أو المحلية المعتمدة.

١٦١- وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أمانة الويبو على إعداد الوثيقتين WIPO/GRTKF/IC/9/4 وWIPO/GRTKF/IC/9/5 وقال إنه يتطلع إلى مواصلة المناقشات في الدورة العاشرة للجنة بهدف تبادل الآراء والتعليقات حول المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية وخلق محيط قائم على التفاهم حول تلك المسائل.

١٦٢- ورحَّب وفد السودان بمواصلة عمل اللجنة من أجل حماية المجالات التي تغطيها وناشد بأن تخرج اللجنة بوثيقة موحَّدة. وعبَّر عن تقديره للدور الذي تضطلع به الأريبو والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية بالتعاون مع الويبو على إعداد وثيقة قانونية لحماية المعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية في الدول الأعضاء في المنظمتين ولفائدة جميع البلدان الأفريقية. وأعلن دعم السودان لعمل اللجنة في هذا الصدد وزيادة مواردها لأن ذلك العمل يساعد على حماية ثمار تلك المجالات على الصعيد المحلي والصعيد الدولي ويسهم بدوره في منع القرصنة البيولوجية.

١٦٣- وعلّق وفد المغرب أملاً كبيراً على عمل اللجنة في مجال المعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية. وصرَّح قائلا إن بلده كسائر البلدان ولا سيما البلدان الأفريقية يتمتع بثقافة غنية جدا في مجال المعارف التقليدية وإنه يولي بالتالي أهمية وأولوية خاصة لعمل اللجنة. ولفت النظر إلى أنه شارك بنشاط في جميع الدورات التسع السابقة ويتطلع إلى مزيد من العمل في اللجنة ولا سيما فيما يتعلق بمنع الاستخدام المتعسف والتملك غير المشروع والقرصنة. وأبدى الوفد ارتياحه العميق للجهود المبذولة خلال السنوات الماضية وقال إن ذلك يدفعه إلى تأييد تمديد ولاية اللجنة وطالب بإسراع عملها لكي تبلغ أهدافها ولا سيما في شكل صك ملزم من الناحية القانونية لحماية الفولكلور والموارد الوراثية والمعارف التقليدية من التملك والاستخدام غير المشروع. وعليه، ساند الوفد عمل اللجنة والتمس مرة أخرى دفع عجلة عملها وإجراء مشاورات قانونية لردم الفجوة بين المواقف حول الموضوعات قبل

انعقادها. وطالب بأن تتمكن اللجنة من استكمال عملها قبل انعقاد الدورة المقبلة للجمعية وأن تقيّم ما تم إنجازه. ورأى أن اللجنة تكفل آلية جيدة جدا لتحقيق أهدافها وأن المغرب يعتز برئاسة المجلس الاستشاري الذي يسدي مشورته بشأن تشغيل صندوق التبرعات لفائدة الشعوب الأصلية.

١٦٤- وذكَّر وفد اليابان بأنه شارك في اللجنة منذ دورتها الأولى وقال إن فكرته الأساسية بخصوص اللجنة هو المزيد من النقاش المعمّق والتقني والمحترف والتجريدي لتحسين فهم الموضوع وإن اليابان تود المشاركة في اللجنة في المستقبل انطلاقاً من تلك النظرة.

١٦٥- ونزولاً عند طلب الرئيس، أكدت الأمانة أن الدورة المقبلة للجنة ستدوم سبعة أيام عمل وأنها ستحيل تعليقات مختلف الوفود إلى المجلس الاستشاري للصندوق الاستئماني الذي يرفع توصياته إلى المدير العام بشأن اختيار المستفيدين.

١٦٦- وأشار وفد إندونيسيا إلى أنه لا يجد مشكلة في الاقتراح وذكر بأن من الواضح أن العديد من الوفود تود الحصول من الجمعية العامة على توجيه واضح بشأن أعمال اللجنة المقبلة من خلال مطالبتها بدفع عجلة عملها واستكماله لتتمكن من رفع نتائج ملموسة إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة.

١٦٧- وقال الرئيس إن ذلك الشعور العام يدفع إلى توقع دورة عاشرة للجنة مثمرة ومفيدة وإن الجمعية تحيط علما بالوثيقة على ذلك الأساس.

١٦٨- وأحاطت الجمعية العامة علماً بمضمون WO/GA/33/7.

البند ١٤ من جدول الأعمال الموحد:

بعض المسائل المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت

١٦٩- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/33/8.

١٧٠- وذكّرت الأمانة بأن الويبو أنجزت مشروعين اثنين حول أسماء الحقول على الإنترنت. وقالت إن الأول تطرق للعلاقة بين أسماء الحقول والعلامات التجارية وأفضى إلى اعتماد السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول (UDRP). وقالت إن مركز الويبو للتحكيم والوساطة عمل منذ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩ على إدارة ٠٠٠ ٩ قضية بناء على أحكام تلك السياسة الموحدة، شملت ٠٠٠ ١٧ اسم حقل. وذكرت أن متوسط النسبة الحالية لإيداع القضايا هو ٤,٥ قضية جديدة كل يوم في السنة، علما بأنها نسبة آخذة في الارتفاع. وقالت إن الويبو، سعيا منها للإسهام في الإجراءات المنصفة والشفافة لتسوية المنازعات، أتاحت عددا من الأدوات لفائدة المستخدمين ومنها فهرس قانوني يمكن البحث فيه عبر الإنترنت ويضم جميع القرارات الصادرة بشأن القضايا المحالة إلى الويبو بناء على السياسة الموحدة، بالإضافة إلى استعراض لوجهات نظر الوسطاء والمحكمين في الويبو بشأن قضايا مختارة. وأضافت الأمانة قائلة إن المركز يقدم خدمات تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول لفائدة عدد متزايد من مكاتب تسجيل الحقول العليا المكونة من رموز البلدان (ccTLD)، فضلا عن خدمات إدارة المنازعات المتعلقة بالحقول المكونة من أسماء عامة (gTLD).

١٧١- وبيّنت الأمانة أن المشروع الثاني تناول العلاقة بين أسماء الحقول وبعض أدوات التعريف غير العلامات التجارية. وقالت إن الجمعية العامة للويبو أوصت في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢، وبالاستناد إلى نتائج ذلك المشروع الثاني، بتعديل السياسة الموحدة كي تغطي أيضا (١) الأسماء والمختصرات

الخاصة بالمنظمات الحكومية الدولية، (٢) وأسماء البلدان، وذلك من أجل حمايتها من التسجيل التعسفي كأسماء حقول على الإنترنت. وأضافت الأمانة قائلة إن تلك التوصيات أحيلت إلى مجلس هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعيَّنة (ICANN).

١٧٢- وأبلغت الأمانة بأن ردود الفعل التي أتت مؤخرا من هيئة الإنترنت، بما في ذلك البيانات الصادرة عن إدارة الملكية الفكرية التابعة لها، تدلّ على أنه من غير المحتمل أن تتجه هيئة الإنترنت نحو تنفيذ الجزء من توصية الويبو الثانية المتعلق بحماية أسماء البلدان. وأوضحت الأمانة قائلة إن هناك إشارات تدل على أن تنفيذ توصية الويبو الثانية فيما يتعلق بأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها هي الآن قيد النظر الفعلي من جهة هيئة الإنترنت.

١٧٣- وأحاطت الجمعية العامة علما بمضمون الوثيقة WO/GA/33/8.

[نهاية الوثيقة]